الخضوع للهجوم
دون الإخضاع للرقابة؟

تسريب الأسلحة والذخيرة من قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٢–٢٠١٤

إعداد إيريك جي.بيرمان و ميخايلا راكوفيتا

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS OF DENMARK
DEPARTMENT OF STATE · UNITED STATES OF AMERICA

حقوق الطبع والنشر

نشرت الدراسة في سويسرا من قبل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

©مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائيّة، جنيف ٢٠١٥
تم نشرها للمرة الأولى في تموز/يونيو ٢٠١٥
الترجمة باللغة العربية ديسمبر ٢٠١٥

جميع الحقوق محفوظة. ولا يسمح باقتباس أو إستنساخ أي جزء من هذا المنشور او تخزينه في نظام إسترجاع المعلومات، أو نقله في أي شكل من الأشكال وبأي وسيلة دون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة من مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أو وفقاً لما يجيزه القانون ذي الصلة بشكل معلن، أو بموجب الشروط المتفق عليها مع المنظمة المختصة باستنساخ الرسوم البيانية. وينبغي إرسال أية استفسارات تتعلق بالاستنساخ خارج نطاق ما ورد أعلاه، إلى مدير المطبوعات، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، وذلك إلى العنوان التالي:

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

محرر السلسلة: إميل لوبرون
محرر النسخة ألكس بوتر (alex.potter@mweb.co.za)
المدقق اللغوي دونالد ستراتشان (stracd@yahoo.com)
رسم الخرائط من قبل جيليان لوف (www.mapgrafix.com)
الترجمة بالعربية من طرف طلال أبو غزالة للترجمة والتوزيع والنشر
تصميم بخط Axt Manal وخط Myriad Pro: واتق زيدان (watheqz@gmail.com)
تم الطبع في nbmedia في جنيف، سويسرا

ISBN
978-2-940548-23-1

المحتويات

تمهيد ٥

الخرائط والأشكال والجداول ٧

المختصرات والأسماء المختصرة ٩

المقدمة والنتائج الأساسية ١٢

القسم الأول: الخلفية ١٦

النزاعات ١٦

بعثات حفظ السلام ٢٧

قوات حفظ السلام ٣٦

تدفقات الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول ٤٤

القسم الثاني: مدى ونطاق تسريب الأسلحة الصغيرة ٥٢

التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام ٥٢

حوادث التسريب ٦٢

القسم الثالث: ملاحظات ومجالات تستدعي المزيد من البحث والمشاركة ٨١

ملاحظات ٨١

مجالات تستدعي المزيد من البحث والمشاركة ٨٤

الحواشي ٨٩

الملاحق ٩٦

الملحق (أ): البلدان المساهمة بالقوات TCC والبلدان المساهمة بقوات الشرطة PCC في عمليات السلام في السودان وجنوب السودان ٩٦

الملحق (ب): قائمة جزئية بالهجمات التي شُنت على ذوي القبعات الزرقاء
وذوي الخوذات الخضراء في السودان وفي جنوب السودان، والإستيلاء
على العتاد والمعدات العسكرية ١٠٠
الملحق (ج): خرائط مرجعية إضافية (تظهر التغيرات في الحدود) ١١٨
المراجع ١١٩
نبذة عن المؤلفين ١٢٨
شكر وعرفان ١٣٠

تمهيد

خلال السنوات الست عشرة المنصرمة تدارس مشروع مسح الأسلحة الصغيرة عملية تسريب الأسلحة من كل من مخزونات الدولة ومن عمليات النقل الدولية. وتُعتبر ورقة العمل هذه جزءاً من جهود متضافرة للقيام بطريقة منهجية بتجميع المعلومات المتعلقة بحالات الاستيلاء على الأسلحة من عمليات حفظ السلام، التي تم تسجيلها في السابق كروايات تتناقلها الألسن فقط. وتعترف الورقة بتاريخ عملية حفظ السلام وما تنطوي عليه من إمكانات فضلا عن التحديات الهائلة التي تواجه قوات حفظ السلام على أرض الواقع. ويلقي هذا العمل الضوء على إنتشار عملية تسريب الأسلحة والظروف المحيطة بها، وبالتالي فإنه يؤدي الى إذكاء الوعي بهذه الظاهرة. وتمثل هذه الدراسة استمراراً لجدول أعمال بحثي لمسح الأسلحة الصغيرة بشأن الحد من جميع أشكال تسريب الأسلحة الصغيرة، الذي يمثل هماً أساسياً تهتم المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة بالتصدي له.

يضم الجمهور والجهات الذي تستهدفها هذه الورقة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي وجهات فاعلة أخرى تجيز قيام عمليات حفظ السلام؛ والبلدان المساهمة بالقوات العسكرية (TCCs) والأخرى المساهمة بقوات الشرطة (PCCs) التي تشارك في مهمات من هذا القبيل؛ والحكومات التي تسهم في تمويل هذه المبادرات وتسهم بالتالي بدعمها؛ وكذلك الجهات الفاعلة المنخرطة في الحد من التسلح؛ وسوف تعثر المنظمات والبلدان التي تضطلع بعمليات حفظ السلام على معلومات ذات صلة حول هذه القضية التي يتم تجاهلها في أغلب الأحيان. وترمي الدراسة إلى توفير رؤية متعمقة في عملية التسريب وفي ما يلزم من أدوات كفيلة بزيادة فعالية التعهدات والمشاريع الرامية إلى الحد منها والإسهام في منعها.

ولقد إستفاد هذا البحث من المساهمات الواردة من الجمهور المستهدف بالدراسة. وتمت إحاطة إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة (UN DPKO) وإدارة الدعم الميداني علما بشكل تام طوال عملية جمع البيانات. وقد أقرّتا بما لهذا البرنامج البحثي من أهمية مع الإشارة إلى إلقائه الضوء على قضايا، لم تكن قد استُكشفت بشكل كافٍ في السابق؛ وهي قضايا من شأنها، في نهاية المطاف، الإسهام في تعزيز أداء عمليات حفظ السلام وفعاليتها. كما قدمت تغذية استرجاعية قيمة ضمن حدود إختصاصاتها. ولقد أعربت إدارة الأمن والسلام التابعة للإتحاد الأفريقي (PSC)، التي شاركت رسمياً في أواخر المرحلة البحثية فقط، عن إهتمامها بالمشروع ومدى إستعدادها لاستكشاف إمكانية التعاون بشأن أي دراسات لاحقة. وقامت بتقديم هذا الموضوع ثلاثة مراكز تدريب معنية بحفظ السلام في أفريقيا من خلال دورات تجريها للمسؤولين المدنيين والعسكريين. وطلبت حكومات عدة عقد جلسات إحاطة أو وافقت على استضافة جلسات إحاطة بشأن المشروع البحثي، بما في ذلك جلسة إحاطة واحدة جرت في نيويورك للمستشارين العسكريين لدى البعثات الدائمة للأمم المتحدة.

وتتفهم دراسة المسح الطابع الحساس لتقرير من هذا النوع. وبالرغم من الرغبة المعلنة صراحة من صناع القرار والممارسين الأخصائيين في دعم هذا البحث، فإن هناك تحديات كبيرة تقف في وجه جمع الحقائق والأرقام. وأوضحت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة (UN DPKO) أنه ليس في مقدورها أن توفر معلومات عن حوادث أمنية تتعلق بالقوات العسكرية وعناصر الشرطة التي تقدمها الدول الأعضاء بشكل يتجاوز ما هو متاح سلفا في المجال العام، ويعزى ذلك إلى أسباب أمنية وإلى إتفاقات للحفاظ على سرية المعلومات مبرمة بين الأمم المتحدة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية TCC والأخرى المساهمة بقوات الشرطة PCC. كما أن من الصعب بالمثل الحصول على بيانات من مصادر أخرى. وقد تم الإتصال بالكثير من المسؤولين من بلدان مساهمة بقوات عسكرية وبلدان مساهمة بقوات الشرطة في سياق هذه الدراسة وأتيحت لهم فرصة إلقاء المزيد من الضوء على حوادث تعرّض فيها أفراد عاملون من قواتهم للهجوم. واختار عدد قليل منهم القيام بذلك. وبالرغم من الجهود المبذولة لتحديد حجم المشكلة ونطاقها، والعدد الكبير من حوادث التسريب البارزة التي تم تقديمها، فإن مما يكاد يكون في حكم المؤكد أن الدراسة تورد عدداً أقل بكثير من حجم الخسائر التي وقعت بالفعل – وربما تقلصه إلى حد كبير.

ويعتبر هذا أول ناتج في مشروع متعدد السنوات قامت بتخطيطه دراسة المسح. ولا يُعزى التركيز على السودان وجنوب السودان بالضرورة إلى أنهما يمثلان أكثر السياقات إشكالية، وإنما يُعزى لما لدينا من مشروع راسخ بشأن التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA في البلدين. وتظهر البحوث الجارية في سياق هذا الاستقصاء، أن ما جرى في عمليات حفظ السلام في السودان وفي جنوب السودان قد جرى ايضاً في العديد من عمليات حفظ السلام الأخرى المنتشرة على إمتداد المعمورة. أما التركيز على بعثتي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيُعزى إلى أن هاتين المنظمتين خولتا بوجود أكبر للبعثات في هذين البلدين، وليس لأنهما يطرحان، بالضرورة، المشكلات الأكبر. ولقد تكبدت هيئات أخرى – مثل منظمة حلف شمالي الأطلسي (الناتو) (NATO)– خسائر في الأسلحة والذخائر في العمليات التي إضطلعت بها وعلى نطاق واسع في بعض الأحيان.

وتعرب دراسة المسح عن إمتنانها لما تلقته من مساعدة وتتطلّع إلى العمل مع أصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعميق فهم مسألة تسريب المعدات العسكرية من عمليات حفظ السلام والتصدي لها في غضون الأشهر والسنوات القادمة.

إيريك جي. بيرمان
المدير الإداري، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
جنيف، حزيران/يونيو ٢٠١٥

الخرائط والأشكال والجداول

الخريطة ١ السودان وجنوب السودان

الخريطة ٢ التوزيع الجغرافي للجماعات العرقية والعشائر في جنوب السودان

الخريطة ٣ حوادث بارزة لتسريب الأسلحة والذخيرة من بعثات الاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان، ٢٠١٤-٢٠٠٥

الشكل ١ الإطار الزمني لعمليات حفظ السلام البالغ عددها ١١ في السودان وجنوب السودان، ٢٠١٤-٢٠٠٢

الشكل ٢ أكبر عشرة بلدان مساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الشكل ٣ أكبر عشرة بلدان مساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS)، وقوات حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي (UNISFA)، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الشكل ٤ دورية مجهزة بالأسلحة بصورة نمطية لأفراد عسكريين في بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS، أو في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور(UNAMID)، أو في قوات حفظ السلام الأمنيّة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي (UNISFA) أو في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS)

الشكل ٥ مثال لمركبة تجارية نمطية من البلدان المساهمة بقوات عسكرية في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)

الجدول ١ عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

الجدول ٢ تدفقات الأسلحة إلى الجماعات المسلحة

الجدول ٣ حوادث تسريب بارزة في بعثة الاتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E، ٢٠٠٧-٢٠٠٥

الجدول ٤ حوادث تسريب بارزة في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، ٢٠١٤-٢٠٠٨

الجدول ٥ حوادث تسريب بارزة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS، ٢٠١٤-٢٠١٣

الإطار ١ ما مدى القوة التي ينطوي عليها الإسم؟ عمليات السلام 'الثلاث' التي يقودها الإتحاد الأفريقي في دارفور

الإطار ٢ معدات عسكرية مستردة من مجموعات مسلحة من قبل بلدان مساهمة بقوات عسكرية TCC وبلدان مساهمة بقوات الشرطة PCC في السودان وجنوب السودان خارج إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR: حالة قريضة

الإطار٣ مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة: محاولة فهم البيانات المتفاوتة وغير المكتملة

الإطار ٤ عشرة أسابيع في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID: أهمية الهجمات صغيرة النطاق على قوات حفظ السلام

الإطار ٥ القرار بتوخي الحذر: خمس 'حوادث بارزة' إضافية محتملة

الإطار ٦ الهجوم على حسكنيتة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الإطار ٧ حادثة شركة الشحن ريبا للنقل سودان، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

الإطار ٨ الهجوم على مقاطعة أكوبو، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

المختصرات والأسماء المختصرة

ABC	لجنة ترسيم حدود أبيي
AMIB	بعثة الإتحاد الأفريقي في بوروندي
AMIS	بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان
AMIS II-E	بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان
AMISOM	بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال
APC	ناقلات أفراد وجند مصفحة
AU	الإتحاد الأفريقي
AUHIP	هيئة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الأفريقي
.Cat	فئة
CFC	لجنة وقف إطلاق النار
CivPol	شرطة مدنية
COE	المعدات المملوكة للوحدات
COH	وقف أعمال القتال (إتفاق)
CPA	إتفاقية السلام الشامل
CPMT	فريق رصد الحماية المدنية
DDPD	وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DPA	إتفاق سلام دارفور
DPKO	إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة
EDF	قوة دفاع ولاية الاستوائية
EU	الإتحاد الأوروبي
FC	قائد القوة
FPU	وحدة شرطة مشكلّة
GoS	حكومة السودان
GPMG	رشاش متعدد الأغراض
HCFA	إتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية
HQ	مقر رئيسي
HRW	منظمة (هيومان رايتس ووتش)
HSBA	التقييم الأساسي للأمن البشري

ICC	المحكمة الجنائية الدولية
IDP	النازحون
IGAD	الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد)
JEM	حركة العدالة والمساواة
JMC	اللجنة العسكرية المشتركة
JTC	اللجنة التقنية المشتركة
LCBC	لجنة حوض بحيرة تشاد
MilOb	مراقب عسكري
MVM	آلية الرصد والتحقق
MVT	الفريق المعني بالرصد والتحقق
NATO	منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)
NMRD	الحركة الوطنية للمصالحة والتنمية
OAU	منظمة الوحدة الأفريقية
OIOS	مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى الأمم المتحدة
PAE	شركة المحيط الهادئ للمعماريين والمهندسين
PCA	محكمة التحكيم الدائمة
PCC	البلدان المساهمة بقوات الشرطة
PDF	قوات الحماية والردع
PK	أحد أفراد حفظ السلام
PSC	مجلس السلام والأمن (الإتحاد الأفريقي)
PSSM	الأمن المادي وإدارة المخزونات
ROE	قواعد الاشتباك
RPG	قاذفات القنابل الصاروخية (عملية إطلاق أو طلقات)
SAF	القوات المسلحة السودانية
SLA	جيش تحرير السودان
SLA-AW	جيش تحرير السودان–فصيل عبد الواحد
SLA-MM	جيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي
SPLM/A	الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM/A-N	الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان–الشمال
SSDF	قوات الدفاع عن جنوب السودان
SSDM/A	حركة الدفاع عن جنوب السودان/جيش الدفاع عن جنوب السودان
SSIG	مجموعة المستقلين في جنوب السودان
SSIM	حركة استقلال جنوب السودان

TCC	البلدان المساهمة بالقوات العسكرية
UN	الأمم المتحدة
UNAMID	بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNISFA	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي
UNMEM	الخبير العسكري الموفد في بعثة من الأمم المتحدة
UNMIS	بعثة الأمم المتحدة في السودان
UNMISS	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان
UNPOL	شرطة الأمم المتحدة
VMT	الفريق المعني بالتحقق والرصد (الهيئة الحكومية للتنمية – إيقاد)

المقدمة والنتائج الأساسية

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تم نشر ما يعادل أكثر من فرد واحد من بين كل أربعة أفراد نظاميين بالزي الرسمي يعملون في عمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة في جنوب السودان أو السودان البالغ عددها ١٦ عملية. ويمثل هذا الرقم ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ من ذوي الخوذات الزرقاء العاملين تحت مظلة الأمم المتحدة – كأفراد عسكريين أو كأفراد شرطة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة – كما يُسمون في الغالب[١]. ويمكن القول إنه منذ عام ٢٠٠٤ ظل أكثر من ربع مليون من أفراد الشرطة والأفراد العسكريين المنتمين إلى أكثر من مائة دولة يعملون في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في هذين البلدين. بيد أن تصريف أعمال حفظ السلام على إختلاف تعريفه، ليس بالمهمة السهلة ولا يُحظى في أغلب الأحيان بما يستحقه من تقدير وثناء. وتستخدم ورقة العمل هذه مصطلح 'عمليات حفظ السلام' كمصطلح جامع[٢]، مع العلم بأنه يشير إلى الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة العاملين فيها بوصفهم 'قوات حفظ السلام'. وكثيراً ما يتعرض المشاركون النظاميون، من نساء ورجال، في عمليات حفظ السلام للمجازفات والمخاطر الشخصية. ويلقي الكثيرون منهم بأنفسهم بين مخالب المخاطر ويقدمون التضحيات القصوى في مناطق النزاع بعيداً عن أوطانهم. ولقد لقي أكثر من ٢٠٠ فرد من أفراد حفظ السلام مصرعهم (وتعرض عدد أكبر لإطلاق النار أو الاصابة بجروح) أثناء خدمتهم في ٤ من بعثات حفظ السلام البالغ عددها ١١ بعثة المسموح لها بالعمل في السودان وفي جنوب السودان.[٣]

وتستعرض هذه الورقة عمليات حفظ السلام الكثيرة التي تم القيام بها في هذين البلدين منذ عام ٢٠٠٢. وتركز الورقة على تلك البعثات المأذون بها من قبل الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، لكنها تهتم أيضاً بأربع بعثات أخرى. وكما في أوضاع مشابهة أخرى، فإن قوات حفظ السىلام في السودان وجنوب السودان تعمل في بيئات تشهد وضعاً غير مستقر في الغالب وفي مناطق وعرة التضاريس حيث ينعدم السلام الواجب حفظه أو تتوفر درجة قليلة منه. ولطالما فقد أفراد قوات حفظ السلام ما في حوزتهم من أسلحة وذخائر بالنظر إلى طبيعة عملهم، نتيجة تواجدهم في 'المكان غير المناسب في الوقت غير المناسب'، وهم ينهضون بأعمالهم بكفاءة وحرفية.

وتسعى هذه الدراسة إلى توثيق حجم ونطاق ما فُقد من الأسلحة والذخائر من قوات حفظ السلام في بعثاتها في السودان وجنوب السودان. وتستند الدراسة إلى البحوث التي أجراها مشروع مسح الأسلحة الصغيرة خلال السنوات العشر الماضية بشأن إنتشار الأسلحة و امتلاك الأسلحة في هذين البلدين كجزء من مشروعها بشأن التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA).[٤] ولقد تطرقت العديد من الدراسات الخاصة بالتقييم الأساسي للأمن البشري إلى الخسائر المادية لقوات حفظ السلام، لكن ذلك لم يشكل

حتى الآن مجال تركيز ذا أولوية. وتنظر هذه الورقة باحترام وتقدير للدور الهام الذي تنهض به قوات حفظ السلام في دعم السلام والأمن على الصعيد الدولي وفي إتاحة المجال لتوصيل مساعدات إنسانية في غاية الأهمية. وتلتمس هذه الورقة منح الدعم لعمليات حفظ السلام بغية زيادة فعاليتها من خلال فحص القضايا التي لم تنل سوى قسط يسير من الدراسة لموضوع تسريب الأسلحة والذخائر من عمليات حفظ السلام (انظر Berman & Racovita, 2013). ولا شك أن تسريب معدات أخرى مثل أجهزة الاتصالات والأزياء الرسمية الموحدة والمركبات قد يؤثر سلباً أيضاً على حماية القوات، وقد يؤدي إلى تعزيز قدرة الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وتُعتبر الخسائر في مثل هذه المعدات غير الفتاكة خسائر لا يستهان بها.[٥] وبالرغم من الإعتراف بما لهذه الخسائر من أهمية، فإنها لن تُحظى بالتغطية هنا.

تتفاوت مناحي التسميات والتعاريف لعمليات التسريب إلى حد كبير، كما يعمل الافتقار إلى دقة التحديد أو الوضوح إلى تعتيم طبيعة هذه الحوادث ونطاقها. وتركز بعض المنظمات بشكل محدّد على نوع المعدات التي تم تسريبها، مع إيلاء الأفضلية للأسلحة دون تضمين الذخائر أو قطع الغيار. ويُعرّف آخرون هذه الظاهرة بالإستناد إلى ما إذا كانت تجري في إطار سوء إدارة المخزونات أو النقل الدولي للأسلحة. ولأغراض هذه الورقة، يُعرّف التسريب على أنه 'التغيير المحظور في الإمتلاك أو الإستعمال النهائي للأسلحة أو الذخائر أو قطع الغيار أو المتفجرات المصرح بها والذي ينشأ في عمليات الحيازة أو عمليات النقل على الصعيدين المحلي والدولي'. ويُعتبر هذا التعريف شاملاً لأنه يشير إلى أنواع مختلفة من المعدات العسكرية ذات الصلة، ويشمل عمليات تسريب ونقل المخزونات.

تستكشف هذه الدراسة الظروف المحيطة بالتسريب من عمليات حفظ السلام في سبيل معرفة ما إذا كان ممكناً خفض عدد هذه الحوادث أو تقليص مدى خطورتها. وتتصدى الدراسة بشكل أساسي لموضوعين: الأول، ما هو عدد الأسلحة الصغيرة والذخائر التي فقدتها قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان أثناء انخراطها في أداء مهامها؟ والسؤال الثاني، هل تُعتبر الخسائر في المعدات والتجهيزات العسكرية (والخسائر في أرواح أفراد قوات حفظ السلام أنفسهم) ناتجا جانبياً مؤسفاً لا يمكن تجنبه 'كضريبة لا يمكن تحاشيها' يكمن أصلاً في القبول أحياناً بمهمات غاية في الصعوبة والعمل في بيئات عسيرة وشائكة؟

تتألف الورقة من ثلاثة أقسام. الأول، لخبراء في شؤون السودان وجنوب السودان؛ وفي عمليات حفظ السلام، وتشكيل القوة، والعقائد والمذاهب ذات الصلة؛ أو حول الإنتشار السري للأسلحة الصغيرة وقد يودون تلميع أو تجاوز جزء فرعي أو أكثر في القسم الأول. و قد كتبت هذه الفقرات لجمهور عام غير متخصص. فعلى سبيل المثال، يحتمل أن يكون القراء العاديون لمطبوعات التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) والعروض القائمة على الويب[٦] ملمين باللمحات العامة التاريخية القصيرة المطروحة حول العديد من النزاعات الجارية داخل أحد البلدين أو بين البلدين المعنيين كليهما.

يحتوي القسم الأول على معلومات أساسية لتوفير السياق اللازم ويتكوّن من أربعة أجزاء. يفحص الجزء الأول الكثير من النزاعات المسلحة الكامنة في السودان وجنوب السودان. ويستعرض الجزء الثاني

عمليات حفظ السلام البالغ عددها ١١ عملية في البلدين. أما الجزء الثالث فيهتم بالبلدان المساهمة بالقوات العسكرية والشرطة (TCC وPCC)، وأسلحتها. ويستكشف الجزء الرابع الطريقة التي تحصل بها الجماعات المسلحة على الأسلحة والذخائر، وكيف يتم تسريب المعدات العسكرية المشروعة لتتحول إلى معدات غير مشروعة.

ويسلط القسم الثاني التركيز على تسريب المعدات ويتكوّن من جزأين. الأول يورد أمثلة من العوامل ذات صلة التي عقّدت الكثير من البعثات في السودان وجنوب السودان. ويتناول هذا الجزء التحديات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية التي تواجه البعثات وتواجه قوات حفظ السلام، والتي يمكن أن تؤثر في خطر وقوع حوادث التسريب. ويركز الجزء الثاني على حوادث التسريب، وينظر في الهجمات التي تتعرض لها قوات حفظ السلام، ويتصدى للخسائر ذات النطاق الضيق. ومع ذلك، فإن هدفه الأساسي هو إلقاء الضوء على حوادث بارزة ويقدم تفاصيل وسياقات للعديد من الحوادث التي تقع على نطاق أوسع، والتي تتجاوز العشرين حادثة ويتردد ذكرها في مجموعة البيانات.

ويتضمن القسم الثالث سلسلة من الملاحظات المتعلقة بمدى ونطاق عمليات التسريب ويحدد المجالات التي تتطلب المزيد من البحث والمشاركة. فحوادث تسريب الأسلحة في عمليات حفظ السلام لا تقتصر على تلك القائمة في السودان وفي جنوب السودان. فالتركيز على البعثات في هذين البلدين إنبثق اصلاً عن عمل أنجز من قبل وليس بسبب إعتبار أن الخسائر التي نتجت عن هذه العمليات ذات تعقيد خاص بها. ويعتبر إجراء حالات دراسة إضافية مبرراً لتحديد ما إذا كان ما حدث في السودان وجنوب السودان يشكل خروجاً عن المألوف أم أنه يمثل القاعدة. وهذه خطوة من عشر خطوات تالية مقترحة، لا يقصد بها أن تكون شاملة. ومن بين النتائج الرئيسية للتقرير ما يلي:

- وقعت أكثر من مائة هجمة على قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، عدا حالات خطف السيارات والسطو على المنازل. وأسفر ما لا يقل عن نصف عدد تلك الهجمات عن خسائر في الأسلحة والذخائر. وجرت الغالبية العظمى من الهجمات في منطقة دارفور.
- خلال الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٤، وقع ما لا يقل عن ٢٠ حادثة بارزة تم فيها تسريب ما لا يقل عن ١٠ قطع من الأسلحة أو ٥٠٠ من رصاص الذخيرة الحيّة الذي كان موجوداً في حوزة قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان أو في طريقها إليها. وجرت عمليات الاستيلاء على هذه المعدات العسكرية في مواقع ثابتة (مثلاً، قواعد البعثات ومراكز الرصد والمراقبة). وأثناء عمليات العبور (مثلاً، دوريات وقوافل).
- نتيجة للحوادث البارزة التي تزيد على ٢٠ حادثة والتي تم توثيقها، من المرجح أن يكون قد تم الاستيلاء على أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ رصاصة من الذخائر الحيّة. ويتضمن ذلك ذخائر مسدسات وبنادق هجومية ورشاشات. كما فقدت قوات حفظ السلام أعداداً كبيرة من القنابل والصواريخ والهاونات.

- من المرجح أن يكون قد تم تسريب أكثر من ٥٠٠ قطعة سلاح من الحوادث البارزة وحدها. وتشمل تلك مسدسات وبنادق هجومية ورشاشات (بما في ذلك المدافع الرشاشة الثقيلة)، وأجهزة إطلاق القذائف والأسلحة المضادة للدبابات والهاونات.
- وثّقت مجموعة بيانات دراسة المسح الخاص بتسريب الأسلحة الصغيرة نحو ٤٠ حالة من حالات التسريب 'على نطاق ضيق'، والتي يمكن إضافتها إلى الخسائر الهامة رغم أنه لم يتم وصفها بشكل مستفيض في هذا التقرير.
- تم تقدير عمليات تسريب الأسلحة والذخائر من قوات حفظ السلام تقديراً أقل من المتوقع، وذلك من جراء النقص في الشفافية في عمليات الإبلاغ عن الخسائر التي تقع وبسبب تدني مستوى حفظ السجلات للمعدات المملوكة للوحدات عن المستوى الأمثل.
- إن عمليات المراقبة والإبلاغ عن الأسلحة والذخائر التي تستردها قوات حفظ السلام من مختلف الجهات المسلحة في منطقة البعثة كثيرا ما تتسم بالتراخي وقد تفضي إلى إعادة التدوير والتوزيع والإستعمال غير المناسب. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تُعاد المعدات العسكرية إلى الشخص الذي أخذت منه أو الجماعة التي أخذت منها، وتعطى إلى هيئة عشائرية معروفة، أو يُحتفظ بها في بلد من البلدان المساهمة بالقوات العسكرية من أجل ضمان سلامة حفظها. ونادراً ما يتم تدمير مثل هذه الذخائر. (ويبدو أن هذا النهج المتراخي الذي يجيز حرية التصرف لا يقتصر على بعثات حفظ السلام التي يقدمها هذا التقرير).
- مع أنه لا يمكن القضاء الكامل على تكبد قوات حفظ السلام للخسائر، فإنه بالنظر إلى الطابع العسير للعمل المضطلع به، يمكن إحراز تقدم باتجاه الحد من الخسائر عن طريق تعزيز أعمال التدريب، وتوفير معدات وتجهيزات أفضل ومحاسبة أوفى وإرادة سياسية أقوى.

القسم الأول : خلفية

النزاعات

توخياً لفهم إنتشار وأداء عمليات حفظ السلام، تُستهل الورقة بخلفية وصفية للنزاعات الرئيسية الجارية فيما يعرف اليوم بالسودان وجنوب السودان، وأسبابها وتطورها.[٧] ولم يتم إدراج كل عملية كفاح مسلح أو جماعة مسلحة ولا كل منطقة جغرافية. ورغبةً في الإيجاز ومن أجل الغرض العام لتوفير معلومات أساسية مفيدة للسردية المتعلقة بعمليات حفظ السلام، يصف هذا الجزء بشكلٍ عام النزاعات الرئيسية الجارية في المناطق الجغرافية الثلاث أو الأطر السياسية الواسعة. وتبدأ الورقة بالتطرق إلى النزاع في دارفور التي شهدت لاحقاً أول عملية نشر واسعة النطاق لقوات حفظ السلام، ومن ثم تتناول بالبحث في النزاعات بين 'الشمال-الجنوب' و 'داخل الجنوب'. وتقرّ الورقة بأن تسميات 'الشمال-الجنوب' و 'داخل الجنوب' لا تعبّر بصورة تامة عمّا يشهده الواقع من تنوع وتعددية على الأرض، وتستخدمها كتسميات وإشارات عامة وليس كحدود دقيقة صارمة. وحرصاً على الإتساق، يتم وصف الأماكن باعتماد أسماء البلدان الشائعة في الوقت الحاضر (إثنان: السودان وجنوب السودان) والولايات القائمة حالياً في هذين البلدين إعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (٢٨: ١٠ و ١٨ على التوالي)، مع تسليط الضوء على منطقة أبيي المتنازع عليها (انظر الخريطة ١). ولقد طرأت ثلاثة تغييرات على عدد الولايات في السودان وجنوب السودان منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فضلاً عن تغييرات في أسماء الولايات وحدودها (انظر المرفق جيم).[٨]

الصراع في دارفور

ظلت منطقة غرب السودان موطناً لمجموعات عرقية محرومة لأجيال عدة. أما الجماعات الرئيسية الثلاث في هذه المنطقة فهي جماعات الفور والمساليت والزغاوة. وعموماً تُعرف المنطقة بشكل واسع بمنطقة 'دارفور' وتعني حرفياً 'عالم الفور' (انظر الخريطة ١). ولقد حكمت عملياً مجموعة من السلاطين هذا الإقليم الواسع (الذي تعادل مساحته مساحة أسبانيا أو تايلاند على وجه التقريب) وشعوبه لمئات السنين دون وجود أي علاقة مع الحكام في الخرطوم عدا تلك المتمثلة في جهود درء القهر والإخضاع. ونشأت حالات توتر بين العديد من شعوب المنطقة والحكومة المركزية منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦. وتمحورت المظالم حول ظاهرة التهميش السياسي والتخلف في التنمية وما أبدته الحكومة المركزية من ميول للجوء إلى أعمال القمع الوحشي إما مباشرة أو عن طريق قوات بالوكالة. كما ساهمت

تدفقات الأسلحة الواردة من ليبيا لدعم مختلف الأطراف المشاركة في الحرب الأهلية التشادية ١٩٦٥ – ١٩٧٩ ونزوح السكان بما في ذلك المحاربين أيضاً، في نشوء حوادث العنف المسلح وعدم الاستقرار السياسي (انظر مثلاً Tubiana & Tanner، ٢٠٠٧، الصفحات ١٣ – ١٩).

إتخذ هذا الوضع المتوتر منعطفاً نحو الأسوأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقبيل ذلك، وفي عام ٢٠٠١، قام نشطاء من الفور والزغاوة وقادة عسكريون بالإنضواء تحت لواء حركة ذات أهداف مناوئة للحكومة في الخرطوم. أما الجماعة التي أطلقت على نفسها اسم حركة تحرير دارفور وفيما بعد بقليل اسم جيش تحرير السودان (SLA) فقد خضعت لأعمال تدريب خلال عام ٢٠٠١ ثم شنت هجوماً على مراكز حكومية في عام ٢٠٠٢ (انظر de Waal & Flint، ٢٠٠٥، الصفحات ٧٦–٨١؛ و Tubiana &Tanner، ٢٠٠٧، الصفحات ١٧–٢٢). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، قام جيش تحرير السودان مع جماعة مسلحة ثانية مقرها دارفور أطلقت على نفسها اسم حركة العدالة والمساواة (JEM)، بمهاجمة القوات المسلحة السودانية (SAF) في قاعدة جوية في الفاشر، عاصمة شمال دارفور. وتمكنت القوات السودانية المسلحة من صدّ القوات المتمردة بعد أن فقدت حوالي ست طائرات عسكرية ومائة شخص (Anderson, 2004).[٩] وكانت خسارة القوات المسلحة السودانية للطائرات خسارة غير مسبوقة واستولى المتمردون على كم هائل من العتاد والمعدات العسكرية وعدد كبير من الأتباع والمؤيدين (انظر de Waal & Flint، ٢٠٠٥، صفحة ١٠٠).

وكان رد فعل الخرطوم على الهجوم على القاعدة الجوية في الفاشر سريعاً وقاسياً بوجه خاص. وقامت الحكومة بعمليات عسكرية متواصلة أرضاً كما هاجمت عن طريق الجو المجموعات المحلية التي تعتقد أنها كانت متعاطفة مع المتمردين. ووفقاً لما أدلى به مسؤول لدى هيئة الصليب الأحمر التشادية، فقد كانت الطائرات السودانية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، تلقي قنابل على مواقع مدنية يومياً تقريباً (الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN, 2004). فتم تدمير قرى بأكملها، فيما إنتشرت حالات الاغتصاب على نطاق واسع (أنظر، تقرير منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤). كما قامت الحكومة أيضاً بتسليح الجماعات العرقية التي رأت أنها موالية لها. وعُرف هؤلاء الرعاة شعبياً بـ"الجنجويد". وكان معظمهم وليس كلهم ينتمون أصلاً إلى قبائل سودانية عربية. وقد لخصت منظمة العفو الدولية (٢٠٠٤، صفحة ٤) تأثير تلك الهجمات الأرضية والجوية بإيجاز:

> تم قتل الرجال، واغتصاب النساء وتشريد القرويين بالقوة من منازلهم التي أضرمت فيها النيران؛ أما محاصيلهم ومواشيهم التي هي سبل كسب عيشهم الرئيسية فتم حرقها أو نهبها.

الخريطة ١ السودان وجنوب السودان
مصر
البحر الأحمر
البحر الأحمر
بورتسودان
الشمالية
دنقلا
نهر النيل
الدامر
تشاد
شمال دارفور
السودان
الخرطوم
الخرطوم
كسلا
كسلا
إريتريا
شمال كردفان
ود مدني
الجزيرة
القضارف
القضارف
غرب دارفور
مدينة الجنينة
الفاشر

زالنجي
وسط دارفور
نيالا
جنوب دارفور
الضعين
شرق دارفور
غرب كردفان
الفولة
الأبيض
ربك
النيل الأبيض
سنجة
سنار
الدمازين
جنوب كردفان
النيل الأزرق
كادوقلي
أعالي النيل
أبيي
مدينة أبيي
ملكال
باتيو
إثيوبيا
الوحدة
أويل
كواجوك
غرب بحر الغزال
واو
واراب
جونقلي
جمهورية أفريقيا الوسطى
رمبيك
البحيرات
بور
جنوب السودان
ولاية غرب الاستوائية
جوبا
منطقة شرق الاستوائية
ياميبو
منطقة وسط الاستوائية
توريت
جمهورية الكنغو الديموقراطية
أوغندا
كينيا
الحدود الدولية
حدود الولاية
أبيي
العاصمة الوطنية
عاصمة الولاية
٠
٢٠٠ كم

وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفادت منظمة 'هيومان رايتس ووتش' (HRW) بأنه خلال خمس سنوات من الصراع، قامت القوات المسلحة الحكومية وميليشيات 'الجنجويد'

> بحرق وتدمير مئات القرى، وتسببت في وفاة عشرات الآلاف من المدنيين، وتشريد الملايين من السكان، واعمال الإغتصاب والإعتداء على الآلاف من النساء والفتيات (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٨).

وتزايد عدد المجموعات المتمردة في دارفور وانشقاقاتها منذ إندلاع الصراع. وفي البداية كانت هناك مجموعتان متمردتان رئيسيتان في المنطقة هما حركة العدالة والمساواة وجيش تحرير السودان. وفي عام ٢٠٠٤، حُظيت مجموعة ثالثة تدعى الحركة الوطنية للمصالحة والتنمية (NMRD) المنبثقة عن حركة العدالة والمساواة (JEM) بأهمية كبرى لفترة من الزمن. وحين أبرم اتفاق سلام دارفور (DPA) في أيار/مايو ٢٠٠٦، انشق جيش تحرير السودان إلى فصيلين: أحدهما بقيادة عبد الواحد من الفور والآخر بقيادة ميني ميناوي، من الزغاوة؛[١١] وعدة فصائل أصغر حجماً (مثل مجموعة ال ١٩). وبحلول عام ٢٠٠٨، تشظّت المجموعتان الرئيسيتان المسلحتان غير التابعتين للدولة في دارفور والناشطتين ضد الحكومة وإنبثق عنهما ما يفوق العشرين من الجماعات (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٨).

انتهت الكثير من جهود الوساطة الدولية التي بُذلت من أجل وضع حد للنزاع بالفشل. فبعد الإتفاق على وقف إطلاق النار الأول في إنجمينا عام ٢٠٠٤، أجريت مفاوضات بين حكومة الخرطوم وعدة جماعات متمردة في دارفور في أماكن عدة (مثلاً في أبوجا بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦، نجم عنها إتفاق سلام دارفور ؛ وفي أروشا عام ٢٠٠٧؛ وفي طرابلس عام ٢٠٠٧)، قبل أن تصبح الدوحة المكان الرئيسي للحوار الدائم الذي بدأ في عام ٢٠٠٩. وأسفر مؤتمر الدوحة' عن إتفاق جديد لوقف إطلاق النار في تموز/يوليه ٢٠١١ عرف بوثيقة الدوحة لسلام دارفور (DDPD) بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة. ورفضت الكثير من الجماعات المسلحة في دارفور التوقيع على أو احترام شروط وثيقة الدوحة لسلام دارفور، وأغتيل قائد أحد الفصائل الذي وقّع على الإتفاق بعد فترة وجيزة من قيامه بذلك (انظر التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA, 2013).

النزاع بين الشمال والجنوب (بما في ذلك أبيي)

شهد السودان في أغلب عهده كدولة حرباً أهلية مدمرة. ويعتقد أن الحرب الأهلية السودانية الأولى التي سبقت نيل الإستقلال الرسمي عام ١٩٥٦ واستمرت حتى عام ١٩٧٢، قد أدت إلى مقتل نصف مليون شخص. أما الحرب الأهلية السودانية الثانية التي إندلعت عام ١٩٨٣ فكانت دامية بشكل أكبر.

وبالرغم من عدم وجود تقديرات موثوقة بشأن حجم الإصابات والخسائر، إلاّ أن هناك باحثين يعتقدون أن الخسائر في الأرواح تراوحت بين ١،٣ مليون و ٣ ملايين نسمة، ومعظمهم من المدنيين الذين وقعوا فريسة للأمراض والمجاعات نتيجة النزاعات (Johnson, 2003، صفحة ١٤٣).

وقد أدت اتفاقية السلام الشامل التي أُبرمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلى إنهاء الحرب الأهلية السودانية الثانية بصورة رسمية.[١٢] وتضمنت اتفاقية السلام الشامل ثمانية بروتوكولات تم توقيعها على مدى ٣٠ شهراً ابتداءً من تموز/يوليه ٢٠٠٢. ودعت الاتفاقية إلى فترة إنتقالية مدتها ست سنوات تتوج باستفتاء شعبي بشأن الوحدة أو الاستقلال لجنوب السودان. وبالرغم من مصرع جون قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان وجناحها المسلح المتمثل في الجيش الشعبي لتحرير السودان في الأيام الأولى من هذه العملية[١٣] – والأزمات الكثيرة، الصغيرة منها والكبيرة، فإن الاستفتاء أجري كما كان مُتصوراً، حيث اختار شعب جنوب السودان قيام دولة له.[١٤]

لكن إنشاء دولة جنوب السودان أخفق في حل ثلاثة نزاعات ظلت قائمة منذ أمد طويل وذات جذور راسخة في الإطار الشمالي–الجنوبي. يتعلّق نزاعان منها بقضايا الحكم في ولايات النيل الأزرق وكردفان، في حين يتعلّق النزاع الثالث بترسيم الحدود لإقليم أبيي وموقعه النهائي داخل السودان أو جنوب السودان.[١٥] ويُشار إلى هذه المناطق في الغالب وبصورة جماعية بـ 'المناطق الثلاث'. وكان القصد من إتفاقية السلام الشامل هو إيجاد حل لتلك النزاعات الثلاثة، التي تم تناولها في البروتوكولين الموقعين في أيار/مايو ٢٠٠٤. وأدى نشوء جنوب السودان دولة مستقلة في تموز/يوليه ٢٠١١ مباشرة إلى إندلاع فورات من العنف المسلح في الولايتين وفي الإقليم. وبعد مضي أربع سنوات تواصلت النزاعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، حيث يشن الجيش الشعبي لتحرير السودان–الشمال (انظر أدناه) الحرب ضد القوات المسلحة السودانية والقوات شبه العسكرية.

بينما تمحورت النزاعات المتعلقة بالنيل الأزرق وجنوب كردفان حول الحكم، فإن الصراع في أبيي تركز ظاهرياً على نزاع على الحدود والوصول إلى الموارد مثل الأرض والنفط (Young, 2012). فمنطقة أبيي هي وطن لمجموعتين عرقيتين رئيسيتين متصارعتين: مجموعة دينكا نقوك المقيمة (أفارقة ومزارعين) ومجموعة المسيرية (المكونة من عرب رحل يعبرون المنطقة لرعي المواشي كل عام، ومعظمهم رعاة). إن المظالم التاريخية والتصفية المستمرة للحسابات والتصحر المتزايد والسياسات المحيطة ببروتوكول أبيي ولجنة ترسيم حدود أبيي، أسهمت كلها في عدم الاستقرار السياسي وتفشي أعمال العنف المسلح (Craze,2011; Young,2012). وفي عام ٢٠٠٥ قرّرت لجنة ترسيم حدود أبيي (ABC) التي أنشأتها إتفاقية السلام الشامل ما اعتبرته حدوداً، لكن الخرطوم لم تقبل بالقرار الذي أعلنته اللجنة (وذلك إلى حد كبير بسبب منحه حقول النفط إلى جنوب السودان). واتفق كل من الجيش الشعبي لتحرير

السودان والخرطوم على عرض النزاع الناشب بينهما على محكمة التحكيم الدائمة (PCA) في لاهاي، والتي أصدرت حكمها في عام ٢٠٠٩ وقررت أن تقع الحدود الشمالية للإقليم جنوب الحدود التي عينتها لجنة ترسيم حدود أبيي. ولم يرفض أي من الطرفين هذا الحكم لكن مجموعة المسيرية رفضته بشكل عنيف. فنمط الترحال السائد في حياة مجموعة المسيرية من شأنه أن يجعل تحديد من هو 'المقيم' في الإقليم وبالتالي من له الحق في التصويت في الاستفتاء الشعبي مثار الجدل. وارتأت المجموعة أن الحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم الدائمة لم يتصدى للمخاوف التي تساورها[١٦]. وقد دفعت هذه التطورات مصحوبة بمأزق تحديد من سوف يدلي بصوته في الاستفتاء الشعبي بشأن المخططات السياسية لمستقبل الإقليم، الإتحاد الأفريقي إلى تقوية وتعزيز هيئة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي (AUHIP) في محاولة للعثور على طريق للمضي قدماً إلى الأمام.[١٧]

تراجعت التوقعات بشأن إيجاد حل لأي من هذه النزاعات في المناطق الثلاث في السنوات الأخيرة. فلقد حمل الحليف الشمالي للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان وهو الحركة الشعبية لتحرير السودان—الشمال وجناحها المسلح المعروف بالجيش الشعبي لتحرير السودان — الشمال، السلاح للقتال ضد الخرطوم في عام ٢٠١١ في النيل الأزرق وجنوب كردفان. واستجمعت الحركة قواها وحصلت على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة المتطورة والأسلحة الخفيفة في جنوب كردفان (انظر Tubiana & Gramizzi, 2013; LeBrun & Leff, 2014). وفي آب/أغسطس ٢٠١١، إنضم جيش تحرير السودان- فصيل عبد الواحد وجيش تحرير السودان- فصيل ميني أركي ميناوي (الخصمان السابقان بعد أن عثرا ثانية بشكل مؤقت على قضية مشتركة)، إلى جانب حركة العدل والمساواة، لتشكيل الجبهة الثورية في السودان — على الرغم من استمرار التوتر فيما بين قادة المجموعات. وشهد الوضع في أبيي تدهوراً كبيراً في عام ٢٠١١، حيث هاجمت الخرطوم الإقليم براً وجواً، مما أسفر عن خسائر فادحة في الأرواح، والكثير من الدمار وحالات النزوح. وأدى وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في حزيران/يونيو ٢٠١١، إلى لجم العداءات ومنع تأججها (انظر الجزء التالي عن قوات حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA)، ولم يساهم إلا بالقليل في الخروج من حالة التأزم السياسي.

النزاع الداخلي في الجنوب

يشهد جنوب السودان تشرذماً على المستويات العرقية واللغوية والدينية. ولا توجد بيانات معلوماتية وشاملة عن الوضع الديموغرافي في البلاد. ومع ذلك يمكن القول عموماً، أن الدينكا يمثلون المجموعة العرقية الكبرى في البلاد، إذ يقدرون بحوالي واحد من أصل ثلاثة أو أربعة من سكان جنوب السودان البالغ عددهم حوالي ٩ ملايين نسمة تقريباً. وتمثل النوير ثاني أكبر مجموعة. أما النسب المتبقية التي تتراوح بين ٣٠ و٤٠ في المائة من السكان فتمثل أعضاء في أكثر من ٦٠ مجموعة عرقية أخرى. ولدى الكثير

من المجموعات العرقية العديد من العشائر (انظر الخريطة ٢)، وتفوق الجماعات اللغوية من حيث العدد الجماعات العرقية في جنوب السودان. وتُمارس بعض أشكال وطقوس المسيحية على نطاق واسع في جنوب السودان، بينما تُحظى التقاليد الروحية والدين الإسلامي بالكثير من الأتباع والمؤيدين.

بدا المشهد السياسي محفوفاً بالمؤامرات. فمع أن إتفاقية السلام الشامل أنهت رسمياً النزاع الطويل بين 'الشمال والجنوب'، فإن من الأصح وصفها بأنها أنهت الصراع القائم بين حزب المؤتمر الوطني الذي يقود الحكومة في الخرطوم وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولقد سعى بعض القادة السياسيين والعسكريين والدينيين في جنوب السودان أثناء الكفاح المسلح الذي إستغرق عقدين من الزمان، لنيل الاستقلال من الحكومة في الشمال. فيما إلتمس آخرون المزيد من الحكم الذاتي. وكان لدى آخرين حوافز رئيسية تمثلت في الرغبة في تحقيق أغراض ذاتية أو مصالح شخصية لعشائرهم أو مجتمعاتهم المحلية. وليس من المستغرب أن تسعى الخرطوم إلى دعم البعض من هؤلاء القادة والجماعة التي تنتمي لهم كطريقة لإضعاف شوكة خصمهم الرئيسي؛ وقد فعلت ذلك بكل كفاءة.

وفي الوقت الذي أبرمت فيه إتفاقية السلام الشامل، كانت الأراضي التي ستصير جنوب السودان موطناً لعشرات الآلاف من المسلحين من الرجال والنساء، الذين لم يخضعوا لسيطرة القوات المسلحة السودانية أو الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتمكن قرنق من دمج الكثير من مقاتلي الجناح العسكري المعروفين باسم مقاتلي 'أنيانيا -٢' الذين وجهوا السلاح ضد الخرطوم في عام ١٩٧٨ - وليس جميعهم.[١٨] وإنضم بعض قوات متمردي جناح أنيانيا -٢ إلى مجموعة محاربين انشقوا عن قرنق عام ١٩٩١ (Young, 2006، صفحة ١٣). وحمل هؤلاء اسم الجيش الشعبي لتحرير السودان – فصيل الناصر ولاحقاً الجيش الشعبي لتحرير السودان – الفصيل الموحد (Rone, 2003، صفحة ٨). وقاد هؤلاء رياك مشار (ينتمي إلى النوير) ولام أكول (ينتمي إلى الشلك) وغوردون كونغ (ينتمي إلى النوير). ومن ثم انشق مشار وكونغ عن أكول في عام ١٩٩٥، وكونوا حركة استقلال جنوب السودان (SSIM). وكانت حركة استقلال جنوب السودان ومجموعة المستقلين في جنوب السودان (SSIG) وقوات الدفاع عن ولاية الإستوائية (EDF) من بين المجموعات المسلحة التي وقعت على إتفاق السلام في السودان في نيسان/أبريل ١٩٩٧ [١٩] (التي عُرفت باتفاقية الخرطوم للسلام أيضاً). وأُعتبر هذا الاتفاق الأساس لتشكيل قوات دفاع جنوب السودان (SSDF)، التي تولى قيادتها مشار في مستهل الأمر. وتلقت قوات دفاع جنوب السودان الدعم من الخرطوم، لكنها كانت مستقلة عن القوات المسلحة السودانية.[٢٠] وظلت قوات دفاع جنوب السودان بمثابة قوة مقاتلة مهمة وكبيرة وإن لم تكن متماسكة،[٢١] حتى بعد إلتحاق مشار وأكول مرة أخرى بالجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٣، على التوالي. أما كونغ الذي إنشق عن مشار في عام ١٩٩٩، فقد عاد وإنضم لاحقاً إلى قوات دفاع جنوب السودان (Rone, 2003، الصفحتان ١٨١ و٢٧٦).

الخريطة ٢ التوزيع الجغرافي للجماعات العرقية والعشائر في جنوب السودان
شيلوك
دينكا (أبيليانغ)
بوردم
الوحدة
ملكال
أعالي النيل
النوير (جيكاني)
دينكا (باندنق)
النوير (غاوار)
جيغاي
النوير (أدوك)
النوير (بول)
اثيوبيا
النوير (نيونق)
النوير (آدو)
دينكا (هول)
دينكا (نيارويتق)
دينكا (تويج)
جونقلي
انيواك
دينكا (سيبك)
البحيرات
دينكا (آدووت)
دينكا (بور)
دينكا (عالياب)
مورلي
نغالام (كاشيبو)
جي
مورو
وسط
ولاية الاستوائية
نيانورة
أفوكايا
جوبا
لوكويا
لوبيت
بويا
ولاية شرق الإستوائية
نيانغاتوم
دو
ماكاراكا
توريت
لانغو
كوكو
كينيا

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة UN OCHA, 2009

نجح إعلان جوبا الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ [٢٢] في دمج عدد كبير من هؤلاء المقاتلين في الجيش الشعبي لتحرير السودان – على الورق على الأقل. وعموماً، حقق قادة قوات الدفاع عن جنوب السودان إنجازات أفضل مما حققه من كانوا تحت أمرتهم من رجال ونساء. فعلى سبيل المثال، وبموجب الاتفاقية، أصبح الفريق الجنرال بولينو ماتيب (المنتمي إلى النوير) الذي تولى قيادة قوات دفاع جنوب السودان في عام ٢٠٠١، نائب رئيس أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان. وتبوأ الكثير من القادة الآخرين للمجموعات التي يزيد عددها على ٣٠ مجموعة، التي كانت تحت مظلة قوات دفاع جنوب السودان (Young, 2006، صفحة ١٩) مناصب عسكرية أو سياسية رفيعة المستوى.[٢٣] ولكن دمج الضباط والقادة الأدنى رتبةً والكثير من الجنود التابعين لمختلف ميليشيات قوات دفاع جنوب السودان، في الجيش الشعبي لتحرير السودان أثبت أنه أكثر صعوبة.

ومع ذلك لم يستفد الكثير من قادة قوات دفاع جنوب السودان من دعوة إعلان جوبا للإندماج وظلوا متشبثين بمواقفهم الثابتة تجاه الحكومة حديثة النشأة لجنوب السودان بموجب إتفاقية السلام الشامل. وكان من بين المعترضين غوردون كونغ وغابرييل تانج غاتويتش شان وتوماس مابيور وأتوم النور (التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA, 2006، صفحة ٥). ومن بين العوامل التي يُحتمل أن تكون قد أثرت على القرارات التي اتخذوها، التحكم في الموارد الطبيعية المحلية والخدع والألاعيب السياسية وعدم الثقة بالجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحقيق المطامع الشخصية.

أسفر إعلان جوبا أيضاً عن تشكّل مجموعات جديدة. وقرّر بعض صغار القادة عدم الانقياد خلف قائد قواتهم. ونشأت بعض الانشقاقات أحياناً لأن كبير القادة اختار الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، بينما حدث التفتت في أحيان أخرى بسبب امتناع كبير القادة أن يقوم بذلك (انظر Young, 2006، الصفحات ٣٠–٣٨).

تشكلت جماعات مسلحة إضافية في أعقاب الانتخابات التي جرت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ في الجنوب أو بعد أن أصبح جنوب السودان جمهورية مستقلة في تموز/يوليه ٢٠١١؛ فقد شكل جورج آثور حركة دفاع جنوب السودان/الجيش الشعبي للدفاع عن جنوب السودان بعد أن فشلت محاولته في أن يصبح حاكم ولاية جونقلي. وعلى أثر موت آثور في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (BBC, 2011)، انشقت الحركة إلى فصيلين هما: كوبرا بقيادة ديفيد ياو ياو وأعالي النيل بقيادة جونسون أولوني (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٣، الصفحات ٣–٧). وأنشأ بيتر غاديت جيش تحرير جنوب السودان في نيسان/أبريل ٢٠١١ (بيد أنه انضم ثانيةً إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ٢٠١٣).

أخذت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ أثناء النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وكما ورد فيما تقدم أعلاه، فإن عدداً من القادة العسكريين الذين استفادوا من إعلان جوبا و'إندمجوا' في الجيش الشعبي لتحرير السودان، عادوا ليرفعوا السلاح في وجه الجيش الشعبي لتحرير السودان ثانيةً. وفي عام ٢٠١٢ تزايدت

الاضطرابات من جراء المحسوبية التي أبداها كير لمجموعة دينكا العرقية، لا سيما تجاه العشائر المتواجدة قرب مسقط رأسه (Buoy, 2012). وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، قادت حالة التوتر طويلة الأمد القائمة بين الرئيس كير ونائب الرئيس رياك مشار، عن تجدد النزاع المسلح إلى حد كبير على خطوط الانتماءات العرقية (كير ينتمي إلى الدينكا ومشار إلى النوير). وقام كير بعزل مشار في تموز/يوليه ٢٠١٣ في سياق تعديل وزاري؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ اتهم مشار بمحاولة تدبير انقلاب. وانشقت القوات المسلحة إلى حد كبير وفقاً للانتماءات العرقية لأكبر مجموعتين عرقيتين. ووفقاً لوكالات الأمم المتحدة المختلفة، فإن هذه الأزمة السياسية الأخيرة أسفرت عن موجة من أعمال عنف نشبت بين المجموعات العرقية أدت إعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى تشريد قرابة مليوني نسمة من منازلهم – وحظي أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ منهم بالرعاية في مختلف تجمعات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS)(الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID, 2015)،[٢٤] وأودت أعمال العنف هذه بحياة عشرات الآلاف من السكان (Smith, 2014).[٢٥]

بعثات حفظ السلام

إستجاب المجتمع الدولي لمختلف الأزمات السياسية والإنسانية على امتداد السودان، وبالتالي في جنوب السودان، جزئياً من خلال إطلاق عمليات حفظ السلام وتمويلها وتزويدها

الشكل (١) **الإطار الزمني لعمليات حفظ السلام التابع عددها ١١ في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠١-٢٠١٤***

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
JMC														
CPMT														
VMT														
AMIS I														
AMIS II														
UNMIS														
AMIS II-E														
UNAMID														▲
UNISFA														▲
UNMISS														▲
MVM														▲

* ترد الأسماء الكاملة لهذه البعثات في قائمة المختصرات والأسماء المختصرة في مستهل هذه الورقة. أما البعثات الأربع العاملة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ فهي ما تزال مستمرة حتى حزيران/يونيه ٢٠١٥.

بالموظفين. ومنذ عام ٢٠٠٢، تم إطلاق ١١ عملية من عمليات حفظ السلام (انظر الجدول ١). وتجدر الإشارة إلى أن العمليات السبع التي صرّح بها كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة كانت العمليات الأكبر حجماً والأوسع شهرةً (انظر الشكل ١).

وتولى الإتحاد الأفريقي زمام المبادرة في التصدي للنزاع في دارفور من خلال سلسلة مكونة من ثلاث بعثات خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ (انظر الإطار ١). وتولت الأمم المتحدة المسؤولية الأساسية للبعثة من أجل الإسهام في رعاية إتفاقية السلام الشامل ودفعها نحو مرحلة النضج التام. وأنشأت بعثتين للمتابعة، فيما إشترك كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ بعثة مشتركة في دارفور في عام ٢٠٠٧ (دخلت حيز التشغيل وتسلمت رسمياً السلطة للبعثة التي كان يقودها الإتحاد الأفريقي هناك في عام ٢٠٠٨).[٢٦] ومن أصل البعثات الأربع المتبقية، أجازت الهيئة الحكومية للتنمية إيقاد(IGAD) تشكيل بعثتين فيما نفذت البعثتان الأخريتان خارج أُطر المنظمات الإقليمية الرسمية (مع تلقي دعم دولي كبير).

الصندوق ١ ما الذي ينطوي عليه الإسم؟ عمليات السلام 'الثلاث' التي يقودها الإتحاد الأفريقي في دارفور

تتناول هذه الدراسة قيام الإتحاد الأفريقي بتنفيذ ثلاث عمليات متميزة لحفظ السلام في دارفور بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧: بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان (AMIS I) وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان (AMIS II) وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان (AMIS II-E). (ويمكن القول إن بعثة رابعة "AMIS III" قد تمت مناقشتها لكنها لم تُنفذ أبداً). وفيما تشير الدراسة إلى تخطيط مجلس الأمن بشأن قيام عملية جديدة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، فإنها لم تتوجه نحو بعثات الإتحاد الأفريقي بطريقة مماثلة. ويأذن مجلس الأمن في بعض الأحيان بتوفير عدد أكبر من ذوي الخوذات الزرقاء لعملية حفظ للسلام تابعة للأمم المتحدة أو يعيد النظر في ولايتها، دون أن يجري تغييراً على اسم البعثة أو عددها. فعلى سبيل المثال، عمل مجلس الأمن على ما يقرب من مضاعفة عدد قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UNMISS)، دون أن يجري تعديلاً على اسم البعثة. بيد أنه في الحالة المتعلقة ببعثات الإتحاد الأفريقي في دارفور، فإن القرارات التي يصدرها مجلس السلام والأمن للإتحاد الأفريقي (PSC) فيما يتعلق بتعزيز قوة البعثة وحدها تحدد إلى حد بعيد كيف تشير هذه الدراسة إلى بعثة تابعة للإتحاد الأفريقي. ويعزى ذلك إلى أن مجلس السلام والأمن للإتحاد الأفريقي لم يكن متسقاً في بادئ الأمر فيما يتعلق بالأسماء التي منحها للبعثات التابعة له في دارفور. فخلال هذه الفترة كان يطلق على العمليات التابعة للإتحاد الأفريقي لقب 'بعثة المراقبين التابعة للإتحاد الأفريقي'. أو (خطط) لـ 'عنصر الحماية للمراقبين العسكريين' 'بعثة الإتحاد الأفريقي (القائمة) في دارفور، بما في ذلك قوات الحماية'. (ولاحقاً) 'البعثة الأفريقية في السودان'. أما البيانات التي أدلى بها رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي في ذلك الوقت، ألفا عمر كوناري، ومجلس الإتحاد الأفريقي (المكوّن من رؤساء دول وحكومات) فقد زادت من غموض المسألة. فخلال عام ٢٠٠٤، أطلقوا على البعثة إسم 'قوة الحماية التابعة للإتحاد الأفريقي'، و'بعثة المراقبة التابعة للإتحاد الأفريقي في السودان'، و'البعثة الأفريقية في السودان'. إن القرار المتعلق بالتركيز على قوة البعثة المسموح بها بدلاً من التركيز على الإعلان الرسمي لإسم البعثة يعكس كيف يتعامل كبار موظفي البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي والمانحون المساهمون في مختلف مشاريع وعمليات الإتحاد الأفريقي، مع عمليات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي في دارفور. فقد قاموا بالتمييز بين ثلاث بعثات منفصلة: بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان (AMIS I)(حزيران/يونيه–تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان (AMIS II) (تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٤– نيسان/أبريل ٢٠٠٥)، وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان (AMIS II-E) (نيسان/أبريل ٢٠٠٥ –كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

المصادر: الإتحاد الأفريقي (٢٠٠٥)، مجموعة بيانات دراسة مسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

ويقدم هذا الجزء بعض المعلومات الأساسية عن كل بعثة من البعثات الإحدى عشرة . وقد تم تنظيمه بشكل فضفاض في ثلاثة أجزاء فرعية حسب النزاعات الجغرافية أو السياسية التي تسعى البعثات بصورة رئيسية للتصدي لها: تلك القائمة في دارفور؛ وتلك التي بين 'الشمال والجنوب' (ابتداء من اندلاع الصراع داخل الدولة الواحدة، السودان ومن ثم بين السودان وجنوب السودان)؛ والأخرى القائمة داخل جنوب السودان. وكما أشير إليه سابقاً، فإن هذه الفئات غير مكتملة. ويركز كل تقرير على متابعة موجزة للسياق الذي تشكّلت فيه البعثة، وتركيبتها (وذلك بوجه عام لأن الجزء التالي من الدراسة يتناول بتمعن البلدان المساهمة بالقوات (TCC) والبلدان المساهمة بقوات الشرطة (PCC) باستفاضة أكبر)، والأساس المنطقي لتشكيل بعثات جديدة أو لزيادة عملية نشر القوات.

التصدي للنزاعات في دارفور (أربع بعثات)

- بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان (AMIS I)
- بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان (AMIS II)
- بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان(AMIS II-E)
- بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دافور (UNAMID)

أيدت أولى البعثات الأربع تلك اتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية (HCFA) الذي تم التوصل إليه في إنجمينا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. [٢٧] والتقى ممثلو أطراف النزاع الذين وقعوا على هذا الاتفاق وهما: حكومة الخرطوم وحركة العدالة والمساواة (JEM) والمجموعات المتمردة من جيش تحرير السودان – في الشهر الذي تلى ذلك لمناقشة طرق إنشاء بعثة للإتحاد الأفريقي للإسهام في تنفيذ الإتفاق. وقامت بعثة حفظ السلام الابتدائية التي أصبحت تعرف فيما بعد ببعثة الإتحاد الأفريقي في السودان (ومن ثم ببعثة السلام الأولى في السودان، بأثر رجعي) بالدعوة إلى نشر مراقبين عسكريين (MilObs) لدعم مفوضية وقف إطلاق النار (CFC) حسبما تصوره إتفاق إطلاق النار لأغراض إنسانية ولقوة صغيرة من أجل حماية المراقبين. وأقرّ مجلس السلام والأمن للإتحاد الأفريقي وضع مراقبين عددهم ١٣٢ يكون نصفهم تقريباً، أي ٦٠ شخصاً، من الإتحاد الأفريقي.[٢٨] وتقرر أن يصل عدد الرجال والنساء في قوة الحماية إلى ٣٠٠. ومع أن الأطراف إتفقوا على أن يكون المراقبون العسكريون مجهزون 'بأسلحة خفيفة' (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٤)، أفيد بأن قائد قوة بعثة السلام الأولى في السودان[٢٩]، لم يسمح لأي مراقب من المراقبين العسكريين التابعين للإتحاد الأفريقي، بحمل السلاح (مجموعة بيانات دراسة مسح تسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). ووصل أول فوج من المراقبين العسكريين التابعين للإتحاد الأفريقي إلى منطقة البعثة في ٩ حزيران/ يونيو وتم نشر قادة القوة بعد عشرة أيام مما جعل مفوضية وقف إطلاق

النار 'قادرة على أداء مهمتها' (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، صفحة ١٣، الفقرة ١٠). ووصلت سريتان من سرايا المشاة المسلحة التابعة للإتحاد الأفريقي خلال شهر آب/أغسطس. وبحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان قوام بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان قد بلغ ٦٦ من المراقبين العسكريين التابعين للإتحاد الأفريقي و ٣١٠ من قوات المشاة التابعة للإتحاد الأفريقي (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، الصفحات ٢٩ – ٣١، الفقرتان ١٦ (ب) و ١٩).

واعترف الإتحاد الأفريقي بأنه بالرغم من وجود بعض الأمثلة للتقدم المحرز في تحقيق مهمتها، فإن قوة حفظ السلام التابعة له لم تتمكن من تحقيق النجاح باعتماد ما لديها من وسائل. وأبدت منظمة 'هيومان رايتس ووتش' تقديرها لتقارير بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان بشأن إنتهاكات الحكومة لوقف إطلاق النار ما أدى إلى قرار الخرطوم بالتوقف عن استعمال القاذفات من طراز أنتونوف في دارفور (منظمة هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٦، صفحة ١٩: انظر أيضاً الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، صفحة ٧٠، الفقرة ٣٥). ومع ذلك أقر الإتحاد الأفريقي بأن 'الإمتثال [لإتفاق وقف إطلاق النار لأغراض إنسانية (HCFA)] غير كافٍ وأن المستوى العام لانعدام الأمن في دارفور [لا زال] غير مقبول' (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، صفحة ٦٨، الفقرة ٢٦). وتبعاً لذلك، وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قرر مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي زيادة حجم بعثته، التي أصبحت تُعرف ببعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة (AMIS II-E) (ويرمز حرف E باللغة الإنكليزية إلى كلمة Enhanced وتعني 'محسنة'). وسمح المجلس بقوة عسكرية قوامها ٦١٧١ فرداً و ١٥٦٠ عنصراً من الشرطة المدنية (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، صفحة ٩٥، الفقرة ٩). وبعد ثمانية أشهر أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش مراجعة شاملة وحاسمةً لجهود حفظ السلام في دارفور التابعة للإتحاد الأفريقي وخلص إلى ما مفاده:

> أفراد البعثة افتقروا إلى التدريب والقدرات التشغيلية، والمبادرة السياسية لتحقيق المهمة المناطة بهم من خلال اعتماد عمليات البعثة الإستباقية ضمن إطار قواعد الانخراط الخاصة بالبعثة (منظمة هيومان رايتس ووتش ، ٢٠٠٦ ، صفحة ٤).

وأدرك كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أنه حتى بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة إلى حد بعيد لم تكن مهيأة للإضطلاع بالمهمة المطروحة أمامها، مما أدى في نهاية المطاف إلى نشوء عملية حفظ سلام مشتركة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، إرتأى رئيس الإتحاد الأفريقي أن بعثة الإتحاد الأفريقي بحاجة إلى أكثر من ١٢٠٠٠ فرد من القوات.[٣٠] وبالتالي قرر الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي إنخرطت بصورة أكبر في دعم جهود حفظ السلام الخاصة بالإتحاد الأفريقي في دارفور، أن الوضع يستدعي قوة أكبر بكثير. وخلال النصف الأول من عام ٢٠٠٦،

ناقش كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فكرة تسلم الأخيرة جهود حفظ السلام من الأولى في دارفور. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أيد مجلس الأمن فكرة إنشاء بعثة جديدة تابعة للأمم المتحدة في دارفور 'بموافقة من الحكومة' (مجلس الأمن UNSC, 2006b، الفقرة ١)، التي لم يظهر أن حدوثها وشيك (انظر مجلس الأمن ، 2007a، الفقرات ٣–٧).[٣١] ومع ذلك وافق مجلس الأمن على نقل بعض من موظفي وموجودات بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS) إلى دارفور لمساعدة قوة الإتحاد الأفريقي كتدبير مؤقت. فخلال الأشهر الأربعة التالية، قام كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإعداد طرائق هامة بشأن كيفية المضي قدماً إلى الأمام. فاتفقا على سبيل المثال، أن يكون الرئيس المدني للبعثة معيناً بصورة مشتركة من قبل المنظمتين، وأن يكون الرئيس العسكري للبعثة إفريقياً (يعينه رئيس الإتحاد الأفريقي بالتشاور مع الأمين العام للأمم المتحدة)، وأن تتولى الأمم المتحدة المسؤولية الفعلية لدعم البعثة وهياكل القيادة والتحكم فيها'، في حين يخضع حجم البعثة لقرار مشترك يتخذه الجانبان (مجلس الأمن، 2007a، الفقرتان ١٠–١١). كما أقرا تقديم حزم دعم لتيسير مهمة بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، تم الاتفاق عليها في أيار/مايو ٢٠٠٧.[٣٢] وتم التوصل في نهاية الأمر إلى تسوية يقوم بموجبها كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بإيفاد قوة مشتركة تعرف ببعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)، الذي أذن بها مجلس الأمن بصورة رسمية في تموز/يوليه ٢٠٠٧، والتي دخلت حيز الفعل في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.[٣٣]

ومع أن بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كانت أكبر حجماً ومزودة بموارد أفضل مما لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، فإنها واجهت تحديات تشغيلية ومواطن ضعف مماثلة. فلقد تحددت قوة الموظفين العسكريين بعدد أفرادها البالغ ١٩٥٥٥ (وأغلبهم من وحدات نظامية) وقوات شرطة عددهم ٦٤٣٢ (معظمهم من الضباط الأفراد مع ١٩ وحدة نظامية) (مجلس الأمن، ٢٠٠٧b، الفقرة ٢). وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد مرور عام من عملياتها، كان قد تم نشر ١٢٣٧٤ من الموظفين العسكريين في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يمثلون نسبة تزيد قليلاً عن ٦٠ في المائة من القوة المأذون لها في ذلك الوقت (UNAMID, 2008). فانتشار المجموعات المسلحة في وسطها (كما أشير إليه أعلاه) والافتقار المتواصل للتعاون من جانب الخرطوم (كما أشير إليه أدناه)، زاد من صعوبة المهمة التي كانت في الأصل صعبة. وخلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ تعرضت البعثة لهجمات متكررة – ليس من قبل جماعات مسلحة فحسب بل من جانب منظمات المجتمع المدني غير المسلحة والتي اتهمت العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بأنها تتعمد حجب المعلومات التي تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان وعدم بذل الجهود الكافية للحؤول دون وقوعها (انظر Lynch, 2014). فقام مجلس الأمن إثر ذلك وفي آب/أغسطس ٢٠١٤ بخفض القوات العسكرية وقوات الشرطة للبعثة بما يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ في المائة على التوالي من قواتها الأولية المعتمدة

رسمياً.[٣٤] وفي مستهل عام ٢٠١٥، استمرت عملية السلام في دارفور في المضي بتثاقل فيما كان الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يجريان مناقشات مع الخرطوم بشأن كيفية إنهاء البعثة بصورة منظّمة.[٣٥]

التصدي للنزاعات بين الشمال والجنوب (خمس بعثات)

- اللجنة العسكرية المشتركة (JMC)
- فريق رصد الحماية المدنية (CPMT)
- الفريق المعني بالتحقق والرصد (VMT)
- بعثة الأمم المتحدة في السودان (UNMIS)
- قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (UNISFA)

كان المجتمع الدولي قبيل إبرام إتفاقية السلام الشامل، يعمل مع الخرطوم والحركة الشعبية لتحرير السودان بشأن سلسلة من التدابير الانتقالية لبناء الثقة والأمن نتجت عنها ثلاث عمليات منفصلة لحفظ السلام. أولى تلك العمليات تمثلت في اللجنة العسكرية المشتركة (JMC) التي أنشئت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (قبل ستة أشهر من التوقيع على البروتوكولات الأولى التي أفضت إلى إتفاقية السلام الشامل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)؛ واستفادت من الدعم المالي والسياسي الكبير الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٦] وتقوم اللجنة العسكرية المشتركة بالإشراف على عملية وقف لإطلاق النار ومجموعة من تدابير التخفيف من حدة النزاع وتدابير أخرى تتعلق بالشفافية في جبال النوبة، وهي مساحة تمتد حوالي ٨٠٠٠٠ كلم مربع في غرب كردفان وجنوب كردفان، تعادل مساحتها تقريباً مساحة النمسا أو دولة الإمارات العربية المتحدة. كما تم الاتفاق على أن اللجنة العسكرية المشتركة، التي تتضمن مراقبين دوليين إلى جانب ممثلين للجانبين المتحاربين، من شأنها أن تساعد على تنفيذ الإتفاقية (انظر إتفاقية جبال النوبة لوقف إطلاق النار، ٢٠٠٢). فالبعثة التي إشتملت على حوالى ٤٠ موظفاً دولياً و ٣٤ من الضباط السودانيين من الطرفين،[٣٧] بلغت قوتها المتوقعة في ٩ أشهر (Ibscher & Szili، لا يوجد تاريخ .n.d، صفحة ٥٢)[٣٨]. وعمل حوالي نصف عدد هؤلاء الموظفين الدوليين كمراقبين وتم توزيعهم على خمسة قطاعات (Souverijn-Eisenberg, 2005، صفحة ٤). وتمكنوا في سياق عملهم مع نظرائهم السودانيين، من تسيير أكثر من ٤٠٠٠ دورية (Ibscher & Szili، لا يوجد تاريخ .n.d، صفحة ٧٦). وعموماً يُرى أن اللجنة العسكرية المشتركة قد قامت بمهمة مفيدة وبعمل جدير بالتقدير في بيئة صعبة مليئة بالتحديات (انظر مثلاً Souverijn-Eisenberg, 2005).

وأعقبت الأطراف السودانية إتفاقها بشأن جبال النوبة خلال ستة أسابيع بالتزام أكبر بحماية غير المحاربين من السكان في مختلف أنحاء البلاد. وأنشئ رسمياً فريق رصد الحماية المدنية (CPMT)حسب ما أطلق على البعثة في نهاية الأمر، وذلك في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٢ (مع أن الإتفاقية تشير إلى 'بعثة التحقق'؛ (انظر إتفاقية جبال النوبة لوقف إطلاق النار، ٢٠٠٢). وأصبح فريق رصد الحماية المدنية

يعمل بصورة تامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (وزارة خارجية الولايات المتحدة USDOS, 2003). وكان يعمل منطلقاً من قاعدتين: في الخرطوم (شاملاً القطاع الشمالي) وفي رمبيك (مغطياً القطاع الجنوبي). وتم تمكين المراقبين المدنيين للتحقيق في الإنتهاكات التي يُزعم أنها ارتكبت إما من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان أو القوات المسلحة السودانية في أي قسم من البلاد. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤، كان فريق رصد الحماية المدنية قد أجرى ٥٠ عملية تحقيق في الاعتقالات المزعومة، والتجنيد الإجباري، وأعمال القتل والسرقة (Kevane, 2004). ومع أن المراقب السوداني إيريك ريفز، شجب البطء الذي لمسه في عملية النشر، إلا أنه أشاد بالبعثة وإن كان ذلك بشكل مقتضب. وقدم وصفاً لفريق رصد الحماية المدنية أورد فيه أن الفريق 'قد أدى عمله بشكل إستثنائي حيث كان ينفذ الطلعات الجوية يوميا ويصدر العديد من التحليلات شديدة التفصيل، والتقارير الموجزة المؤثرة' في الأشهر الأولى من عام ٢٠٠٣. لكنه وجّه انتقاده للتغييرات التي أجراها الفريق لاحقاً على عمليات التوظيف والتغييرات الإجرائية، بعد أن صدر قرار الخرطوم في آذار/مارس ٢٠٠٣ بشأن رفض الطلبات المتعلقة بالرحلات الجوية التي دامت شهراً واحداً، وكان لها إنعكاسات وتداعيات لمدة أطول بكثير (Reeves, 2003).

وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، تم تعديل الاتفاق الذي أنشئ بموجبه فريق رصد الحماية المدنية بحيث تضمن بنداً يتعلق بالفريق المعني بالرصد والتحقق. أنشأ البند الملحق الفريق المعني بالرصد والتحقق (VMT) وأوكل إليه مهمة التأكد من أن القوات العسكرية للطرفين تحافظ على التواجد في مواقعها، حسب ما إتفق عليه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، وفي الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ بعد يومين (انظر الملحق، ٢٠٠٣). ومع أن هذا الاتفاق تمكن من إعادة مفاوضات السلام المتعثرة إلى مسارها مرة أخرى، إلا أن فريق رصد الحماية المدنية لم يسند إليه تفويض بالتحقيق في نشر قوات أو تحركات محتملة. وبالرغم من وجود بند يسمح للفريق المعني بالرصد والتحكم بالاعتماد على الأصول والموجودات المتعلقة بالطيران والموظفين الواردة من فريق رصد الحماية المدنية القائم (ملحق، ٢٠٠٣، الفقرة ٣)، فإن مهمة الفريق المعني بالرصد والتحقق واجهت قدراً لا يستهان به من المشكلات المتعلقة بالانتشار ودخول حيز التشغيل التام كما هو متوخى. وبعد مضي ستة أشهر على إنشاء الفريق، لم يكن لديه سوى ١٥ عضواً فقط (الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN, 2003). [٣٩]

وأذن مجلس الأمن لبعثة الأمم المتحدة في السودان في آذار/مارس ٢٠٠٥ بالمساعدة في تنفيذ إتفاقية السلام الشامل. وتقرر أن تكون الخرطوم هي المقر الرئيسي للعملية، على أن يتم نشر غالبية الموظفين النظاميين الذين كان من المتوقع أن يبلغ عددهم ١٠٧١٥ في بادئ الأمر (مجلس الأمن ، 2005a، الفقرة ١) في الولايات الجنوبية العشر. كما نشرت البعثة قوات ذوي الخوذات الزرقاء في ثلاث ولايات شمالية – النيل الأزرق وكسلا، وجنوب كردفان[٤٠] – من أجل الإشراف على عودة مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى جنوب حدود عام ١٩٥٦ والإستعداد للانتخابات والاستفتاء الشعبي، التي نصت عليها إتفاقية السلام الشامل. وكانت عملية النشر الأولية بطيئة؛ ففي أوائل أيلول/سبتمبر بلغ عدد ذوي الخوذات الزرقاء أكثر بقليل من ٢٠٪ من القوام المسموح به (انظر مجلس الأمن، 2005c، ملحق).

وبعد مضي عام شهد وضع البعثة تحسناً ملحوظاً، كما ورد في التقارير، حيث تم نشر أكثر من ٧٥٪ من الأفراد العسكريين وعناصر الشرطة، في حين كان هناك افتقار للكثير من الوحدات المتخصصة (مجلس الأمن، 2006a، الفقرات ٣٠-٣٢، ٤٥). وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، ضاعف مجلس الأمن القوام المعتمد للبعثة تقريباً بما في ذلك ١٧٣٠٠ من القوات العسكرية و٣٣٠٠ من قوات الشرطة (مجلس الأمن، 2006b، الفقرة ٣)، زوّدها بولاية لدعم إتفاقية سلام دارفور (DPA) وبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان إلى أن يتاح المجال لإنشاء عملية جديدة تابعة للأمم المتحدة تحل محل سابقتها. وكما أشير إليه أعلاه، فإن الخرطوم لم توافق على هذا السيناريو ولم توسع البعثة على الرغم من السقف شديد الارتفاع. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وحين كانت البعثة في ذروتها، وصل أفراد البعثة النظاميين لأكثر من ٩٨٪ من قوامها المعتمد في البدء (UN DPKO، لا يوجد تاريخ .n.d). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أجري بنجاح الاستفتاء الشعبي بشأن ما إذا كانت الولايات الجنوبية العشر في السودان ستبقى جزءاً من السودان أو أنها ستنال استقلالها. وأصبحت جمهورية جنوب السودان بلداً مستقلاً بعد ستة أشهر وذلك في ٩ تموز/يوليو وصارت الدولة العضو ال ١٩٣ لدى الأمم المتحدة بعد مضي أربعة أيام من ذلك. وفي اليوم الذي نالت فيه البلاد إستقلالها، تولت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS الأمر من بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS.

نجحت الأمم المتحدة في الإشراف على الإنتخابات وفي إجراء الإستفتاء الشعبي لكنها فشلت في حل قضية أبيي المثيرة للجدل. وفي ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١١، أذن مجلس الأمن لقوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي (UNSFA) في أن تساعد في تنفيذ إتفاق تم التوصل إليه بين الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان قبل أسبوع من ذلك (مجلس الأمن، 2011b، الفقرة ٢).[٤١] (وإعترافاً بالإتفاقات الإضافية التي تم التوصل إليها بين الحكومتين في حزيران/ يونيو وتموز/يوليوز ، قام مجلس الأمن بتوسيع ولاية البعثة في كانون الأول/ديسمبر (مجلس الأمن، 2011c، الفقرة ١)، دون أن يزيد عدد العاملين تحت مظلة الأمم المتحدة من ذوي الخوذات الزرقاء). أما قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي التي تقرر في بادئ الأمر أن تتألف من عدد يصل إلى ٤٢٥٠ من ذوي الخوذات الزرقاء (الأمم المتحدة، 2011b، الفقرة ١) فقد تم تعزيزها ليصل عددها إلى ٥٣٢٦ بعد ثلاث سنوات (انظر مجلس الأمن، 2013a، الفقرة ٢) استجابةً لتدهور الوضع الأمني بين الطرفين الرئيسيين في المنطقة. وبالرغم من وجود قوات حفظ السلام، والتي إنتشرت بسرعة نسبياً،[٤٢] فإن التوترات القائمة منذ أمد طويل بين قبيلتي المسيرية والدينكا نجوك ظلت بارزة بوضوح. ودفع مقتل الزعيم الأبرز لدينكا نجوك، كيول دينج كيول، في أيار/مايو ٢٠١٣، بالأمور إلى الأسوأ، (لقي أيضاً عنصر من عناصر حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مصرعه في هذا الهجوم، إذ كان في قافلة مرافقة للزعيم تابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي UNISFA (سودان تريبيون، ٢٠١٣). وحتى بعد مضي ثلاثة أعوام على وجود البعثة، لم يكن قد تم تنفيذ النصوص وإقامة البنى المرتقبة أو استحداثها، بما في ذلك قوات الشرطة.

التصدي للنزاعات في منطقة جنوب السودان (بعثتان)

- بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودن (UNMISS)
- آلية الرصد والتحقق (MVM)

حلّت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان مكان بعثة الأمم المتحدة في السودان في تموز/يوليو ٢٠١١. وزوّد مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في جمهورية جنوب السودان بتفويض

> لتعزيز السلام والأمن، والإسهام في إقامة الشروط المؤاتية لتحقيق التنمية في جمهورية جنوب السودان، بغية تقوية قدرة حكومة جنوب السودان على الحكم بشكل فعال وديموقراطي وإقامة علاقات طيبة مع البلدان المجاورة (مجلس الأمن ، ٢٠١١a، الفقرة ٣).

تحقيقاً لهذه الغاية أذن مجلس الأمن في بادئ الأمر أن تتألف هذه البعثة من ٧٠٠٠ من الموظفين العسكريين و ٩٠٠ من عناصر الشرطة المدنية (مجلس الأمن، 2011d، الفقرة ١). ولأنها اعتمدت بشكل كبير على قوة أكبر كان قد تم نشرها بالفعل، فقد إختلفت عن البعثات الأخرى الوارد وصفها في هذه الورقة من ناحية عدم وجود أي تأخير في البداية بين الإذن للقوة ونشر القوة . ففي غضون فترة تزيد قليلاً عن الشهرين من بداية البعثة، كان إنتشار العسكريين يفوق نسبة ٧٥٪ من القوة المأذون لها والمعتمدة (مجلس الأمن، 2011e، الفقرة ٣١). لكن نشر عناصر شرطة الأمم المتحدة مضى بشكل أبطأ بكثير. وتبعاً لذلك، واجهت البعثة فجوة زمنية هامة طويلة بين الإذن بالقوة وبين نشرها بعد أن قام مجلس الأمن بزيادة حجم القوة بشكل كبير في سياق ما يبذله من مساع لمجابهة تصاعد أعمال العنف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ من جراء تفاقم الأزمة السياسية في البلاد. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، زاد مجلس الأمن عدد ذوي الخوذات الزرقاء الذين سيعملون في البعثة بنسبة ٧٥٪ (مجلس الأمن، 2013b، الفقرة ٤). ففي غضون ستة أشهر، عززت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان قوام قواتها بما يزيد عن ١٠٠٠ من القوات بلغت عملياً ثلثي قوام القوة المأذون بها. وخلال سنة واحدة بلغ قوام القوة المأذون لها نسبة تزيد قليلاً على ٨٠ ٪ من قوام القوة المعتمدة (مجلس الأمن، 2015a).

عملت الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) بحماسة من أجل استصدار قرار يأذن بوجود عملية لحفظ السلام لدعم إتفاق وقف العدائيات (COH) المبرم في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بين حكومة جنوب السودان والمعارضة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان. واجتمع رؤساء دول وحكومات هيئة الإيقاد قبل نهاية ذلك الشهر ليأذنوا رسمياً بعمل آلية للرصد والتحقق على النحو الوارد في إتفاق وقف العدائيات (IGAD, 2014b). ودعا الإتفاق الطرفين إلى وقف العدائيات والحملات الدعائية المعادية وحماية المدنيين ودعم الحصول على المساعدات الإنسانية. كما إتفقت الأطراف على قيام آلية للرصد والتحقق برئاسة الهيئة الحكومية للتنمية (الإيقاد) لمراقبة تنفيذ الأطراف للإتفاق (انظر IGAD, 2014a).

وتتألف العملية من لجنة تقنية مشتركة مقرها جوبا مع الفرق المعنية بالرصد والتحقق. وأنشئت اللجنة التقنية المشتركة في أوائل آذار/مارس وتشكلت آليات الرصد والتحقق الأولى في وقت لاحق من ذلك الشهر. وفي مطلع نيسان/أبريل (مجموعة البيانات لدراسة مسح تسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). سمحت الهيئة الحكومية للتنمية بعمل قوات الحماية والردع (PDF) لتأمين الحماية للفرق المعنية بالرصد والتحقق (IGAD, 2014c، الفقرة ٩)، وذلك لأن الأخيرة لم تكن مسلحة (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب لأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). وحسب تصور هيئة ايقاد فإن قوام القوة المقترحة لقوات الحماية والردع في آلية الرصد والتحقق يبلغ حوالي٢٥٠٠ مسلح من الرجال والنساء (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). وسمحت الأمم المتحدة، بدلاً من ذلك، باستخدام الوحدات العسكرية العاملة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، التي تشترك في الموقع مع الفرق المعنية بالرصد والتحقق، سعياً لتلبية الاحتياجات الأمنية للأخيرة (مجلس الأمن، 2014a، الفقرة ٣). لم تضع الهيئة الحكومية للتنمية حداً أقصى لقوام بعثتها، لكنها تحدثت عن خطط لقيام ما يصل إلى ٢٠ موقعاً ثابتاً (IGAD, 2014d، الفقرة ١٥). ويتحدد العدد رهناً بالاحتياجات والقيود المتعلقة بالميزانية. وبحلول نهاية شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، كان حوالي ٧٠ فرداً من أفراد البعثة يعملون في جوبا، وفي ٦ مواقع ثابتة في ٣ ولايات (جونقلي، والوحدة وأعالي النيل) (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥)، وأجرت أكثر من عشر عمليات تحقيق في هذا الصدد (IGAD, 2015). وبعد أربعة أشهر، أي في نهاية عام ٢٠١٤، كانت آلية الرصد والتحقق تعمل بقوام مماثل لقوام القوة وفقاً لخطوط مشابهة (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). أما الهيئة الحكومية للتنمية (إيقاد) التي في بادئ الأمر 'تتأسف [تأسفت] للإنتهاكات المتواصلة والصارخة' (IGAD, 2014d، الفقرة ٩) ومن ثم '[قامت] باستنكارها...و ...شجبها' (IGAD, 2014e، الفقرة ٤)، فكانت منكبة إلى حد كبير على استرضاء المتصارعين الرئيسيين لإقناعهم بإعادة حمل أنفسهم على التقيّد بالتزاماتهم والسعي إلى حلٍ سلمي للأزمة (انظر مثلاً IGAD, 2014f).

قوات حفظ السلام

البلدان المساهمة بقوات الشرطة والقوات العسكرية

يعتمد كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بصورة رئيسية على الدول الأعضاء في كل منهما في المساهمة بتوفير موظفين نظاميين لبعثات حفظ السلام الخاصة بهما. بلغ عدد الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي ٥٤ دولة عضوة؛ في حين يبلغ عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ١٩٣. ويمكن القول إن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة قد استوفت الشروط المطلوبة منها من الهيئتين عدا بعض الإستثناءات، على الأقل من حيث العدد (على الرغم من تكرار عمليات التأخر المطولة). وفي بعض الأحيان كانت الدول غير الأعضاء تعمل في البعثات، ولكن بأعداد قليلة.[٤٣] ولقد ناشد كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في بعض الأحيان، الشركات الخاصة لتنفيذ المهام التي تضطلع بها الدول

الجدول ١ **عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤**

البعثة	السلطة المُسندة للتفويض *	منطقة البعثة الرئيسية	التواريخ	قوام القوة المأذون لها**	مسلحون؟	ملاحظات
اللجنة العسكرية المشتركة	(خارج أي منظمة إقليمية)	جبال النوبة (جنوب وغرب ولايات كردفان)	٢٠٠٥-٢٠٠٢	حوالي ٤٠ موظفاً دولياً	كلا	تضمنت البعثة حوالي ٢٠ مراقباً دولياً. وبالإضافة إلى الموظفين الدوليين، قدم كل من الطرفين السودانيين في الإتفاق ١٧ ممثلا
فريق رصد الحماية المدنية	(خارج أي منظمة إقليمية)	جنوب السودان	٢٠٠٢-٢٠٠٥	حوالي ٣٠	كلا	يضطلع فريق رصد الحماية المدنية بولاية على امتداد القطر، وذلك من قاعدتين: الخرطوم ورمبيك. ومعظم التحقيقات جرت في جنوب السودان
الفريق المعني بالتحقق والرصد	اللجنة الحكومية للتنمية (الإيقاد)	شرق ولاية الإستوائية، شمال بحر الغزال، الوحدة، وأعالي النيل	٢٠٠٥-٢٠٠٣	حوالي ٥٠ مراقباً عسكرياً	كلا	يجري المراقبون في الفريق المعني بالتحقق والرصد تحقيقات خارج قواعدهم الأربعة في بعض الأحيان
بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان	الإتحاد الأفريقي	دارفور	٢٠٠٤	٣٨٠ من الأفراد العسكريين	نعم	تم تسليح سريتي المشاة التابعتين للإتحاد الأفريقي. أما المراقبون العسكريون التابعون للإتحاد الأفريقي فلم يتقرر تسليحهم
بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان	الإتحاد الأفريقي	دارفور	٢٠٠٥-٢٠٠٤	٣١٥٦ فرداً من القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	تضمن القوام المسموح به مراقبين عسكريين من الدول غير الأعضاء في الإتحاد الأفريقي. ويقوم خبراء عسكريون وآخرون من مجال الشرطة من الإتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) بتكملة موظفي الإتحاد الأفريقي.
بعثة الأمم المتحدة في السودان	الأمم المتحدة	عشر ولايات جنوبية من السودان (ما يعرف اليوم بجنوب السودان)	٢٠١١-٢٠٠٥	٢٠ ٦٠٠ من القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	يوجد مقر بعثة الأمم المتحدة في السودان في الخرطوم وتوجد قواتها في العديد من الولايات الشمالية. ويبلغ القوام الأقصى للبعثة من الموظفين والأفراد النظاميين ١٠٧١٥ لأغراض عملية
بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان	الإتحاد الأفريقي	دارفور	٢٠٠٧-٢٠٠٥	٧٧٣١ من افراد القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	استفادت من موظفي الإتحاد الأوروبي وحلف الناتو (كما هو الحال في بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان) ومن مجموعات الدعم التابعة للأمم المتحدة للموظفين والتجهيزات
العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور	الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة	دارفور	من ٢٠٠٧ وحتى الوقت الحاضر	٢٥ ٩٨٧ من أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	خفض قوام البعثة في تموز/يوليه ٢٠١٢ و آب/أغسطس ٢٠١٤ ليعكس تقليصاً بنسبة ٢٥٪ تقريباً
قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي	الأمم المتحدة	منطقة أبيي	من ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر	٥٣٧٦ من أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	في أيار/مايو ٢٠١٣، تمت زيادة قوام البعثة بحوالي ٢٥ ٪
بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان	الأمم المتحدة	جنوب السودان	من ٢٠١١ وحتى الوقت الحاضر	١٣٨٢٣ من أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة	نعم	في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ، تمت زيادة قوام البعثة بنسبة ٧٥ ٪
آلية الرصد والتحقق	الهيئة الحكومية للتنمية	جنوب السودان (جونقلي والوحدة وأعالي النيل)	من ٢٠١٤ وحتى الوقت الحاضر	حوالي ٧٠ من الأفراد والموظفين (معظمهم من العسكريين السابقين)	كلا	لم يتم السماح بحد أقصى لقوام القوة؛ لم تتجسد مادياً قوات الحماية والردع

* يقوم مجلس الأمن في بعض الأحيان بالاعتراف ومنح الإذن ببعثة تضطلع بها منظمة إقليمية أو تحالف خاص من الجهات الراغبة في ذلك. ويشير هذا العمود إلى المنظمة الإقليمية التي اتخذت المبادرة لنشر البعثة (إذا ما انطبق ذلك).

** فيما يتعلق ببعثات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المدرجة هنا، يشير 'القوام المأذون له' فقط إلى الأعداد القصوى من أفراد القوات العسكرية وقوات الشرطة.

المصدر: Berman, (2014).

الأعضاء لدى كل منهما. فالشركة الأمريكية وهي شركة المحيط الهادئ للمعماريين والمهندسين (PAE) على سبيل المثال، قدمت الدعم اللوجستي الكبير لبعثات كل من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.[٤٤]

ومع ذلك لا يقوم جميع الأعضاء بتوفير القوات العسكرية أو قوات الشرطة. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدمت ١٢٢ دولة عضوة في الأمم المتحدة قوات من ذوي الخوذات الزرقاء لواحدة أو أكثر من منظمات عمليات حفظ السلام البالغ عددها ١٦. وساهمت إحدى وثمانون دولة من الدول ال ١٢٢ تلك، بموظفين نظاميين لواحدة أو أكثر من البعثات الناشطة الثلاث (UN DPKO, 2015). وعلى وجه الإجمال، ساهمت ١٠٨ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بموظفين نظاميين لتلك البعثات الثلاث، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، ومختلف بعثات الإتحاد الأفريقي في السودان (انظر ملحق (أ)). ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة، لم تقم ٥٠ دولة من الدول الأعضاء فيها بتوفير الأفراد العسكريين لأي عملية من عمليات حفظ السلام التابعة لها. (المعهد الدولي للسلام IPI, 2013، صفحة ٢).

وتعمل الغالبية العظمى من الموظفين النظاميين في عمليات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في وحدات مشكّلة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، شملت القوات المعينة للوحدات المشكّلة[٤٥] أكثر من أربعة أخماس هذا العدد. ومثل المراقبون العسكريون (فضلاً عن ضباط الإتصال والتنسيق والمستشارين)[٤٦] نسبة تقل عن ٢٪. وعوضت قوات الشرطة عن الفرق (حوالي ١٢٪) بوحدات شرطة مشكّلة (FPU) متخصصة في مكافحة الشغب ومثلت قرابة ثلاثة أرباع قوام هذه القوة.[٤٧] وخارج إطار بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد)، كانت هناك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ست من الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي توفر حوالى ٢٢٠٠٠ من ذوي الخوذات الخضراء لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM).[٤٨]

ويسهم عدد قليل نسبياً من البلدان التي توفر الموظفين النظاميين في تأمين الوحدات المشكّلة. وفي استطاعة معظم البلدان توفير مراقبين عسكريين، وهي قد فعلت ذلك. وفي وسع أي دولة تزويد بعثة معينة بمراقب عسكري واحد على أقل تقدير. ويحتل المراقب العسكري رتبة معادلة لرتبة النقيب على الأقل في المجال العسكري، مما يعادل في العادة ست سنوات من الخبرة على الأقل في مجال القوات المسلحة. وتسهم بلدان كثيرة أيضاً بتوفير عناصر الشرطة المدنية، لكن القليل منها مقارنة بذلك يؤمن كتائب المشاة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، على سبيل المثال، قام ٩٨ بلداً بتأمين مراقبين عسكريين (أو خبراء عسكريين آخرين لم يتم نشرهم كجزء من وحدات مشكّلة)، وساهم ٧٥ بلداً في شرطة الأمم المتحدة (UNPOL، التي كانت الأمم المتحدة تطلق عليها سابقا اسم الشرطة المدنية CivPol)، فيما وفرت ٣٥ دولة كتائب مشاة إلى عمليات حفظ السلام الجارية التابعة للأمم المتحدة والبالغ عددها ١٦. بيد أن عدد الدول التي تقدم وحدات مشكلة متخصصة (مثل المهندسين ومقدمي الدعم اللوجستي أو الطبي) لا يزال أقل من ذلك.

وتبعاً لذلك، لا يكون عدد ذوي الخوذات الزرقاء موزعاً بشكل متساوٍ فيما بين البلدان المساهمة بالقوات العسكرية والبلدان المساهمة بقوات الشرطة. ولقد تمكنت عشرة بلدان فقط في كانون الأول/

الشكل ٢ **أعلى عشرة بلدان مساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في عمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤**

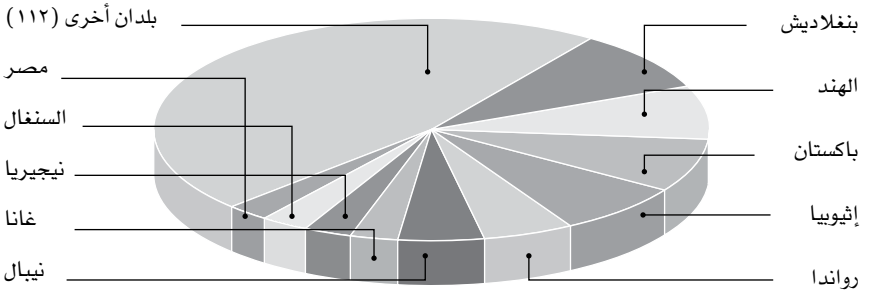

المصدر: إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة UN DPKO (2014a)

ديسمبر ٢٠١٤، من توفير أكثر من نصف العدد الكامل لذوي الخوذات الزرقاء (انظر الشكل ٢). فالبلدان الثلاثة التي تتصدر القائمة (بنغلاديش والهند وباكستان) ساهمت بما يقارب ٢٥٪، في حين أن البلدان الخمسة التي تحتل المرتبة العليا (البلدان الثلاثة التي تتصدر القائمة زائد إثيوبيا ورواندا) قدمت أكثر من ٣٥٪. وقدم كل بلد من البلدان الثلاثة والعشرين أقل من ١٠ من ذوي الخوذات الزرقاء إلى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البالغ عددها ١٦، في حين أن ذوي الخوذات الزرقاء القادمين من تلك الـ ٢٣ و٢٧ الأخرى مثلوا ما يزيد قليلاً على ١٪ من المجموع.[٤٩] ولدى المخططين العسكريين لعمليات حفظ السلام عدد محدود نسبياً من البلدان التي تكون، في الوقت نفسه، راغبة وقادرة على توفير الأفراد الذين يأذن بهم مجلس الأمن الدولي أو مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي بتوفيرهم.

إن الوضع الذي يواجهه المخططون العسكريون في البعثات الثلاث الجارية للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان متشابه إن لم يكن أكثر من ذلك تبلوراً. فلقد وفرت إحدى البلدان وهي إثيوبيا، ربع عدد ذوي الخوذات الزرقاء كاملاً في العمليات الثلاث تلك (انظر الشكل ٣). في حين

الشكل ٣ **أعلى عشرة بلدان مساهمة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، وقوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤**

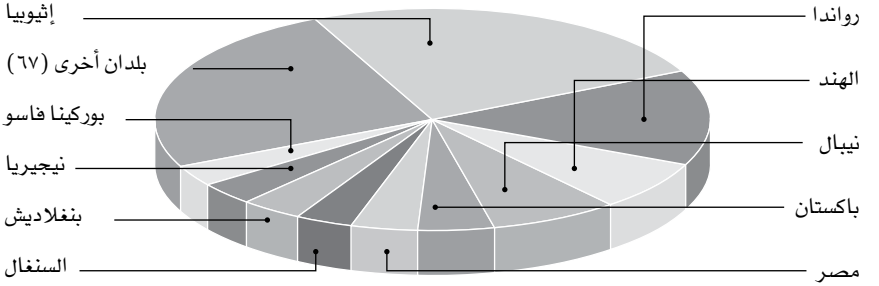

المصدر: UN DPKO(2014b)

إستأثرت رواندا والهند مجتمعتين بنسبة أخرى قدرها ٢٠٪. أما البلدان السبعة المساهمة بالقوات العسكرية/بقوات الشرطة التي تلي البلدان المتصدرة فقدمت قرابة ٣٠ ٪ أي أن عشر دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تساهم بثلاثة من بين كل أربعة أفراد من القوات العسكرية أو قوات الشرطة العاملة في مناطق البعثات الثلاث. أما ثلث عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتبقية والبالغة ٦٧ دولة والتي تؤمن القوات العسكرية أو قوات الشرطة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أو قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي، فقد وفرت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، عدداً يقل مجموعه عن عشرة أفراد نظاميين لمجموع للبعثات الثلاث تلك (UN DPKO,2014a).[٥٠] (انظر الملحق (أ) للحصول على قائمة البلدان التي قدمت أفراداً نظاميين إلى بعثات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان).

الأسلحة الصغيرة وأنظمة الأسلحة الخفيفة و الذخائر لقوات حفظ السلام

تُنشر الوحدات المشكّلة من القوات العسكرية وقوات الشرطة مجهزة بالأسلحة والذخائر في عمليات حفظ السلام. ويكون المراقبون العسكريون في العادة غير مسلحين[٥١]، وكذلك تكون غالبية قوات شرطة الأمم المتحدة.[٥٢] أما قوات الشرطة العاملة في بعثات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان فهي غير مسلحة ما عدا وحدات الشرطة المشكلة (FPU) (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). وتُنشر الوحدات المشكلة من القوات العسكرية مزودة بأسلحة نارية خفيفة، أي بالبنادق الهجومية في معظم الحالات. وتتضمن البنادق الهجومية المستخدمة عادةً في بعثات حفظ السلام بنادق من طراز M16 و G3 و FAL و الأسلحة الخفيفة الهندية الصنع INSAS والأنواع المختلفة والنسخ الأصلية للكلاشينكوف AK. كما يستطيع الضباط الذين يتم نشرهم التزود بمسدسات – عادة ما تكون ذاتية التحميل والتعبئة.

وإلى جانب البنادق والمسدسات، يتم نشر الوحدات العسكرية المشكلة مجهزة بالأسلحة التي تشغلها الطواقم أو الأسلحة الجماعية. وتشتمل الأسلحة التي تشغلها الطواقم أو الأسلحة الجماعية في عمليات حفظ السلام على بنادق القنص أو بنادق الرماية المخصصة والرشاشات والمدافع الرشاشة والهاونات والأسلحة عديمة الارتدادات وقاذفات الصواريخ (انظر الشكل ٤). أما الرشاشات فتتضمن بنادق خفيفة (تكون في أغلب الأحيان محشوة بنفس الذخيرة التي تستخدمها بنادق الوحدات العسكرية مثل: ذات العيار 5,56×45 ملم أو 7,62×39 ملم أو 5,45×39 ملم) أو بنادق متوسطة أو عمومية الأغراض (غالباً ما تكون ذات العيار 7,62×51 ملم أو 7,62×54R) أو الثقيلة (تكون محشوة عموماً بذخائر من العيار 12,7×99 ملم أو 12,7×108 ملم). أما مدافع الهاون فتتألف بصورة نمطية من قذائف خفيفة (عموماً تطلق قذائف من عيار ٦٠ ملم أو أصغر) ومتوسطة (من الشائع ان يكون عيارها ٨١ أو ٨٢ ملم) وثقيلة (عموماً من عيار ١٠٠ أو ١٢٠ ملم). ويحتاج مخططو البعثات في العادة لحد أدنى معين من المعدات وحالات التأهب. وقد تحضر البلدان المساهمة بالقوات العسكرية معدات عسكرية إضافية تتجاوز

الشكل ٤ **دورية مجهزة بالأسلحة بصورة نمطية للأفراد العسكريين في بعثة الأمم المتحدة في السودان UMNIS، أو في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، أو في قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي UNISFA أو في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UMISS**

© الحقوق للاسوشيتد بريس/أشرف شاذلي

إحتياجاتها لأغراض تتعلق بالمذهب أو الطائفة أو لأغراض حماية القوات – ويكون ذلك في الغالب على نفقتها الخاصة.[٥٣]

كما تحصل بعض البلدان المساهمة بالقوات العسكرية، بصورة مؤقتة فقط في بعض الأحيان، على أسلحة (وذخائر) بعد أن تكون قد تم نشرها خارج نطاق إعادة الإمداد والتموين على المستوى الوطني أو خارج نطاق الدعم التكميلي للمانحين. وعادة ما يتم بشكل جيد توثيق[٥٤] وتأمين المعدات والتجهيزات العسكرية التي تُجهز أثناء أنشطة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) (وهو أحد العناصر المكونة للكثير من عمليات حفظ السلام، التي غالباً ما تُسند فيها إلى ذوي الخوذات الزرقاء مهمة تقديم الدعم بطريقة أو بأخرى). وقد يتعرض البعض منها للتدمير (في حين يتم إعادة تدوير وتوزيع البعض الآخر منها بشكل غير متعمد).[٥٥] ولا تدخل البلدان المساهمة بالقوات العسكرية هذه الأسلحة والذخائر في نطاق استخدام أفرادها. ومع ذلك تحصل قوات حفظ السلام أحياناً على المعدات العسكرية من جماعات مسلحة ضمن نطاق منطقة عمل البعثة من خلال الدوريات والتطويق العسكري وعمليات التفتيش والاحتكاكات العسكرية- كلها خارج إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو مخططات الإستعادة الطوعية للأسلحة. وتكون عملية الإستعادة هذه هامة في بعض الأحيان – كما

الصندوق ٢ **المعدات العسكرية المستردة من مجموعات مسلحة من قبل بلدان مساهمة بقوات عسكرية TCC وبلدان مساهمة بقوات الشرطة PCC في السودان وجنوب السودان خارج إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج DDR: حالة قريضة**

في ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، هاجمت قوات جيش تحرير السودان قرية تقع تحت سلطة حركة العدل والمساواة. وتقع قرية قريضة (القريبة من نيالا) في منطقة يعتبرها جيش تحرير السودان جزءاً من الأراضي التي تقع تحت سيطرته. ويعتبر جيش تحرير السودان مطالبة حركة العدل والمساواة بها ونشر المقاتلين فوق تربتها بمثابة استفزاز له. (وذُكر أنه يشعر بعدم ارتياح حيال فرار بعض مقاتليه إلى صفوف حركة العدل والمساواة – وفي حوزتهم بعض أجهزة الاتصالات والمركبات.) وهاجم جيش تحرير السودان القرية لمدة ثلاثة أيام (وبدأ بإطلاق قذائف الهاون)، التي أوقعت خسائر كبيرة (فقتل ما لا يقل عن ١٤ شخصاً وأصيب كثيرون بجروح) من المدنيين وربما من عناصر حركة العدل والمساواة أيضاً. وفي ٥ حزيران/ يونيو ، إتخذ الكثير من مقاتلي حركة العدل والمساواة من مواقع بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان المجاورة ملاذاً لهم. واستولى موظفو بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان على أسلحة حركة العدل والمساواة النارية، وسجلوها، ودونوا أرقامها المتسلسلة الخاصة بها، وأصدروا 'إيصالات' بشأنها إلى مقاتلي حركة العدل والمساواة. وقامت بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان بجمع حوالي ٥٠ قطعة من الأسلحة النارية. وحرصت البعثة على سلامة الأسلحة وفي النهاية أعادتها مقابل تقديم الإيصالات.

المصادر: الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN (2005)؛ مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠٠٥)؛ سودان تريبيون (2005a).

حدث في بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال (AMISOM).[٥٦] ولا تحتفظ البلدان المساهمة بالقوات العسكرية بهذه الأسلحة في كل الحالات (انظر الصندوق ٢). وفي ظل غياب هيئة شرطة أبيي المرتقبة، على سبيل المثال، صادرت قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي UNISFA أسلحة وسلمتها إلى 'السلطات ذات الصلة' (انظر مثلاً مجلس الأمن، 2013b،الفقرة ٦).[٥٧] بيد أن مقابلات

الشكل ٥ **مثال لمركبة تجارية نمطية من البلدان المساهمة بقوات عسكرية في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID**

© AFP/Ashraf Shazly

أجريت مع كبار مسؤولي حفظ السلام – بالحديث عن البعثات عموماً وليس إلى قوات الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لحفظ السلام في أبيي UNISFA بشكل محدد– تشير إلى أن مراقبة المقر الرئيسي للعتاد والمعدات العسكرية المستردة بهذه الطريقة تُعتبر مراقبة محدودة، حيث وصف قائد سابق للقوات الوضع بأنه 'وضع رمادي مُبهم'.[٥٨]

إن وحدات الشرطة المشكلة هي أيضاً مجهزة جيداً بالسلاح. ويتوقع أن تتألف وحدة الشرطة المشكلة في عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من١٤٠ شخصاً من الرجال والنساء. ويجب على كل ضابط من ضباط الشرطة في وحدة الشرطة المشكلة أن يكون مزوداً ببندقية أو مسدس، فيما تُنشر كل وحدة وهي مزودة ب ١٢ من المدافع الرشاشة واثنين من بنادق القنص. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون كل وحدة من وحدات الشرطة المشكلة مزودة بوسائل السيطرة على التجمعات ومكافحة أعمال الشغب، بما في ذلك القذائف الحركية الخفيفة، وقاذفات القنابل المسيلة للدموع وقنابل الغاز (UN DPKO, 2012).

تُنشر الوحدات العسكرية المشكلة ووحدات الشرطة المشكلة، أيضاً، بمركبات مجهزة بالأسلحة. وتتفاوت الأنواع والأعداد وتعتمد على معايير كثيرة. وتتضمن هذه العوامل تفويض البعثة، وعقيدة ونظام انضباط بلد معين مساهم بقوات عسكرية أو مساهم بقوات شرطة، وكثيراً ما يعتمد على مدى سخاء ودعم المانحين. ولأغراض هذه الورقة، فإن من المهم ملاحظة أن الكثير من "العربات غير المصفحة' مثل المركبات الصغيرة تثبت فيها مدافع رشاشة (انظر الشكل ٥). أما المركبات المدرعة فتملك في العادة سلاحاً نارياً أكبر بكثير.

تتفاوت المتطلبات من الذخائر لقوات حفظ السلام تفاوتاً كبيراً. وينطبق ذلك على البعثات وداخل كل بعثة بين الوحدات، وداخل الوحدة الواحدة إستناداً إلى التهديد المتصور أو على المهمة . فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى قوات عناصر حفظ السلام خلال قيامهم بدوريات قصيرة المدى في بيئة غير معادية، أسلحتهم الشخصية مع خزنتين للذخيرة، في حين قد يكون في حوزة قوات حفظ السلام في دوريات طويلة المدى عبر أراضي تعرضوا فيها مؤخراً لهجوم، ستة خزائن ذخيرة أو أكثر لكل بندقية ويحضرون معهم أسلحة تشغلها الطواقم أو أسلحة جماعية مع ذخائر إضافية. فالخزينة لبندقية هجومية من طراز كلاشينكوف تحتوي على ٣٠ طلقة ذخيرة عيار 7,62×39 ملم. أما بالنسبة للبندقية من طراز M16 أو بندقية INSAS فتضم ٣٠ طلقة ذخيرة عيار 5,56×45 ملم . ويحتوي سلاح G3 أو FAL عادة على ٢٠ طلقة ذخيرة عيار 7,62×51 ملم.(أما المستودعات الأكبر أو الإسطوانات التي تضم أكثر من ٤٠ طلقة ذخيرة فتوجد لمعظم الأصناف القياسية للبنادق، لكنها نادراً ما تستخدم قي عمليات حفظ السلام).

إن المتطلبات من الذخائر للمدافع الرشاشة تزيد كثيراً عن تلك الخاصة بالبنادق وذلك بسبب الطريقة التي ينشر ويُستخدم بها السلاح. ويتم تلقيم المدافع الرشاشة عادة من حزام (يتكون إما من وصلات مفككة أو غير مفككة) أو في حالات أقل، من علب قابلة للنزع والفصل أو خزانات إسطوانات. وتتفاوت قدرة الذخيرة إلى حد بعيد وفقاً لطراز وسعة السلاح قيد البحث، لكنها تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ خرطوشة عند استخدام الحزام، وبين ٣٠ و ١٠٠ خرطوشة لخزانات الصناديق والإسطوانات.

عادة ما تُعتبر الحاويات المستخدمة لدعم المدافع الرشاشة التي تحملها المركبات أكبر من تلك المعدة للاستخدام من قبل الجنود المشاة. وهذه الحاويات الكبيرة (تسمى أحياناً بالصفائح أو العلب) تحمل في العادة أحزمة من الذخائر تضم ٢٠٠-١٠٠٠ من الإسطوانات لكن الكميات تختلف باختلاف الطراز والسعة والمهمة وغيرها من العوامل الأخرى. وتقوم قوات حفظ السلام في العادة بتحميل مركبة من نوع تويوتا هيلوكس (التي تتواجد بشكل واسع في الكثير من عمليات حفظ السلام) بمدافع رشاشة مع أربع إلى ست حاويات من الذخائر . وفي حال زيادة الخطر، قد يتم وضع عشر صفائح أو أكثر على المركبة.

ومع كل ما ورد، فإنه ينبغي توخي الحذر في التفريق بين 'المتطلبات' والوقائع عند تناول ما تحمله قوات البلدان المساهمة بالقوات العسكرية والبلدان المساهمة بقوات الشرطة إلى الميدان. وقد ترسل بعض البلدان قوات عسكرية أو قوات شرطة إلى منطقة البعثة، مجهزة بما يقل بكثير عما تنص عليه التوجيهات. (كما أن الأنظمة واللوائح يمكن أن تتغير؛ ومن أمثلة ذلك، حين يعاد تشكيل وحدة عاملة لدى الإتحاد الأفريقي تحت مسمى جديد وتجد نفسها تعمل لدى بعثة للأمم المتحدة. ولقد أثار هذا قلق حقيقي قد يستغرق التصدي له، بشكل كافٍ، مدة طويلة).[٥٩] وقد لا تعمل بعض المعدات والتجهيزات التي تحضرها الوحدات. وقد تحضر بعض البلدان أسلحة وذخائر وأنظمة تسلُّح مثل المركبات المصفحة أكثر بكثير مما هو مطلوب. ويمكن أن تعمل على الضغط على الأمم المتحدة من أجل تفعيل إعفاء خاص لزيادة أنواع وكميات المعدات المملوكة للوحدات بحيث تغطي الأمم المتحدة الإنخفاض في قيمة العتاد والمعدات أو تقوم بتأمينها ضد الفقدان أو التلف. أو قد تقرر الاستثمار في إحضار العتاد إلى البعثة خارج النطاق الذي تغطيه الأمم المتحدة.

هنا لا بد من التمييز بين 'المتطلبات' والوقائع حينما يتعلق الأمر بما يمكن للقوات العسكرية أو قوات الشرطة حمله معها عند إضطلاعها بأعمالها. فعلى سبيل المثال، في منطقة البعثة، يتطلب من كل جندي في دورية أن ينقل بشكل روتيني أربعة خزائن من الذخائر، في حين قد يطلب من آخر حمل إثنين فقط. وهذه المتطلبات قد تتغير بسبب طول وقت الدورية المتوقع أو ما تواجهه من تهديدات. وفوق ذلك، قد يكون للبلدان المختلفة، المساهمة بالقوات العسكرية، تصورات مختلفة للوضع نفسه. فكل حكومة لديها نظريات عسكرية تتعلق بالشرطة ذات تكتيكات وتقنيات وإجراءات مختلفة للتصدي للتحديات في أوضاع القتال أو في بيئة حفظ السلام.

تدفقات الأسلحة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول

تحصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على الأسلحة والذخائر بطرق كثيرة. وقد يؤدي نقص الشفافية إلى صعوبة توثيق طرق الحصول هذه. فالحظر الذي يُفرض لمواجهة هذا النشاط – فرضت الأمم المتحدة حظراً يرمي إلى تقييد تدفقات الأسلحة المتجهة نحو الجماعات المسلحة في دارفور في

آذار/مارس ٢٠٠٥ (انظر مجلس الأمن، 2005b)[٦٠] – يقلل من رغبة الحكومة في كشف النقاب عن المعلومات المتعلقة بإمداداتها للجماعات المسلحة. ولا يتناول هذا القسم تدفقات الأسلحة إلى الولايات أو عمليات إنتاج الأسلحة الصغيرة والذخائر التي تجيزها الحكومة (التي تم تناول كل منها تحت عناوين أخرى للتقييم الأساسي للأمن البشري HSBA)،[٦١] وإنما ينظر في كيفية حصول الجماعات المسلحة على الأسلحة والذخائر، أولاً على الصعيد العالمي، ثم بالتركيز على الوضع في السودان وجنوب السودان. ثم يستكشف ظاهرة تسريب الأسلحة كوسيلة للاقتناء ويختتم بمناقشة قصيرة بشأن التحديات الماثلة أمام إجراء البحوث المتعلقة بمثل هذه المسائل.

المشهد العالمي

إن الجماعات المسلحة مثلها مثل غيرها من المستعملين النهائيين للأسلحة الصغيرة غير المصرّح لهم باستخدامها، تتحصل في بيئات النزاعات، على أسلحتها وذخائرها من خلال أربعة طرق رئيسية: بالاستيلاء والمصادرة، وعبر الهبات والتبرعات، والمعاملات المالية، والإنتاج المحلي (انظر الجدول ٢). ومع أن كل الجماعات تعتمد على مزيج من مصادر التسلح، فإن النسب الدقيقة تختلف وفقاً لأنواع الجماعات المسلحة، والنزاعات، والسياقات المحلية (Green & Marsh, 2013 ؛Perrin, 2012).

ويشكل الاستيلاء – المصادرة على الأسلحة طريقة شائعة بين الجماعات المسلحة للحصول على الأسلحة. في كثير من البلدان التي تمر بنزاعات، تكون الترسانات الحكومية هي المصدر الرئيسي لتسلح الجماعات المسلحة المعارضة بسبب التدني النسبي في كلفة إقتنائها وإرتفاع عائداتها (Jackson, 2010 ; Perrin, 2012). وتشمل المصادر الأخرى للاستيلاء على الأسلحة من جانب كل من، الجماعات شبه العسكرية المدعومة من الدولة، والجماعات المسلحة المنافسة، والقوات الخارجية مثل تلك التي تنتشر كجزء من عمليات حفظ السلام (Berman & Racovita, 2013). ويتم الاستيلاء على الأسلحة بأساليب مختلفة، تتراوح بين السرقة ضيقة النطاق والأعمال المتفشية لنهب المخزونات أو الاستيلاء على الأسلحة في ساحات القتال. وتنطوي هذه الأساليب على 'تكاليف' مختلفة تتكبدها الجماعات المسلحة، تتمثل في الخسائر في الأرواح أو فقدان حرية أفرادها، وحتى الخسائر المادية (كالرصاص والوقود اللازم لإجراء العملية). وتتكبد عمليات السرقة ضيقة النطاق في الغالب تكاليف أقل، لكن المهاجمين يتعرضون لخطر القبض عليهم ومحاكمتهم. أما أعمال النهب والسلب المتفشية للمخزونات نتيجة هجوم هائل على قاعدة فتكون إستثنائية عموماً، وعادة ما تكون ناتجة عن هجمات مخطط لها. ومع أن هذا النوع من عمليات الاستيلاء تكون محفوفة بالمخاطر ومكلفة، إلا أنها توفر عائدات كبرى. وتنطوي عمليات الإستيلاء على الأسلحة في ساحات القتال على مخاطر محتملة كبرى (الموت والتعرض للإصابات) ويحتمل أن توفر كميات كبيرة من الأسلحة.

وتشير الهبات والتبرعات في هذه الورقة إلى الأسلحة الصغيرة والذخائر التي تزود بها الحكومات جماعات مسلحة أو غيرها من مستخدمي الأسلحة، والذي غالباً ما يكون عن طريق إعادة النقل التي تكون في أغلب الأحيان- ولكن ليس دائما - سرية. كما تستطيع عمليات الإندماج والتحالف مع الجماعات المسلحة الأخرى والتجنيد، زيادة عدد الأسلحة التي تملكها مجموعة معينة.

ويمكن أن تشكل المعاملات المالية المتضمنة للأسلحة والذخائر، مصدراً رئيسياً لأسلحة بعض الجماعات المسلحة. وتورد التقارير، أن في استطاعة الجماعات التي تحظى بقنوات تمويل أو برعاية حكومية نشطة شراء كميات كبيرة من المعدات وإقتناء أسلحة أكثر تطوراً (Perrin, 2012، صفحة ١٠٩). وبالإضافة إلى ذلك، تمثل الممارسات الفاسدة التي تشمل الأفراد أو الحكومات أسلوباً آخراً من أساليب إقتناء الأسلحة حيث يتم شراء الأجهزة والمعدات أو حيازتها على نطاق واسع (متضمنة ممارسات شراء فاسدة مثل إبرام العقود التفضيلية أو الرشوة) أو على نطاق ضيق (عدد قليل من الأسلحة في كل مرة من المرات) من المخزونات الحكومية (منظمة الشفافية العالمية Transparency International, 2013). وفي عمليات حفظ السلام، تم توثيق حالات لفساد ولإتجار غير مشروع بالأسلحة تورطت فيها قوات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديموقراطية وسيراليون (Chilian, 2011، صفحة ٩)، كمثالين فقط على ذلك.

يشير الإنتاج المحلي إلى إنتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر من خلال الإنتاج الحرفي والتحويل والتجديد، فضلاً عن الإنتاج الصناعي المنفذ من مصانع تم الاستيلاء عليها. ويعتبر الإنتاج الحرفي للأسلحة النارية وإعادة تحويلها من قبل الجماعات المسلحة ذاتها، هامشياً قياساً بأنواع الإنتشار الأخرى للأسلحة، وذلك نتيجة ما يستغرقه من وقت ويتطلبه من تكاليف (Pezard, 2005، صفحة ١٤٥). وفي بعض حالات قليلة موثقة، تم تحويل أسلحة وذخائر أو إعادة حشوها أو تفكيكها لتوفير قطع غيار أو إستبدال للأسلحة القائمة. ومع ذلك، وبالنظر إلى ندرة البيانات المتعلقة بعمليات الإنتاج المحلي، فإنه من الصعب تحديد حجم هذه الممارسة. ولدى بعض الجماعات المسلحة القدرة على إنتاج الأسلحة الخاصة بها (وسائل التفجير المصنعة بصورة مرتجلة) والقدرة على إجراء بعض التحسينات الطفيفة على الأقل (Perrin, 2012،صفحة ١٠٨).

السودان وجنوب السودان

يحدث تسريب الأسلحة في السودان وجنوب السودان بصورة رئيسية من خلال الاستيلاء، بما في ذلك الإستيلاء على الأسلحة في ساحات القتال، والسرقة، وأعمال النهب والسلب المتفشية، وكذلك عن طريق التعاملات المالية، وعلى هذا النحو، يمثل تسريب الأسلحة فئة فرعية من الممارسات التي تقع تحت التسمية العامة لعمليات نقل الأسلحة إلى مستعملين غير مرخص لهم باستعمالها، مثل الجماعات المسلحة، بالرغم مما تتسم به من خصائص أساسية. فأولاً، يتضمن التسريب تحويل مرتبة أو صفة

الجدول ٢ **تدفقات الأسلحة إلى الجماعات المسلحة**

نوع النشاط	المصادر	الأساليب
الاستيلاء	• كيانات فاعلة حكومية (مثلاً، قوات الأمن الوطنية أو المنتمية إلى دولة أجنبية) • جماعات مسلحة (منافسة) أخرى (مثلاً، مليشيات موالية للحكومة) • كيانات فاعلة تابعة للقطاع الخاص (الشركات المعنية بالأمن الخاص*، والمؤسسات متعددة الجنسيات**، ومتاجر الأسلحة) • كيانات فاعلة دولية (مثل قوات حفظ السلام، أو قوات تدخل متعددة الأطراف، أو قوات أجنبية في البلاد نتيجة إبرام اتفاق ثنائي).	• السرقة على نطاق ضيق • الإستيلاء على الأسلحة في ساحات القتال • أعمال النهب والسلب المتفشية الجماعية
الهبات والتبرعات	• كيانات فاعلة حكومية أو تابعة لدولة (وطنية أو أجنبية) • جماعات مسلحة (حليفة) أخرى • أفراد (سياسيون ومدنيون مثلاً)	• عمليات النقل الحكومية (سرية منها ورسمية) • الإندماج مع جماعات مسلحة • التحالفات السياسية • تجنيد أفراد جدد بأسلحة شخصية
المعاملات المالية	• كيانات فاعلة حكومية أو تابعة لدولة (وطنية أو أجنبية) • جماعات مسلحة أخرى • أعمال تجارية (مستودعات الأسلحة للبيع بالتجزئة) • تجار /سماسرة • حدادون • أخرون من المدنيين	• عمليات الشراء • المقايضة • الإيجار
الإنتاج المحلي	• جماعات مسلحة	• إنتاج حرفي • إنتاج صناعي (معامل ومصانع تم الاستيلاء عليها) • تحويل • إعادة تجديد وصقل (للأسلحة القديمة/الأسلحة المسحوبة من الخدمة والتداول)

* الشركات المعنية بالأمن الخاص

** المؤسسات المتعددة الجنسيات

السلاح من مرتبة مرخص بها إلى أخرى غير مرخص بها (مما يجرد من الأهلية، على سبيل المثال، عمليات الشراء من السوق السوداء من قبل الجماعات المسلحة بوصفها عمليات تسريب). وثانياً، يعتبر قصد المالك الأصلي هو العامل المقرر الحاسم، لأن التسريب سوف يجري بما يتعارض مع نوايا المالك الأصلي. ولهذا السبب، تعتبر الهبات والمنح التي تتم عبر عمليات نقل الأسلحة النارية عمليات إعادة للنقل، مما قد يؤدي إلى خرق قواعد وقوانين معينة، دون أن تعتبر بالضرورة تسريباً.

تستهل الأسلحة التي تم تسريبها، دورة حياتها بوجودها في حوزة المنتجين المصرح لهم أو حامليها أو المستعملين النهائيين كي توظف فيما بعد في إستخدام غير مصرح به إما بأخذها أو الاستيلاء عليها أو بيعها أو التبرع بها أو إعادة نقلها. وبما أن المعدات والتجهيزات العسكرية تنشأ في بلدانٍ مستقرة وتوجه نحو كيانات فاعلة في بلدان ذات أوضاع هشة أو تسودها النزاعات، فمن المرجح أن يتم تسريب المعدات والتجهيزات العسكرية من المستعملين النهائيين وجهات النقل. وقد يكون المنتجون ولا سيما أولئك الذين يقيمون في مناطق النزاع، أهدافاً للهجمات أو لعمليات الاستيلاء في ساحات القتال، أو للممارسات الفاسدة، لكن اللوائح الأكثر صرامة المفروضة على تصنيع الأسلحة والذخائر تعمل على تقليص مخاطر إنتشارها (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤).

ويمكن الإستيلاء على العتاد والمعدات العسكرية من مصدرين رئيسيين: من المخزونات أو أثناء عمليات النقل. أما المخزونات، سواء كانت تلك الخاصة بالمصنعين أو مرافق المخزونات المؤقتة الخاصة بالجهات التي تنقل الأسلحة، أو تلك الخاصة بالمستعملين النهائيين، فقد تكون عرضة للسرقة أو لأعمال النهب والسلب الجماعية المتفشية إذا كانت تفتقر إلى ما يكفي من التدابير الأمنية. وتتراوح مرافق التخزين للأسلحة الصغيرة والذخائر من المستودعات العسكرية الكبرى (الخاصة بالجيش وقوات البحرية الخ..) وحتى الثكنات والمستودعات الأصغر حجماً (التي يحتفظ بها أفراد الشرطة أو الأفراد العسكريون أو شبه العسكريين)، والمخزونات على مستوى الوحدة، والمخزونات الشخصية (التي يحتفظ بها الموظفون والأفراد في منازلهم) (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨، صفحة ٤٨). ويمكن للممارسات السليمة المتعلقة بالأمن المادي وإدارة المخزونات (PSSM)، التي تتضمن على سبيل المثال لا الحصر، التسجيل الدقيق والتخزين، أن تحد من إحتمال تسريب الأسلحة. وأثناء عمليات حفظ السلام، يؤثر تسريب الاسلحة على قوات حفظ السلام (المستعملين النهائيين للأسلحة) وعلى المعدات المخزّنة في المعسكرات القاعدية (مرافق التخزين متوسطة المستوى إلى مرافق التخزين على مستوى الوحدات) أو التي تنقل أثناء البعثات. كما يمكن أن يتم تسريب الأسلحة والذخائر من المخزونات المؤقتة العابرة للحدود أو من بلدان الوجهة المقصودة.

ومن الممكن تسريب العتاد والمعدات العسكرية في نقاط عدة من سلسلة النقل. فعمليات التحويل أو التسريب قد تتم أثناء شحن الحمولات من جانب الجهات المصنعة، أو عند نقطة صعود السفينة، أو أثناء النقل العابر للحدود، أو عند نقاط التسليم أو ما بعد التسليم (Ghilain, 2011;Schroeder, Close & Stevenson, 2008،صفحة ١١٥). وفي الحقيقة، أن معظم عمليات التسريب تتضمن إستغلال العديد من حلقات الوصل الضعيفة في سلسلة النقل، ولا سيما في عمليات إعادة النقل المخططة إلى مستخدم غير مرخص له. كما ينطبق ذلك على عمليات التسريب التي تحدث أثناء عمليات حفظ السلامً وذلك من المصانع، والبلدان المساهمة بالقوات العسكرية، أو المتعهدين والمقاولين من القطاع الخاص الذين يقومون بنقل المعدات العسكرية إلى المعسكرات القاعدية أو في

سياق جهود إعادة التزويد بالامدادات.

وتحصل الجماعات المسلحة غير التابعة للدول في السودان وجنوب السودان على أسلحة صغيرة، وذخائر وأجزاء من مصادر متنوعة، لكن الدولة كثيرا ما تكون المصدر الرئيسي النهائي أو المصدر الوسيط. فحكومة السودان (أي الخرطوم) مثلا، تعمل كجهة توريد وفي الوقت نفسه كوسيط للجماعات التي تدعمها من خلال تزويدها بذخائر جديدة مصنوعة محلياً أو بإعادة تحويل الشحنات المستوردة إلى القوات التي تنشط نيابة عنها في الجنوب (Leff & LeBrun, 2014) وتوحي المعطيات بأن القوات المسلحة السودانية والميليشات الحليفة لها في دارفور تحصل على أسلحة صغيرة حديثة الصنع وذخائر للأسلحة الخفيفة خلال اقل من ١٢ شهراً من تصنيعها (التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA, 2012، صفحة ١).

أضحت مخزونات القوات المسلحة السودانية والمخزونات الحكومية تعمل بديلاً للإمدادات الأجنبية الواردة للجماعات المسلحة بصورة متزايدة، والتي انكمشت وتقلصت في السنوات الأخيرة (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٤، صفحة ٢٣٨؛ Leff & LeBrun, 2014، صفحة ١٠٦). وحسب تقديرات التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA، فإن الجيش الشعبي لتحرير السودان –الشمال في جنوب كردفان قد إستولت على مئات الآلاف من الذخائر في عام ٢٠١٢، فضلاً عن ما يزيد على عشر مركبات ودبابات من القوات المسلحة السودانية (Leff & LeBrun, 2014، صفحة ١٠٦). وبالمثل، وفي عامي ٢٠١٢-٢٠١٣، استولت ميليشيات ياو ياو على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والذخائر ذات الصلة من الجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية جونقلي (Leff & LeBrun, 2014، صفحة ١٠٧).

ومع تزايد قدرة الجماعات المسلحة وتنوعها، أصبحت أيضاً أكثر إنتهازية وصارت لا تكتفي باستهداف مخزونات الحكومة فقط، بل تستهدف أيضاً تلك الخاصة بعمليات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالإضافة إلى استهداف جهود إعادة الإمداد لدعم تلك العمليات وجهود قوات حفظ السلام أثناء قيامهم بتسيير الدوريات أو المرافقة (Lewis, 2009، صفحة ٥٢). كما يطرح التسريب عن طريق الاستيلاء مزايا تكتيكية أو استراتيجية، من خلال إضعاف وإحباط الخصم (Jackson, 2010، صفحة ١٣٩). وتواجه قوات حفظ السلام في السودان وفي جنوب السودان جماعات مسلحة مجهزة بصورة جيدة بالأسلحة. ويحد قصور الإمكانات التشغيليّة لوحدات حفظ السلام ودورياتها بشكل كبير من 'حركة القوات، وفعاليتها وقدرتها على ردع الهجمات' (مجلس الأمن، 2014c، الصفحتان ٨-٩).

التحديات المتعلقة بالأبحاث

في ظل غياب المعطيات الجديرة بالثقة بشأن المخزونات وعمليات المصادرة الموثقة، أو عمليات الإستيلاء، الموثقة، يصعب التحديد الكمي لتسريب الأسلحة عموماً، وللتسريب الناشئ عن عمليات حفظ السلام بوجه خاص. واستخدام نموذج لتسجيل ومراقبة الحوادث، توثّق ورقة العمل هذه لأكثر من ١٠٠ حادثة تنطوي على تسريب للأسلحة من عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان.

ثمة نقص مزمن لوجود بيانات منهجية وشاملة بشأن تسريب الأسلحة بسبب ما يتسم به الموضوع من حساسية، وبسبب الغموض الذي يكتنف المخزون أو الإجراءات، والافتقار إلى الوعي بضخامة حجم الظاهرة. وبالرغم من أن تبني المعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة والتطورات التي إستجدت على مبادرات الأمن المادي وإدارة المخزونات (PSSM) قد سلّطت الضوء على عملية التسريب مؤخراً، إلا أنه لا يعرف سوى القليل عن حجمها ونطاقها. ويُعزى شح المعرفة إلى ثقافة التكتم وضرب ستار من السرية. ففي حالات كثيرة لا يتم ذكر عمليات التحويل أو التسريب رسمياً في التقارير وبصورة وافية. وكثيراً ما تكون وسائل الإعلام المصدر الوحيد للمعلومات بشأن حادثة معينة، لكن التقارير المقدمة لا تكون متسقة دائماً فيما يتعلق بتغطيتها. وبالتالي، فمع أن بعض حوادث واسعة النطاق مثل اجتياح المعسكرات القاعدية (مثل حادث حسكنيتة عام ٢٠٠٧، أو اجتياح قاعدة أكوبو في عام ٢٠١٣) تطغى على الصحف، فإن بعض الحوادث الأخرى نادراً ما يتم نشرها علانية.

وتشمل عملية التسريب أكثر من مجرد عملية إختلاس أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، فهي تتضمن ذخائر وقطع ومركبات مجهزة بالأسلحة. وسواء احتوت عملية التسريب على ذخائر عملياتية واحتياطية وتدريبية أو ذخائر فائضة، فهي تطرح خطراً في وجه أي كم من الأسلحة والذخائر التي تمت حيازتها بشكل قانوني (Bevan, 2008، صفحة ١٤٥). أما عمليات النقل الدولي للذخائر فهي أقل شفافية من التجارة بالأسلحة الصغيرة، مما يجعل من الصعب بوجه خاص تتبعها (Heron et al, 2010). وعلاوة على ذلك، فثمة إفتقار مهيمن على المعلومات المتعلقة بتسريب المركبات المجهزة بالأسلحة، مما يجعل تقدير عملية التسريب صعباً. فعملية تسريب الأسلحة الصغيرة والمكونات ذات الصلة (الذخائر والقطع) تستفيد من نفس مواطن القصور التنظيمية المتعلقة بالإنفاذ (Bourne & Berkol, 2004، صفحة ١٢٠).

وفي سياق تجميع مجموعة بيانات ورقة العمل بشأن التسريب في السودان وجنوب السودان، استند هذا البحث على مجموعة منوعة من المصادر تمتد من التقارير والوثائق الرسمية للأمم المتحدة وحتى بيانات ارشيفية مختارة، ومن الصحافة الاستقصائية، والنشرات الإعلامية الصادرة عن الأمم المتحدة، في مسعى يرمي إلى الخروج بأكمل وصف ممكن للوضع. كما تعتمد الورقة على سلسلة من المقابلات التي أجريت مع قوات حفظ السلام؛ ومع البلدان المساهمة بالقوات العسكرية؛ ومع مسؤولي الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي لإلقاء المزيد من الضوء على الظروف المعينة المحيطة بعملية التسريب. وتمت تنقية البيانات بشأن التسريب التي جمعت لهذه الدراسة والتحقق منها، واعتماد مصادر تقصي متعددة حيثما أمكن، من أجل ضمان الدقة في المعلومات الواردة. فهذه ليست دراسة مسح شاملة لتسريب الأسلحة أو تدفقات الأسلحة في السودان وجنوب السودان، بل تمثل مسعى لإدراك وإستيعاب الظاهرة التي لم تحظ بما يكفي من التقارير التي تبلغ عنها.

ولا يُعتبر تعدد المصادر بالضرورة مساوياً لتوفر البيانات. فالمعلومات المتعلقة بحوادث التسريب تكون في الغالب شحيحة ومجزأة ومتناقضة أيضاً. فمثلاً، نادراً ما تقوم قوات حفظ السلام بالإبلاغ بشكل

كامل عن عدد الأسلحة وكميات الذخائر التي فقدتها من خلال التسريب. فالوصف يكون في الغالب تلميحياً وليس دقيقاً فيورد على سبيل المثال، بأن حاوية ذخائر قد تعرضت للسرقة، دون تحديد نوعها أو ماركتها أو كمياتها. وفي حالات أخرى تكون المعلومات ناقصة تماماً، وتفيد وسائل الإعلام بأن دورية تعرضت لكمين وتم الاستيلاء على مركبات دون تحديد ما إذا كانت المركبات مجهزة بالأسلحة أو ما إذا كان قد تمت مصادرة أي أسلحة. فالحوادث ضيقة النطاق التي تتعرض لها الدوريات يكون من الصعب بشكل خاص تحديد تفاصيلها كميّاً، وذلك لأن الدوريات تتفاوت من حيث الحجم ونوع الأفراد والقوات المعنيين، مما يؤثر بدوره على نوع الأسلحة التي كانوا يحملونها.

يزداد تعقيد مشكلة جمع البيانات حول عملية التسريب أكثر بسبب الافتقار إلى المصطلحات الواضحة والشاملة. فالتسميات والتعاريفات المتعلقة بالتسريب كثيرة. فبالنسبة لبعض وكالات الأمم المتحدة، يتم وصف حركة الأسلحة الصغيرة، والذخائر ذات الصلة، من مالكيها الشرعيين إلى مالكيها غير الشرعيين، بقدر أكبر من الدقة باعتبارها 'تسرب' أو 'تبخر' أو 'تقطير' وهي تسميات تتفادى إسناد المسؤولية لجهة معينة. وفي حالات أخرى يوصف التسريب من خلال إحتجاز المواد، مثل 'المصادرة' أو 'الاستيلاء' أو 'التخلي الإلزامي'. وهذه المصطلحات تؤكد الإنشغال المؤسسي بالأسلوب بشكل يفوق الإهتمام بنطاق عملية التسريب، مما يظهر أوجه الحساسية السياسية التي غالباً ما ترتبط بهذه الكلمة.

القسم الثاني: مدى ونطاق تسريب الأسلحة الصغيرة

التحديات التي تواجه عمليات حفظ السلام

تواجه عمليات حفظ السلام صعوبات كثيرة قبل عملية الإنتشار وأثناءها وبعدها. ولدى أطراف النزاع -الذين قد لا يكون جميعهم أطرافاً في إتفاق السلام -جداول أعمال (أجندة) متنافسة. كما أن للبلدان المساهمة بالقوات العسكرية والأخرى المساهمة بقوات الشرطة جداول أعمال متنافسة وقدرات مختلفة ومتنوعة. أما أشكال الولاية فقد تكون غامضة أو مقيّدة ويحتمل أن لا يكون تكوين القوات كافياً قياساً بالإحتياجات على الأرض.

ويبحث هذا الجزء في ثلاثة مستويات من التحديات التي تزيد من مخاطر تسريب الأسلحة في عمليات حفظ السلام هي: المستوى الإستراتيجي، والمستوى العملياتي، والمستوى التكتيكي التنفيذي.[٦٢] ويتضمن المستوى الإستراتيجي جميع الجوانب التي تتعلق بتصميم البعثة وإعدادها قبل إيفادها إلى الميدان أو من خارج منطقة البعثة (مثلاً التصريح للبعثة، وغاياتها، والمعايير العامة لتخطيط وإنشاء البعثة وعملياتها المرتقبة). أما المستوى العملياتي، فيتعلق بتنفيذ التفويض وتخصيص أو توزيع الموارد في الميدان، ويشمل التوجيه ما يتعلق بفضاء العمل، ونشر المعدات، والكميات التي يتم إمداد البعثة بها والتوقيت المناسب. وتشمل التحديات في هذا المستوى القرارات المتخذة في مقر البعثة الرئيسي (مثلاً، تكوين قطاعات ونشر وحدات مُشكَّلة). وختاماً، يشير المستوى التكتيكي إلى المسؤوليات الإقليمية والقطاعية والمحلية المنوطة بالبعثات، بما في ذلك المشاركة في المعارك، والصعوبات التي تواجه تسيير الدوريات، والاستجابات والتحركات التكتيكية من جانب الجماعات المسلحة، والشواغل اللوجستية ضيقة النطاق من مثل إعادة الإمداد وتنسيق المخزونات على مستوى القاعدة. ومن بين التحديات على الصعيد التكتيكي القرارات المتخذة داخل البعثة وخارج المقر الرئيسي أو القضايا ذات الصلة (مثل تنفيذ قواعد الانخراط، وصيانة المهارات القتالية والإنخراط الميداني).

التحديات على المستوى الإستراتيجي

عانت عمليات حفظ السلام في السودان، وبخاصة في السنوات الأولى، من تحديات إستراتيجية متنوعة. وتراوحت تلك التحديات بين الإذن بقيامها والدور المنوط بها (كما هو مُدوّن في الولاية التي تم التفاوض بشأنها مع حكومة السودان) وحتى التخطيط اللوجستي واستحداث بنيان القوة، والجوانب المالية. وكجزء لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ عمليات حفظ السلام، فإن الولاية (التفويض) لا يحدد نجاح البعثة فحسب بل يعمل أيضاً على ضمان أمن قوات حفظ السلام وما لديها من موارد ومعدات وتجهيزات. وتعمل الولاية (التفويض) إلى جانب المهمات وقواعد الاشتباك، على تحديد أنشطة وأهداف البعثة، مؤسسة بالتالي

إطاراً للعمليات. فإذا كان الولاية مقيّدة للغاية من ناحية النطاق أو السلطات الممنوحة إلى قوات حفظ السلام، فانها ستعرقل نجاح البعثة بشكل كبير حتى قبل تشكيلها أو نشرها.

لقد أدت الولايات المقيدة إلى كبح الإمكانات العملياتية والوقائية. فبالرغم مما إكتسبه الإتحاد الأفريقي من خبرة من أولى عملياته لحفظ السلام (في بوروندي؛ انظر مثلاً Boshoff,2003)، مثلت بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان منعطف تعلم عميق بالنسبة للمنظمة.[٦٣] فقد نُشرت بعثة الإتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠٠٤، بولاية أولية ترمي إلى مراقبة إتفاق إنجمينا لوقف إطلاق النار الذي توسط في إبرامه الإتحاد الأفريقي في ٨ نيسان / أبريل ٢٠٠٤، للمساعدة في بناء الثقة على الأرض وحماية المدنيين وتيسير توصيل المعونات الإنسانية وعودة النازحين (IDP) (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٤، المادة ٤). بيد أن عنصر الحماية المدنية الخاص بها تم تأطيره بشكل مقيد، مشيراً فقط إلى ولاية تنص على

> حماية المدنيين الذين تجدهم البعثة معرضين لخطر وشيك وفي الجوار المباشر، وذلك ضمن حدود إمكاناتها وقدراتها، مع العلم بأن حماية المدنيين تُعتبر هي مسؤولية تقع على عاتق حكومة السودان (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٤؛ Luqman & Omede، ٢٠١٢، صفحة ٦٤).

وأدى ذلك، مشفوعاً بغياب ولاية تقضي بنزع سلاح الميليشيات، (فالولاية أشارت فقط إلى تأمين العون إلى حكومة السودان في هذه المنطقة) إلى تقليص إمكانيات الحماية للبعثة. ومع أن وجود قوات حفظ السلام عمل على ردع الهجمات المتقطعة على المدنيين، إلا أنه القوات لم تكن كافية لمعالجة أعمال العنف واسعة الإنتشار (Murithi,2009).

وإستناداً إلى التجارب الصعبة التي خاضتها بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان، وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان، فإن بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمتعت بولاية أكثر اتساعاً، مع العلم بأن البعثة ظلت تحت تأثير حالة عدم الإستقرار وخاصة في سنواتها الأولى. ولقد استفادت البعثة التي أنشئت بموجب قرار الأمم المتحدة ١٧٦٩ المؤرخ ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، من الولاية الواردة في 'الفصل السابع التي تقضي باتخاذ "ما يلزم من إجراءات" لدعم تنفيذ إتفاق سلام دارفور'، بما في ذلك أمور من بينها، نزع سلاح 'الجنجويد' (Birikorang, 2009، صفحة ١٠). ووفقاً للقرار ١٧٦٩، فُوضت بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أيضاً بأن 'تتخذ الإجراءات اللازمة' من أجل 'حماية موظفيها ومرافقها ومنشآتها وتجهيزاتها ومعداتها وضمان أمن وحرية حركة موظفيها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية' (Loqman & Omede، ٢٠١٢، صفحة ٦٥). ولم تكن هذه الأحكام الأكثر إتساعاً ومتانة كافية لصد الهجمات على قوات حفظ السلام وردع قُطّاع الطرق (Murithi,2009).

ولقد استفادت البعثات التي قادتها الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان من أشكال الولاية الطموحة للغاية مع أنها مبهمة إلى حد ما، والتي أثبتت أنها غير كافية لضمان تحقيق نجاح البعثة.

وتضمنت ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان وولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، مراقبة إتفاقية السلام، و'توطيد دعائم السلام'، وحماية المدنيين، وتنسيق المساعدات الإنسانية (Saferworld, 2011; Fenton & Loughna, 2013). فالحرية الأوسع التي مُنحت للعمل بموجب ولايتي بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، لم تسفر عن تعزيز أمن المدنيين؛ ويعزى ذلك، كما ذكرت التقارير، إلى القيود العملياتية، مثل غياب ما يلزم من معدات وقوى عاملة لتعزيز تلك التفويضات (Saferworld, 2011). وفي أعقاب إستقلال جنوب السودان، لم تظهر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان 'ولاية قوية' بفرض عقوبة على استعمال أي قوة ضرورية لحماية المدنيين فحسب، بل أعطت إمتيازاً قويا لبناء دولة أيضاً (Hutton, 2014، صفحة ١٣). ومع ذلك، أشار بعض المحللين إلى وجود ثغرة بين الولاية وترجمتها أو تنفيذها من قبل الوحدات أو البلدان المساهمة بالقوات العسكرية التي أبدت تخوفاً من مغبة تعريض قوات حفظ السلام الخاصة بها للمخاطر، وتحديداً من خلال العمل في مناطق غير آمنة أو من خلال صدام مع القوات الحكومية (Hutton, 2014).

وحتى حين تكون أشكال الولاية واسعة النطاق، فإن في استطاعة الحكومة المُضيفة أن تعرقل بشدة إنتشار بعثات حفظ السلام وعملياتها في أراضيها. ففي الحالة المتعلقة بالسودان، ومع الانتقال اللاحق نحو بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان، توسِّع نطاق الولاية أيضاً، مع العلم بأن هذه السلطات الموسعة كانت كثيراً ما تواجه بالعراقيل المتواصلة التي كانت السلطات السودانية تمارسها. وتفيد التقارير بأن حكومة السودان تحججت بأن على قوات بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أن تحمي قوات حفظ السلام التابعة لها ومرافقتها بدلاً من المدنيين الذين تكفل حكومة السودان حمايتهم، وقامت عملياً بالحد من التحركات والولاية القضائية لأفراد بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، على الرغم من موافقتها على وجودهم العسكري على أراضيها (Gelot, 2014، الصفحتان ١١٥ و١١٨). ويرى محللون أن العراقيل التي تضعها الحكومة المحلية كانت السبب الرئيسي في إخفاق بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان في الإضطلاع بمهامها (هيومان رايتس ووتش HRW, 2006; Murithi, 2009). وذُكر أن حكومة السودان قامت من خلال عضويتها في مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي AU PSC خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٦، بإبطاء أنشطة بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان وعملية إنتشارها (Jibril، ٢٠١٠، صفحة ١٤). كما أنها، وبالرغم من تحسن الولاية المتعلقة بحماية المدنيين، ظلت تسترشد بمبادئ "التراضي" و"عدم التحيز والنزاهة" و "القدر الأدنى من القوة"، الأمر الذي قيّد العمل الحاسم في هذا المجال (Birikorang, 2009، صفحة٦). وعلاوة على ذلك، كان الإتحاد الأفريقي يفتقر إلى المبادئ التوجيهية الرسمية لحماية المدنيين، التي لم تُقدم إلا في آذار/مارس ٢٠١٠ (Williams, 2013، صفحة ٧). كما أن بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID كانت تواجه عراقيل متواصلة من جانب حكومة السودان، إشتدت حدتها في أعقاب إصدار المحكمة الجنائية الدولية قرار إتهام موجه للرئيس عمر البشير في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ (Murithi, 2009).

مثّل تسييس البعثة عائقاً إضافياً أمام قدرة قوات عمليات حفظ السلام على الوفاء بولايتها، والتي ترتبط بشكل وثيق بسبل العرقلة التي تتبعها الحكومة المضيفة. وأخذت بعض الميليشات تعتبر بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان غير مستقلة وإنما لها ميل وتفضيل تجاه الحكومة وجيش تحرير السودان – فصيل ميني ميناوي (Luqman & Omede, 2012). وأدت وجهة النظر هذه إلى زيادة عدد الهجمات على قوات حفظ السلام أو مضايقتها، مما زاد من إعاقة قدرتها على تنفيذ ولايتها أو حتى، في بعض الأحيان، ضمان سلامة قواتها (Luqman & Omede, 2012) ومعداتها. ففي آب/أغسطس ٢٠١٤، على سبيل المثال، أسقطت مروحية تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في ولاية الوحدة (Reeves, 2014). وأفادت تقارير موثوقة بأن الهجوم وقع بدافع الإعتقاد بأن بعثة الأمم المتحدة كانت تنقل أسلحة وذخائر إلى قوات موالية للجيش الشعبي لتحرير السودان. وبما أن هذا التأكيد لم يجد له أساس وأن ملكية المعدات المعنية لم يُدّعى بأنها معدات مملوكة للوحدات أو أنها تجهيزات ومعدات عسكرية قد إستولت عليها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، فإن الحادثة تبرز التأثير السلبي لتصورات من هذا القبيل على حماية القوة. وفوق ذلك فإن التصوارت المتعلقة بالتحيز من جانب بعثة الأمم المتحدة في السودان – وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بوجه خاص – زادت من إعاقة قدرة تلكما البعثتين على الإضطلاع بمهامهما وتحقيق أهدافهما. فتفويضهما المزدوج المتمثل في حماية المدنيين وفي الوقت نفسه تقديم الدعم لعملية السلام وبناء الدولة، لم يقدم أية إرشادات واضحة بشأن كيفية الإستجابة للتحديات التي تطرحها حكومة السودان أو حكومة جنوب السودان (أي الحكومة التي يقودها الجيش الشعبي لتحرير السودان في جوبا التي أوجدتها إتفاقية السلام الشامل) (Fenton & loughna, 2013).

وإلى جانب أشكال الولاية المسندة للبعثات، كانت قواعد الاشتباك الخاصة بالبعثة هي أيضاً أساسية في تشكيل أهدافها الإستراتيجية. ومع انه لم يكن لدى بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان قواعد اشتباك واضحة، فإن البعثتين اللاحقتين تمكنتا من إرساء تلك القواعد، ابتداء من عام ٢٠٠٥، مما يعكس أيضاً ولاية موسعة بالنسبة لحماية المدنيين (هيومان رايتس ووتش HRW, 2006، صفحة ٢٦). فبدءاً ببعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان، رسمت قواعد الاشتباك حدوداً واضحة بشأن إستخدام القوة فيما يتعلق بالهجمات على قوات حفظ السلام، وعمليات الاختطاف، والتسريب المحتمل للمعدات العسكرية أو غيرها من المعدات. وبناء على ذلك، ووفقاً للمادة ١-١٤ من قواعد الاشتباك للإتحاد الأفريقي الخاصة ببعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، أجيز إستخدام القوة القاتلة فقط في حالة الدفاع عن النفس (بما في ذلك مقاومة الإختطاف أو الإعتقال لموظفي الإتحاد الأفريقي الآخرين)؛ في حين 'سُمح' باستعمال القوة غير القاتلة لحماية المنشآت والتجهيزات والمعدات الخاصة بالإتحاد الأفريقي (هيومان رايتس ووتش HRW, 2006). ومع ذلك أشارت منظمة هيومان رايتس ووتش (2006) HRW إلى أن قواعد الاشتباك كانت غامضة للغاية وغير كافية للسماح 'بالحماية الاستباقية للمدنيين على مستوى القطاعات والسرايا'.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت البعثات الأولى تفتقر إلى القدرة المؤسسية والإدارة الإستراتيجية لضمان فعالية الإنتشار. وكان الإتحاد الأفريقي يفتقر إلى التجربة في مجال إطلاق وإدارة عملية واسعة النطاق بمستوى نطاق بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان. وأدى التعاقب السريع لبعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان ببعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان وبعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان إلى فرض ضغوط إضافية على الموارد الشحيحة أصلاً من حيث تكوين القوات وقدرات التخطيط أو من حيث التنسيق.

التحديات على المستوى العملياتي

تواجه عمليات حفظ السلام على الدوام، بمجرد التصريح بقيامها، تحديات عملياتيّة يمكن أن تؤثر على قدرتها على العمل في بيئات معادية وعلى ضمان أمن قواتها ومعداتها. وتكون هذه التحديات أحياناً خارجية ومعتمدة على السياق (قضايا الإقليم أو قضايا البنى التحتية)، وفي حالات أخرى تعتمد بشكل أكبر على القضايا اللوجستية والعملياتيّة الملازمة للبعثة (مثلاً، الإمداد بالأسلحة والأوضاع). أما أعداد وقوام الجماعات المسلحة على الأرض، وتاريخ النزاع، وإمكانات عمليات حفظ السلام المنتشرة فتؤثر في عدد ونوع حوادث التسريب التي تقع. ومع أن هذه المتغيرات الطارئة لا تشكل العامل المسبب، إلا أنها تقوم بدور العوامل في حدوث تسريب الأسلحة الصغيرة والذخائر.

ويتعين على قوات حفظ السلام العاملة في السودان وجنوب السودان أن تغطي مساحات شاسعة ووعرة من الأراضي، مما يطرح مشكلات في وجه التخطيط العملياتي. ويعتبر السودان الذي تبلغ مساحته ١٨٨٦٠٦٨ كيلومتراً مربعاً من الأراضي، ثالث أكبر بلد في أفريقيا، أما دارفور التي تبلغ مساحتها ٤٣٩١٨٠ كيلومتراً مربعاً فتعادل تقريباً مساحة إسبانيا. وهذه المساحات الشاسعة، بما يتخللها من تضاريس وعرة وشبكات طرق رديئة، تسفر عن مصاعب عملياتية وتنفيذية بالنسبة لبعثات حفظ السلام على الأرض في العمليات التي يقودها الإتحاد الأفريقي (أغواي Agwai, 2010)، وكذلك بالنسبة لبعثات الأمم المتحدة وبعثات العمليات المختلطة (مجلس الأمن، 2014d).

ساهم طول الطرق وأوضاعها في منع أو تأخير إنتشار المعدات والتجهيزات أو إنشاء المسارات الفعالة لإعادة عمليات الإمداد. فعلى سبيل المثال، أدى طريق الإمداد، البالغ طوله ١٤٠٠ ميل، الممتد بين بورت سودان ودارفور، إلى عرقلة حركة المعدات المملوكة للوحدات (مجلس الأمن، 2008a، الفقرة ١١). ويشير الجنرال أغواي (٢٠١٠) إلى أن سوء وضع البنى التحتية زاد من الحاجة وشدد على الإفتقار إلى الأصول المتخصصة مثل المروحيات الهجومية وطائرات الاستطلاع ثابتة الجناحين. وفي عام ٢٠٠٨، كانت جهود دمج كتائب بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تتقدم ببطء، من جراء الصعوبات التي أوردتها التقارير المتعلقة بإنجاز عمليات الشراء ونقل المعدات في دارفور (مجلس الأمن، 2008b، الفقرة ٢٠). وعلاوة على ذلك، أدت البنى التحتية المتردية للمطارات وأوضاع مدرجات المطارات إلى تقليص عدد الرحلات الجوية لنقل المعدات الثقيلة (Gujral, 2011). وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، فقد أدت وعورة تضاريس الأرض والإفتقار إلى

الاستثمار في مجال البنى التحتية في جنوب السودان إلى جعل نقل المعدات الهندسية الثقيلة (مثل الجرارات والرافعات) الضرورية لتشييد المواقع والقواعد، أمراً صعباً للغاية (Boutellis & Smith, 2014، صفحة ٦).

وإضافة إلى ذلك، يؤثر المناخ القاسي في البلدين سلباً على العاملين ويعمل على إعاقة العمليات. كما أن الموسم المطير يحوّل الطرق والبنى التحتية الضعيفة في السودان إلى طرق غير صالحة ويتعذر استعمالها لإنشاء الطرق الخاصة ببعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (أغواي Agwai, 2010، صفحة ٥). وفرضت الحرارة شديدة الإرتفاع عقبات إضافية لأنه يتعين على قوات حفظ السلام تسيير الدوريات بالدروع الواقية للبدن في أجواء تفوق درجة حرارتها ٤٥ درجة مئوية (عبد الرحمن Abdulrahman, 2013).

يمكن لخصائص بعثات حفظ السلام، مثل حجمها والإنتشار الذي حققته، أن تؤثر في نجاحاتها العملياتيّة وعدد حوادث التسريب التي تسجلها. فمثلا بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بوصفها البعثة الأوسع إنتشاراً (أكثر من ١٧٠٠٠ من القوات على الأرض)، وذات الفترة الزمنية الأطول (سبع سنوات متتالية وأكثر)، وبوصفها البعثة التي وقع في صفوفها أكبر عدد من القتلى (٢٠٠ قتيل في تموز/ يونيو ٢٠١٤) (UN DPKO, 2014a)، تسجل أكبر عدد من حوادث التسريب الموثقة. كما تعمل زيادة أنشطة المراقبة والرصد لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور – ومؤخراً بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان – على الافصاح بقدر أكبر من الشفافية عمّا تتكبده من خسائر. وتعمل التقارير الدورية على رفع تلك الأرقام مقارنة بالبعثات الأكثر افتقاراً للشفافيّة. ولا يعرف سوى القليل، على سبيل المثال، عن ممارسات وضع ونشر التقارير الخاصة ببعثة الإتحاد الأفريقي في السودان التي عملت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧.

وإلى جانب التأخر في نشر قوات المشاة أو وحدات الشرطة، فإن بعثات حفظ السلام كانت تعاني أيضاً من النقص في الأفراد القادرين على تأمين الدعم اللوجستي الكافي. ففي عام ٢٠٠٧، على سبيل المثال، لم تنتشر وحدات أفريقية في بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان (باستثناء فرق جنوب أفريقيا) مصحوبة بفرق داعمة للمقاتلين، مع أنه كان قد تقرر ذلك كتابةً (Besenyo, 2007، صفحة ٧٧٨). وبالمثل، وجد تقرير وضعه مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى الأمم المتحدة (OIOS) لعام ٢٠١٠، بشأن بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أنه في ١٢ موقعاً من أصل ٣٣ موقعاً، كان موظفو تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات يؤدون خدمات إدارة المعسكرات، وتم التطرق إلى وجود نقص إجمالي في موظفي الدعم اللوجستي ودعم البعثات (OIOS, 2010، صفحة ١٣). كما أوضح فريق مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى الأمم المتحدة أنه في ظل غياب الفرق اللوجستية لإنشاء مرافق المستودعات السليمة، كانت المعدات والمواد تُخزّن أحياناً بطرق غير سليمة مما يطرح مخاطر تشغيلية 'كبيرة' (OIOS, 2010، الملحق، صفحة '٣'). وفي سياق استعراض التحديات التشغيليّة التي ابتليت بها بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أفاد أغواي (٢٠١٠، صفحة ٥) أن الأطراف المساعدة (المهندسون وموظفو النقل والموظفون اللوجستيون) لم يستطيعوا الإنتشار قبل

نشر الكتائب كما كان مقرراً. فبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان كانت تعتمد بوجه خاص على مقاولين خارجيين لتلبية إحتياجاتها اللوجستية مثل توفير أماكن الإقامة والبنى التحتية الداعمة لقواتها، مما أثر سلباً على معدلات الانتشار.

أدى التصعيد في أعمال العنف على الأرض وتكثيف النزاعات داخل المجتمعات المحلية إلى إرتفاع عدد الهجمات على قوات حفظ السلام، وفي بعض الأحيان إلى تسريب الأسلحة نتيجة الاستيلاء عليها من ساحة القتال. وفي منتصف تموز/ يونيو ٢٠٠٨، تم تعليق جميع أنشطة الشرطة لدى بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة تزيد على أسبوعين نتيجة تردي الوضع الأمني في البلاد وتزايد وتيرة ودموية الهجمات التي تشن على بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (مجلس الأمن، 2008b، الفقرة ٢٢). وعلاوة على ذلك ونتيجة لنشوء بيئة غير آمنة في أواخر عام ٢٠٠٨، أوردت التقارير أن بعض المقاولين المحليين رفضوا نقل الموجودات الخاصة ببعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (مجلس الأمن، 2008a، الفقرة ١١). وخلص تقرير أعده الأمين العام للأمم المتحدة يستعرض فيه وضع بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في عام ٢٠١٤ إلى أنّه:

> في عام ٢٠١٣، تعرضت [البعثة] إلى ١٩ هجمة، مما أسفر عن مقتل ١٦ وإصابة ٢٧ من [أفراد قوات حفظ السلام] إلى جانب وقوع خسائر فادحة في المركبات والأسلحة و الذخائر (UNSC, 2014c، الفقرة ١).

كما أبرز تصاعد أعمال العنف في جنوب السودان في أواخر عام ٢٠١٣ أيضاً قيود تشغيليّة أخرى على مستوى القوات:

> تمركزت القوات العسكرية لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بشكل كبير في مواقع عسكرية سابقة مخصصة للحماية، وكانت بعض القوات المنتشرة تؤثر البقاء على مقربة من مقراتها العسكريّة بدلاً من القيام بزيارة المجتمعات المحلية، وخاصة النائية منها بشكل منتظم (Fenton & Loughna, 2013).

يؤثر إدراك تصورات القوات المتعلقة بسلامتها وإمكاناتها، على صياغة استجاباتها ورسم خطط أعمالها. فالهجمات التي تسفر عن معدلات إصابات وخسائر عالية تؤثر سلباً في الروح المعنوية للقوات. وقد ورد في مقال في مجلة الإيكونوميست لعام ٢٠٠٨، أن تغيير هوية وتسمية قوات الإتحاد الأفريقي لتصبح منتمية إلى قوات بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد تعرض للعراقيل من قبل الجنود المُحبطين بعد أن واجهوا مصاعب في بعثات سابقة وعانوا من وقوع الكثير من

الضحايا قبيل التغيير (Economist, 2008). كما يؤكد المقال أنه حتى في حال وجود ما يكفي من المعدات، ستجد القوات المحبطة صعوبة أكبر في الإنخراط في ساحات القتال (Economost, 2008).

إلى جانب العوامل المتعلقة بالسياق، مثل مساحة البلاد والتضاريس الوعرة والمناوشات الدوريّة في أعمال العنف، فإن عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان تتأثر أيضاً بعوامل داخلية مثل كميات الأسلحة وأوضاع التسلُّح. ووفقاً للوائح الأمم المتحدة، تُعتبر المعدات المملوكة للوحدات مسؤولية من مسؤوليات البلدان المساهمة بالقوات العسكرية. بيد أنه بالنظر إلى المساهمات متفاوتة الحجم التي تقدمها البلدان المساهمة بالقوات إلى عمليات حفظ السلام في السودان، فإن العبء يقع في الغالب على عاتق البلدان التي تفتقر إلى الإمكانات العسكرية لتجهيز قواتها بما يتوافق مع معايير الأمم المتحدة. وحسب ما ذكره جالوت Gelot (٢٠١٤، صفحة ٢٩)، 'فإن أي جهة فاعلة إقليمية لا تستطيع تحمل التكاليف بمفردها، يتعين عليها الإعتماد على التعهدات الثنائية لأغراض الدعم، وقد لا يكون ذلك أمراً جديراً بالثقة'، مما يؤدي إلى استفحال المشكلات المتعلقة بتسليح البعثة وانتشارها. فما عمل على عرقلة عمليات بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان هو النقص في أصول الطيران والمركبات، فضلاً عن القيود المالية والإدارية. ووفقاً لما ذكره الجنرال أغواي، قائد قوة الإتحاد الأفريقي في ذلك الوقت، فإنه عقب الهجوم على البعثة في حسكنيتة في عام ٢٠٠٧، كان في استطاعة البلدان الأفريقية المساهمة بالقوات أن توفر فقط قوات قادرة على دعم وإعالة نفسها لمدة ستة أشهر، وأردف قائلاً: 'لا يوجد بلد أفريقي يمتلك المعدات التي نحتاجها نحن على سبيل المثال في مجال الأصول والإمكانات الجوية، حتى نيجيريا نفسها' (التي كانت تتمتع بسجل جيد) (سودان تريبيون، ٢٠٠٧).

ويطرح ضعف القدرة على الخدمة في مجال الذخائر وأنظمة الأسلحة، المزيد من الأخطار العملياتية. وقد خلص تحليل أعدته هيئة المعدات المملوكة للوحدات النيجيرية إلى أنه في عام ٢٠١٢ 'من بين أصل ما يزيد على ٤٥ ناقلة من [ناقلات الأفراد والجنود المصفحة طراز] APC لأربع كتائب تابعة لقوات يصل عددها ٨٠٠، كان أقل من سبع منها قادرة على الخدمة'، ولم تكن الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة تستطيع 'توفير ما يصل إلى ٢٠ ٪ من المعدات المملوكة للوحدات التي تطلبها الأمم المتحدة' (Al-Rufai, 2012). ويجادل الروي في (٢٠١٢) بأن هذا النقص في المعدات والأموال ترك أثراً سلبياً في قدرة الدوريات على مقاومة الهجمات، مثلما حدث في ذلك الهجوم الذي وقع في شباط/فبراير ٢٠١٠ حين أوقفت دورية نيجيرية ونُزع سلاح أفرادها وتم الاستيلاء على ناقلة الأفراد والجند المصفحة 'دون مواجهة أي شكل من أشكال المقاومة'. وخلصت مراجعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لعام ٢٠١٤ أن معدلات القدرة على الخدمة بالنسبة الى المعدات والتجهيزات الرئيسية مثل ناقلات الأفراد والجند المصفحة، كانت أقل من ٩٠ ٪ لعشرين وحدة عسكرية من أصل الوحدات العسكرية البالغ عددها ٢٧ والتي نُشرت منذ عام ٢٠١٣، وبالنسبة لخمس من الوحدات كانت تلك المعدلات تقل عن نسبة ٤٤ ٪ (مجلس الأمن، 2014c، الفقرة ٣٢). وفي حالات أخرى، أفيد بأن ثمة نقص في الأسلحة الثقيلة أو أنها في حالة رديئة. وبالمثل، فقد وجد من بين وحدات الشرطة التي يبلغ عددها ١٧، أن خمس وحدات منها:

دون مستوى المتطلبات العملياتيّة والتنفيذية: بلغ معدل قدرة الخدمة لواحدة من ناقلات الأفراد والجنود المصفحة نسبة ٥٠٪، بينما معدل قدرة خدمة الأخرى ٢٠ ٪، وكان لدى ثلاث وحدات منها معدل قدرة خدمة يبلغ الصفر ٪ (مجلس الأمن، 2014c، الفقرة ٣٢).

لا تنفرد بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بهذا الوضع بأي شكل من الأشكال. فلقد ابتليت البعثات التي يقودها الإتحاد الأفريقي في دارفور بمستويات متدنية لقدرة الخدمة (والتي عانت كذلك من نقص حاد في التسلح)، مما أضعف من قدرتها على حماية أصول موجوداتها بفعالية.

وإلى جانب الإفتقار إلى الذخائر، واجهت قوات حفظ السلام العاملة في السودان تحدياتٍ إدارية ومالية كان لها كبير الأثر على العمليات والروح المعنوية للقوات. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧ أفادت التقارير بأن قاعدة بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، الموجودة في أبيشي، كانت تفتقر إلى خطوط الإتصالات (التي عرقلها عدم وجود اتصال بشبكة الإنترنت) وأنها إضطرت إلى الإعتماد على النفاذ إلى خدمة الإتصالات التي وفرتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو القوات الفرنسية المحلية. كما أنه لم يكن في حوزتها سوى ثماني مركبات عاملة، مع قدر قليل من قطع الغيار، وتعين عليها التغلب على عقبات تشغيلية أخرى مثل تحطم وتوقف المولدات، وسبل الدعم الطبي غير الكافية، والنقص المزمن في الأموال. وأدى التأخر في دفع المستحقات إلى أفراد قوات حفظ السلام في بعثات الإتحاد الأفريقي في السودان إلى التأثير سلباً على الروح المعنوية. ففي إحدى الحالات، لم تتلقى القوات مستحقات الإقامة المخصصة لبعثتها لمدة ستة أشهر (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

التحديات على المستوى التكتيكي

تواجه عمليات حفظ السلام على المستوى التكتيكي تحديات في الإدارة اليومية لعملياتها على الأرض. وغالباً ما تواجه قوات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان جماعات ذات تسليح جيد إن لم تكن تفوقها تسلحاً. وتقيّد أوجه القصور من الإمكانات العملياتية لوحدات قوات حفظ السلام والدوريات العاملة في السودان وجنوب السودان بشكل حاد حركة القوات، وفعاليتها، وقدرتها على ردع الهجمات (مجلس الأمن، 2014c، الصفحتان ٨–٩). ولطالما إعتُبرت قوات حفظ السلام لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أنها تقل من حيث العدد والتزود بالسلاح عن الجماعات المسلحة التي لديها إمكانية الحصول على قدر أكبر من القوة النارية والأسلحة المتطورة بسبب التحديات التشغيلية التي أصابت البعثة (Luqman & Omede, 2012; Mansaray, 2009). فكان في حوزة قوات 'الجنجويد' على سبيل المثال، أسلحة تضمنت مدافع رشاشة ثقيلة من طراز NSV عيار 12,7×108 ملم محمولة على شاحنات وقاذفات صواريخ متعددة من طراز Sakr-30 عيار ١٢٢ ملم (Feldman, 2008، صفحة ٢٦٩). كما قال الجنرال نيافومبا Nyamvumba قائد بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في مقابلة أجريت معه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، إن غالبية الإصابات والخسائر

التي تكبدتها قوات حفظ السلام في السودان كانت ناجمة عن الكمائن، التي يصعب بوجه خاص مجابهتها (عبد الرحمن Abdulrahman, 2013).

ومن أجل تسيير دوريات الحراسة للبعثة، يتعين أن يكون لدى قوات حفظ السلام معرفة أكبر بالديناميات المحلية. وحسبما أعلنه الجنرال نيامفومبا فإنه يتعين على قوات حفظ السلام قبل دخولها إلى مناطق تمر بنزاعات قبلية، أن تكون ملمّة بالتركيبة العرقية للسكان في المنطقة، وبالقيادة القبلية، وبأوجه التعارض مع المجموعات العرقية الأخرى في الجوار (Abdulrahman,2013). فهذه المعلومات كفيلة بأن تجعلهم قادرين على الإستجابة التكتيكية بشكل أفضل في الميدان وكفيلة كذلك بإتاحة المجال لإتخاذ إجراءات تحول دون حدوث عمليات تسريب (من خلال تكييف حجم أو سلاح الدوريات).

تقيم التوترات السياسية التي تقع مع الحكومة المضيفة حواجز في وجه إنتشار أو إستيراد الإمدادات اللوجستية في الوقت المناسب، بما في ذلك الأسلحة، مما يعرقل بشدة قدرة قوات حفظ السلام على أداء واجباتها. ففي بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، سُمح لـ ١٠٥ من ناقلات الأفراد والجند المصفحة التي وهبتها الحكومة الكندية في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بالدخول إلى دارفور فقط بعد مقتل أربعة من أفراد قوات حفظ السلام النيجيرية الذين كانوا يتنقلون بمركبات خفيفة على أيدي جيش تحرير السودان في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (كما عُثر على جثتي إثنين من أفراد حفظ السلام المفقودين)؛ وكانت ناقلات الأفراد والجند المصفحة قد وصلت إلى قوات حفظ السلام في شهر كانون الأول/ديسمبر (Gelot, 2014،الصفحتان ١٢٠–١٢١). واستنتج تقرير أعده الأمين العام في عام ٢٠١٤ يستعرض فيه التحديات التي تواجه بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أن التأخر في إجراءات التخليص الجمركي للمعدات المملوكة للوحدات عملت على زيادة 'ارباك القوة بعرقلة إنتشار الوحدات واستحداث ثغرات في تشكيلة القوة' (مجلس الأمن، 2014c، الفقرة ٢٩). وأضاف التقرير أنه اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٤ 'كانت إجراءات التخليص معلقة منذ تموز/يوليو ٢٠١٣ بالنسبة لوحدات المشاة الإحتياطية وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ لوحدة مروحيات الخدمات العسكرية' (مجلس الأمن، 2014c، الفقرة ٢٩). وفي الحالة المتعلقة بجنوب السودان أيضاً، أدت التوترات القائمة بين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إلى عمليات تأخير بل وحتى إلى وقف توزيع المواد الموجهة نحو قوات حفظ السلام والتي كان منشأها ميناء بورتسودان، مما زاد الوضع تعقيداً (Boutellis & Smith, 2014، صفحة ٩).

وارتبط النقص في المعدات أو عدم كفايتها بهجمات أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في الأرواح، فضلاً عن إجتياح موقعين للفرق، أحدهما أثناء وجود بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان في عام ٢٠٠٧ والآخر في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في عام ٢٠١٣. وفيما يتعلق بالهجوم على بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان في معسكر قاعدة حسكنيتة عام ٢٠٠٧، أفادت التقارير بأن ذخائر قوات حفظ السلام نفذت بعد هجوم متواصل شنّه أكثر من ١٠٠٠ من المتمردين في جيش تحرير السودان المسلحين بقاذفات قنابل صاروخية (RPG) وناقلات أفراد وجند مصفحة (Washington post, 2007). وصرّح الجنرال أغواي، قائد قوة الإتحاد الأفريقي بما يلي: 'نحن [قوات حفظ السلام] لم يعد في

حوزتنا ما للجماعات الأخرى من أسلحة كما أنها تفوقنا من حيث العدد، ولذلك من السهل أن نتعرض للإجتياح بسرعة فائقة' (سودان تريبيون، ٢٠٠٧). وعانت بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان العديد من مواطن الضعف العملياتية، بدءاً بالأفراد والأسلحة وحتى النقص في مركبات النقل (منظمة العفو الدولية، ISS;2007 محطة الفضاء الدولية، ٢٠٠٧). كما ذُكر أن النقص الماثل في الدعم الجوي وفي الإمكانات الجوية كان السبب في عدم قدرة بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على صدّ هجوم وقع في ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨، مما أدى إلى مقتل سبعة من أفراد قوات حفظ السلام (مجلس الأمن، 2008b، الفقرة ٣٨). وفي خضم أعمال العنف التي تأججت في جنوب السودان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تم اجتياح قاعدة أكوبو من قبل أكثر من ٢٠٠٠ من شباب قبيلة النوير الذين كانوا يستهدفون قبيلة الدينكا الذين اتخذوا من القاعدة ملاذاً لهم، فطغى المجتاحون من النوير بذلك على قوات حفظ السلام البالغ عددها ٤٥ (Goldberg, 2013). ولا بد من الإشارة إلى أن فشل الأمم المتحدة في ضمان أمن قواعدها في أكوبو وبور في الأزمة التي حدثت مؤخراً، ساهمت في لفت الإنتباه إلى إفتقار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إلى القدرة العملياتية للإضطلاع بولايتها من حيث الأفراد والسلاح (Hutton, 2014).

يمكن للنقص في العتاد والمعدات العسكرية ألا يعرقل فقط بل وأن يمنع تنفيذ العمليات على الأرض. ولقد طرح المراقبون الشكوك حول غياب قوات حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان من شوارع جوبا خلال الأيام الأولى من الصراع العرقي. وأعلن مصدر تابع لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان 'أن [قوات حفظ السلام] قد تتعرض لفقدان "ذخائرها وأسلحتها وتراجع عددها" عن أعداد الجماعات الأخرى إذا حاولت التدخل في القتال الدائر بين الجماعات المتنافسة' (Goldberg, 2013). ويكشف هذا المثال المهمة العسيرة لتحقيق التوازن التي يتحتم على قوات حفظ السلام الإضطلاع بها وذلك بين النهوض بمسئولية ولايتها ومسؤولية توفير الحماية، وتفادي وقوع الخسائر والإصابات التي ستعمل على ثني البلدان المساهمة بالقوات العسكرية عن تخصيص المزيد من القوات على الأرض. وفوق ذلك فإن الموارد الشحيحة تؤثر في تنفيذ العمليات اليومية. وذكر تقرير أعده الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ حول بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أن القسم الأكبر من القدرات الهندسية للبعثة توفره خمس شركات هندسية عسكرية تحملت ما يفوق إمكاناتها إلى حد كبير (مجلس الأمن، 2014b، الفقرة ٦٤).

حوادث التسريب

هجمات على قوات حفظ السلام

بالرغم من الحظر المفروض بموجب القانون الإنساني الدولي، فإن أفراد عمليات حفظ السلام كثيراً ما يتعرضون لهجمات؛[٦٤] وظل الحال كذلك بالنسبة لأولئك العاملين في بعثات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان. فحتى نيسان/أبريل ٢٠١٥، كان أكثر من ٧٠٠ فرد من ذوي الخوذات الزرقاء قد لقوا مصرعهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي يتجاوز عددها

الـ ٦٠ عملية التي أذن بقيامها منذ عام ١٩٤٨ (UN DPKO, 2015c) نتيجة أعمال إجرامية.[٦٥] وقد عمل ما يزيد عن ٨٠ من هؤلاء الـ٧٠٠ في بعثة الأمم المتحدة في السودان أو بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أو قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي، أو بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (UN DPKO, 2015d).[٦٦] وقتل أكثر من ٢٥ فرداً من ذوي الخوذات الخضراء من جراء أعمال عدوانية جرت في بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان، أو بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان أو في بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

الصندوق ٣ **مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة: محاولة فهم البيانات المتفرقة وغير المكتملة**

لا ترمي مجموعة البيانات المتعلقة بالتسريب في عمليات حفظ السلام إلى أن تكون عامة أو شاملة. وحين تكون البيانات متناقضة (لمصدرين أو أكثر روايات مختلفة عن الحادثة ذاتها)، تُعطى الأولوية للمصادر ذات الموثوقية الأعلى والمحتوية على معلومات أكثر اكتمالاً. ولا يُقصد بمجموعة البيانات هذه أن تقدم رواية متناسقة للهجمات التي تُشن على قوات حفظ السلام وتخلص إلى إستنتاجات عن حالات التسريب، وإنما تهدف بالأحرى إلى تعميق فهم الحالات والظروف التي تم في إطارها التسريب، ومدى ونطاق الخسائر في الأرواح والعتاد والمعدات العسكرية التي وقعت.

نوع المصدر	مدى التوافر	المصادر
تقارير الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، والنشرات الإعلامية والتحديثات	مصادر عامة تُستقى منها البيانات	وثائق مجلس الأمن، ووثائق إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (UN DPKO)، وتقارير مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدى الأمم المتحدة (OIOS)، وثائق الاتحاد الافريقي وتقارير فريق خبراء الأمم المتحدة بشأن فرض الحظر، والنشرات الإعلامية للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي، ووثائق مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNCHR)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
تقارير وسائل الإعلام	مصادر عامة تُستقى منها البيانات	الصحافة المحلية والإقليمية والدولية (BBC، AFP، رويترز، سودان تريبيون)
المصادر الأكاديمية	مصادر عامة تُستقى منها البيانات	كتب وتقارير أكاديمية وضعها علماء وخبراء في مجال حفظ السلام
المدونات الإلكترونية ومصادر الإنترنت	مصادر عامة تُستقى منها البيانات	المدونات الإلكترونية للخبراء التي كتبها محللون أو عاملون سابقون من قوات حفظ السلام/القوات العسكرية ممن لديهم تجربة مباشرة؛ أوراق من جهات أكاديميّة أو منظمات عسكرية تعمل في مجال حفظ السلام في السودان/جنوب السودان
المقابلات التي أجريت مع المطلعين الأساسيين على بواطن الأمور	ليست متاحة بشكل معلن	مقابلات تُجرى مع مطلعين أساسيين على بواطن الأمور (أكثر من ١٠٠ مقابلة أجريت منذ عام ٢٠٠٨، ومعظمها تم خلال الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥، بما في ذلك ما أجري في أكرا وأديس أبابا وبرلين وكيب تاون وجنيف وجوس وجوبا وكيغالي ونيروبي ونيويورك، وواشنطن العاصمة).

ولقد وثّقت دراسة المسح أكثر من ١٠٠ هجوم تعرض له ذوي الخوذات الزرقاء والخضراء في ٥ من بعثات الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السبع في السودان وجنوب السودان خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤. وكانت بعثتا اللجنة الحكومية للتنمية (IGAD) وهما: (الفريق المعني بالتحقق والرصد VMT وآلية الرصد والتحقق MVM)، واللجنة العسكرية المشتركة وفريق رصد الحماية المدنية، بعثات غير مسلحة، وبالتالي لم تفقد أسلحة أو ذخائر. (ووفقاً لقائد قوة اللجنة العسكرية المشتركة، فقد سُمح بنشر البعثة بسلاحها وذخائرها، لكنه اختار عدم فعل ذلك.)[٦٧] ويرد وصف مقتضب لهذه الحوادث في الملحق (ب). وينبغي إعتبار هذه القائمة مؤشراً للتحديات التي تواجه قوات حفظ السلام وليس قائمة شاملة لها. أما سجل الأحداث فيستند إلى مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (انظر الصندوق ٣)، الذي يمثل تجميعاً للمعطيات المتعلقة بالهجمات على ذوي الخوذات الزرقاء والخضراء التي أسفرت عن خسائر مادية محتملة أو مثبتة، كما يستند إلى مجموعة متنوعة من البيانات المستمدة من مصادر عامة (من قبيل التقارير الرسمية للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي والهيئات التابعة لها، وتقارير وسائل الإعلام، والبحوث الأكاديمية)، فضلاً عن البيانات الأصلية المأخوذة من مقابلات أجريت مع أفراد من المطلعين الأساسيين على بواطن الأمور.

لا تسفر جميع الهجمات عن خسائر في العتاد والمعدات العسكرية، وحينما تؤخذ معدات فإن ذلك لا يعني أنها تشتمل على الدوام على أسلحة وذخائر. وتشمل المعدات غير القاتلة أجهزة الإتصالات، والمركبات، والوقود، والزي الرسمي. وتركز هذه الورقة على فقدان الأسلحة والذخائر، لكنها تتطرق إلى ذكر مواد أخرى وإن لم يكن ذلك بطريقة منهجية.

لا يُفسر فقدان الأسلحة أو الذخائر بشكل آلي بأنه حادث تسريب. ففي بعض الحالات تُفقد الأسلحة في ظروفٍ تجعلها غير صالحة للإستعمال أو من غير المحتمل إعادة تدويرها. ففي ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢، على سبيل المثال، غرقت قوات حفظ السلام من الكتيبة الرواندية في ظروفٍ غامضة، مما أسفر عن فقدان ١ مدفع رشاش متوسط، و١ رشاس صغير جداً، وسلسلتين تحتوي الواحدة منهما على ٥٠٠ طلقة من طلقات ذخائر رشاشات أو مدافع رشاشة. وعلى نحو مماثل، تعرض للغرق في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٢، ثلاثة من أفراد قوات حفظ السلام التنزانيين وهم في طريقهم إلى ميستيراي، على بعد ٥٠ كلم من الجنينة، حين علقت ناقلة الأفراد والجند المصفحة في نهر فائض. ووفقاً لبيانات شخص مطلع ، لم تتم إستعادة ما كان في حوزتهم من عتاد ومعدات عسكرية – وهي عدد قليل من البنادق الهجومية من طراز AK، وذخائر مصاحبة لها ذات عيار صغير. وفي هذه الحالة، وبما أن فقدان الأسلحة لم يؤدي بوضوح إلى تملك أو إستخدام لها غير مصرح به من قبل جهة فاعلة أخرى (بحسب التعريف المستخدم في هذه الورقة) فإن ما حدث لا يُعتبر مستكملاً الأهلية التي تجعله حالة من حالات التسريب.

تُسجل عمليات التسريب 'ضيقة النطاق' في مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، لكنها لم تستخدم في التحليل الجاري. ويُقصد 'بضيق النطاق' الحادثة التي يتم فيها فقدان تسع قطع من الأسلحة أو أقل، أو ما يقل عن ٥٠٠ طلقة ذخيرة. وقد تم توثيق نحو ٤٠ حالة من حالات تسريب الأسلحة

الصندوق ٤ **عشرة أسابيع في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID: ماذا تعني الهجمات صغيرة النطاق على قوات حفظ السلام**

تؤكد الحوادث الأربع التي وقعت خلال فترة عشرة أسابيع البيئة الشائكة التي تواجه قوات حفظ السلام وما تتكبّده من خسائر في العتاد والمعدات العسكرية بشكل متكرر. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، تعرض تسعة من أفراد قوات حفظ السلام من جنوب أفريقيا كانوا يقومون بحراسة مستجمع ماء على مقربة من كُتُم إلى هجوم. وقُتل أحدهم كما أصيب آخر بجروح، وتم سلب رشاش خفيف و ٢٠٠ طلقة ذخيرة. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر تعرضت دورية نيجيرية لكمين في نقطة تقع بين معسكرها والجنينة وتم الإستيلاء على مركبة واحدة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر قُتل عنصر من عناصر قوات حفظ السلام أثناء وجوده في دورية مع عناصر أخرى قرب الفاشر. وتمت مصادرة بندقية هجومية من طراز AK والإستيلاء على مركبة غير محددة النوع في تلك الحادثة. وبعد ذلك بأيام قليلة، وفي ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، خُطفت مركبة تُقل ستة أفراد من الوحدة النيجيرية. وتم الاستيلاء أثناء هذه الحادثة على ثلاث بنادق هجومية و ١٨٠ طلقة ذخيرة.

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥)

والذخائر والمركبات في مجموعة البيانات الحالية. ومع أن كمية المواد والمعدات التي تم فقدانها ليست كبيرة فإنها قد تكون كمية لا يستهان بها نظراً لوتيرة الهجمات. وخلال الفترة الواقعة بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على سبيل المثال، تعرضت بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لسلسلة من حوادث كهذه (انظر الصندوق ٤). وكثيراً ما تحدث سرقات انتهازية لمركبات بشكل متكرر على مقربة من قواعد أو مخيمات لاجئين حيث تتمركز بعثات حفظ السلام. ففي ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ على سبيل المثال، تم الإستيلاء على مركبة تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان عند مدخل مجمّع خاص بالإتحاد الأفريقي في نيالا (مجلس الأمن، 2007c، الفقرة ٥).

ويركز هذا التحليل على خسائر كبيرة – 'أو ملحوظة' – تنجم عن هجمات تعرضت لها قوات حفظ السلام أو معداتها العسكرية. وتتضمن إحدى الحوادث البارزة لأغراض هذه الورقة، مصادرة أو فقدان عشر قطع من الأسلحة أو أكثر أو ٥٠٠ طلقة أو أكثر من طلقات الذخائر. كما تجري دراسة المسح بعد ذلك تمييزاً بين ثلاثة أنواع – أو ثلاث فئات – من الحوادث البارزة وفقاً لعدد قطع الأسلحة وكميات الذخائر التي تم الاستيلاء عليها أثناء حادثة فردية واحدة: الفئة الأولى (١٠–٤٩ قطعة سلاح أو ٥٠٠ –٢٤٩٩ طلقة ذخيرة)؛ الفئة الثانية (٥٠–٩٩ قطعة سلاح أو ٢٥٠٠– ٤٩٩٩ طلقة ذخيرة)؛ والفئة الثالثة (أكثر من ١٠٠ من قطع الأسلحة أو أكثر من ٥٠٠٠ طلقة ذخيرة). ويكفي الإيفاء بأحد الشرطين للحصول على أهلية الإنتماء إلى فئة معينة. وحين يتم استيفاء معايير تغطي عتبتي الأسلحة والذخائر، فإن التصنيف يصبح مقابلاً للفئة الأعلى من بين الفئتين. وبناء على ذلك، فإن حادثة تتضمن ٢٥ قطعة سلاح و٣٠٠٠ طلقة ذخيرة ستشكل حادثة من الفئة الثانية.

وتُدوّن هذه الورقة ٢٢ حادثة من حوادث التسريب البارزة (انظر الخريطة ٣). ويتفاوت التمركز الجغرافي لحوادث التسريب البارزة، إذ توجد غالبية الحوادث الموثقة في شمال وجنوب دارفور، وبدرجة

الخريطة ٣ **حوادث بارزة لتسريب الأسلحة والذخيرة من بعثات الاتحاد الأفريقي وبعثات الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان، ٢٠٠٥-٢٠١٤**

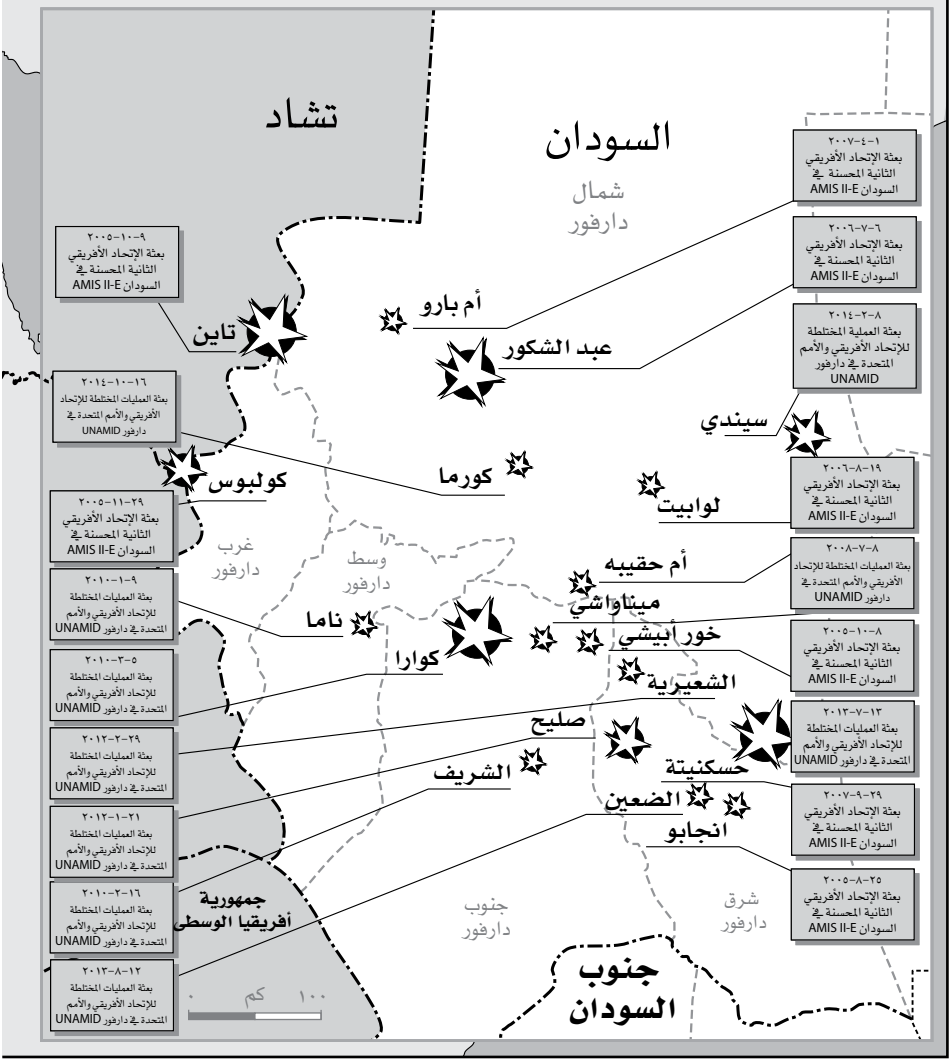

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة بالاستناد إلى التقييمات التي أجريت في حزيران/يونيه ٢٠١٥. أما أنواع الفئات وأسماء الأماكن فتستند أحياناً إلى إفتراضات أو تقوم على تقديرات تقريبية. انظر الملحق (ب) لمزيد من التفاصيل

الصندوق ٥ **القرار بتوخي الحذر: خمس 'حوادث بارزة' إضافية محتملة**

- **٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (جيرجيرا، غرب دارفور):** تعرضت وحدة سنغالية مؤلفة من ٣٠ فرداً من قوات حفظ السلام لكمين في جيرجيرا، على بعد ٢٠ كلم من كولبوس، أثناء عودتها من مصاحبة بعثة ذات مهمة. وأسفر الهجوم الوحشي عن مقتل جندي واحد وإصابة عشرة جنود بجروح. ولم تورد النشرة الإعلامية لبعثة الأمم المتحدة في السودان ووسائل الإعلام أيّ إشارة إلى الاستيلاء على معدات عسكرية. ومع ذلك فإنها أوردت أن هذا هو الكمين الثاني الذي تتعرض له قوة لحفظ السلام تابعة للإتحاد الأفريقي بعد الهجوم الذي حدث في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، والذي أصيب فيه أربعة جنود سنغاليون بجروح، وهي حادثة تبين بعد إجراء المزيد من التحقيقات بأنها حادثة تسريب من الفئة الثانية. وبالنظر إلى العنف المتبادل، فإن الأسئلة تظل قائمة بشأن ما إذا كان المهاجمون قد تمكنوا من الاستيلاء على أسلحة أو ذخائر أو مركبات من القافلة.
- **١٠ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ (كوبي، شمال دارفور):** تعرضت وحدة رواندية لكمين حين كانت تقوم بدورياتها على مقربة من مستجمع ماء في كوبي. وقُتل أحد أفراد قوات السلام وأصيب إثنان بجروح أثناء الهجوم، وأفيد بأنه تم الاستيلاء على مركبة واحدة. وبالرغم من عدم وجود معلومات عن الأسلحة أو المعدات الأخرى ذات الصلة بالحادث، إلا أن الإستيلاء على مركبة يثير أسئلة بشأن ما إذا كان قد تم إستيلاء على أي معدات عسكرية أخرى وما إذا كانت المركبة مجهزة بأسلحة أو ما إذا كان بداخلها أي ذخائر.
- **١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ (شيغيغ توفا، شمال دارفور):** جرى حصار دورية تابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مؤلفة من قوات سنغالية قوامها ٥٠ فرداً، وثلاثة من مستشاري الشرطة، وإثنين من المساعدين اللغويين، لمدة يومين تقريباً من قبل أكثر من ١٠٠ من قوات حركة العدل والمساواة JEM. وبالرغم من إطلاق سراح القوات بعد اليوم الأول، إلا أنها رفضت المغادرة من دون مستشاري الشرطة والمترجمين الفوريين. وفي اليوم الثاني وبعد إجراء مفاوضات مكثفة ووصول تعزيزات، سُمح للأفراد ال ٥٥ بالرحيل. لكن ما ظل مجهولاً حول الرواية، هو ما إذا كان قد تم نزع السلاح من القوات أيضاً أثناء إحتجازها ، وإن كان قد تم ذلك، فماذا كان مصير العتاد والمعدات العسكرية بعد أن رُفع الحصار.
- **٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (الجنينة، غرب دارفور):** إنتقل ثلاثون فرداً من جنود المشاة النيجيريين إلى الجنينة براً من أجل تسليم ناقلة أفراد وجند مصفحة. وما فهم من دراسة المسح هو أن ناقلة الأفراد والجند المصفحة تم تسليمها بنجاح ودون وقوع حوادث. وفي طريق العودة، تعرضت قوات حفظ السلام لهجوم. ومن غير الواضح عدد المركبات والقوات التي شاركت في العملية. لكن المعروف هو أن ١٢ من أفراد بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أصيبوا بجروح ولقي أربعة منهم مصرعهم. وفي غضون ٣٠ دقيقة وصل إلى مكان الحادث فريق من النيجيريين لمساعدة المصابين. بيد أنه ليس من الواضح ما إذا كان المهاجمون قد استولوا على أية معدات عسكرية.
- **١٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٤ (غارابشي، جنوب دارفور):** بحسب ما ورد في صحيفة سودان تريبيون الالكترونية، قامت مجموعة مسلحة مجهولة الهوية بنصب كمين لإثنتين من المركبات العسكرية التابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وذلك في مقاطعة ناتيجا، القريبة من غارابشي. وذكرت التقارير إن قوات حفظ السلام جُردت من ممتلكاتها ومتعلقاتها بما في ذلك أسلحتها بينما تم اختطاف مركبتين. وقدمت الصحيفة قدراً قليلاً من التفاصيل (دون التطرق إلى عدد أفراد قوات حفظ السلام أو جنسياتهم)، لكن من المثير أنها ذكرت أن الحادثة كانت 'مشابهة للكمين' الذي تعرضت له بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ في قرية كوارا على مقربة من جبل مرّة، والتي تحددها دراسة المسح بأنها حادثة بارزة من حوادث الفئة الثالثة.

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

أقل في غرب دارفور. ولقد جرت في جنوب السودان حوادث لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة وقعت في إطار بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان.

لا تُوثق جميع الحوادث بصورة تامة. وتُطرح بعض الإفتراضات حين لا توفر التقارير تفاصيل ولا تستطيع المصادر الرسمية توفير المعلومات المطلوبة. ففي كل حالة من الحالات، يتم التمييز بوضوح بين الأعداد القائمة على الإفتراضات والأخرى المستندة إلى التقارير. وفي كل حالة، تسعى الإفتراضات إلى التقليل إلى أدنى حد من نطاق الخسائر – في حدود المعقول – وتوخي الحذر.[٦٨] وبالفعل، اختارت دراسة المسح أن لا تطرح إفتراضات بشأن حوادث عدة قد تشكل حوادث بارزة، لكنها ليست من بين الحوادث الـ ٢٢ المدرجة أدناه (انظر الصندوق ٥ للتعرف على خمسة من هذه الأمثلة).

لتقديم صورة شاملة عن عمليات التسريب، تم تنظيم التحليل العملي لحوادث بارزة في ثلاثة أجزاء فرعية، وفقاً لهيئات البعثات المختصة بالمصادقة.

حوادث بارزة في بعثات يقودها الإتحاد الأفريقي

واجهت بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة سلسلة من حوادث التسريب البارزة بأحجام مختلفة أثناء عملياتها في دارفور (انظر الجدول ٣). وتوثق مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة ثماني حوادث بارزة، وقعت خمس منها في شمال دارفور، وهي تتفاوت من حوادث تسريب من الفئة الأولى إلى حوادث تسريب من الفئة الثالثة.

شهد عام ٢٠٠٥ سلسلة من الهجمات الملحوظة على قوات حفظ السلام أسفرت عن تسريب عتاد ومعدات عسكرية. وجرت الحادثة الأولى في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بالقرب من أنجابو، شرق دارفور، حين هاجم مسلحون دورية تابعة للقوات. وزُعم أنه قد تم الاستيلاء على بندقية هجومية، وحسب تقديرنا فإن ٥٠٠ طلقة ذخيرة قد أخذت أيضاً. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفي الطريق الممتد من ميناواشي إلى خور أبيشي المشهور بانتشار اللصوص وقطاع الطرق فيه، مرّت دورية أثناء عودتها إلى القاعدة بمركبتين قُتل سائقيهما على أيدي ٢٠ من قطاع الطرق المسلحين ببنادق من طراز AK. وتلى ذلك تبادل لإطلاق النار أدى إلى مقتل ستة من أفراد قوات حفظ السلام (إثنان قتلا على الفور وفُقد إثنان ثم عُثر عليهما مقتولين في وقت لاحق) وإصابة أربعة منهم بجروح. وصادر المهاجمون ست بنادق من طراز AK ورشاشاً للاستخدام في أغراض عامة، من قوات حفظ السلام، وبنادق لفردين مفقودين من أفراد قوات حفظ السلام، الذين وجدوا مقتولين على بعد ٦٠٠ متر من موقع الهجوم. أما كميات الذخائر التي تم الاستيلاء عليها فلا تزال غير واضحة، بيد أن تقديراتنا تقول أنها تتراوح بين ٢٥٠ و ٦٠٠ طلقة ذخيرة. وفي عام ٢٠٠٥ أيضاً تعرضت قوات حفظ السلام في كولبوس في غرب دارفور إلى هجوم وذلك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ حين نصب مجهولون كميناً لدورية تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أثناء عودتها من مهمة تحقيق. وأصيب خمسة عناصر من قوات حفظ السلام بجروح من جراء الهجوم ولاذ المهاجمون بالفرار إلى تشاد القريبة من الموقع وفي حوزتهم ٩ بنادق من

طراز M16، ومسدس ذاتي التحميل والتعبئة، ورشاش واحد من طراز M60، فضلاً عن مركبة تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان (سودان تريبيون، 2005b).

تعرضت بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أيضاً إلى حادثة أكثر أهمية في تاين بشمال دارفور، وذلك في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ووفقاً لمقابلة أجريت مع مطلعين أساسيين ، فإن دورية مؤلفة من ١٨ من القوات السنغالية غادرت تاين (في القطاع ٥) ذلك الصباح باتجاه نانا. وتم اختطاف أفرادها في الطريق من قبل جنود من حركة العدل والمساواة أو الحركة الوطنية للمصالحة والتنمية (NMRD)، وتم فصل قائد الفريق والمترجم الفوري الخاص به عن المجموعة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، ذهب ٢٠ من أفراد القوات السنغالية لإنقاذهم لكنهم إعتقلوا أيضاً. ونُزع سلاح القوات السنغالية البالغ عدد أفرادها ٣٨ وتم الاستيلاء على ست مركبات أيضاً. وأفرج عن قوات حفظ السلام في اليوم التالي مجردين من الأسلحة التي لم تُسترد لاحقاً، مع العلم بأن ثلاث من المركبات الست قد إستعيدت في وقت لاحق. وبالرغم من عدم توفر أرقام رسمية للخسائر المسجلة، إستناداً إلى أنماط الإنتشار والبيانات المتعلقة بالمقابلات، فإن تقديراتنا تقول بأنه تم الإستيلاء على مسدس ذاتي التحميل والتعبئة، و ٣٨ بندقية هجومية، و ١٠ رشاشات، و ٥ أسلحة مضادة للدبابات، وأكثر من ٧٠٠٠ طلقة ذخيرة (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

في حادثة أخرى وقعت في ٦ تموز/يونيو ٢٠٠٦، يمكن تصنيفها على أنها من الفئة الثالثة، تعرضت قافلة تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، كانت ترافق شاحنتين لنقل الوقود إلى أنابيجي، للخطف ونزع السلاح من قبل ٤٥ فرداً من الميلشيات المسلحة التابعة لجيش تحرير السودان. وكانت الدورية مكونة من ٣٧ فرداً من القوات، وسائقين إثنين من شركة المحيط الهادئ للمعماريين والمهندسين (PAE)، ومترجم فوري واحد، وشاحنتين لنقل الوقود تابعتين لشركة المحيط الهادئ للمعماريين والمهندسين و ٤ مركبات. واستولى المهاجمون على ٣٨ بندقية وأخذوا شاحنتين لنقل الوقود، فضلاً عن ٤ مركبات تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان. وحسب تقديراتنا، فإنه بالإضافة إلى ذلك، صادر المهاجمون مسدساً ذاتي التعبئة والتحميل، و ٩ رشاشات، وعدداً من الأسلحة المضادة للدبابات، وأكثر من ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة (ReliefWeb، ٢٠٠٦؛ مجلس الأمن، 2006c، المرفق الثالث).

وفي عام ٢٠٠٧، نجحت قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان في التصدي للكثير من الهجمات، أسفر بعضها عن عمليات تسريب واسعة النطاق، في حين لم تتكبّد أخرى أية خسائر في المعدات. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تعرضت وحدة تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان لكمين من قبل مسلحين مجهولي الهوية أثناء قيامهم بحراسة مستجمع ماء في أم بارو، على بعد ٢٢٠ كلم من الفاشر شمال دارفور (بعثة الأمم المتحدة في السودان، ٢٠٠٧ ، صفحة ١). وقُتل خمسة من أفراد قوات حفظ السلام السنغاليين وتم الإستيلاء على العتاد والمعدات العسكرية. وإستولى المهاجمون على سيارة من نوع تويوتا لاند كروزر منصوب عليها مدفع رشاش، وقاذفة القنابل اليدوية من نوع M203، وبندقية هجومية من طراز M16، وكذلك ذخائر مجمعة متنوعة تُقدّر بما يزيد عن ٥٠٠ طلقة ذخيرة. تعرضت بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة للعديد

الجدول ٣ **حوادث التسريب البارزة في بعثة الاتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان** AMIS II-E، **٢٠٠٧-٢٠٠٥**

التاريخ	الموقع	المعدات العسكرية المفقودة (الأحرف المائلة = تقديرات) *	التصنيف
٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥	أنجابو، شرق دارفور	بندقية هجومية واحدة، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	ميناواشي، جنوب دارفور	٨ بنادق هجومية، رشاش واحد، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥	تاين، شمال دارفور	مسدس ذاتي التعبئة والتحميل، ٣٨ بندقية هجومية، ١٠ رشاشات، ٥ أسلحة مضادة للدبابات، أكثر من ٧٠٠٠ طلقة ذخيرة، ٦ مركبات	الفئة الثالثة
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	كولبوس، غرب دارفور	مسدس ذاتي التعبئة والتحميل، ٩ بنادق هجومية، رشاش واحد، أكثر من ٢٥٠٠ طلقة ذخيرة، مركبة واحدة	الفئة الثانية
٦ تموز/يونيو ٢٠٠٦	عبد الشكور، شمال دارفور	مسدس ذاتي التعبئة والتحميل، ٣٨ بندقية هجومية، ٩ رشاشات، أسلحة مضادة للدبابات، أكثر من ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة، ٤ مركبات، شاحنتان لنقل الوقود	الفئة الثالثة
١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦	لوابيت، شمال دارفور	٧ بنادق هجومية ، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	أم بارو، شمال دارفور	١ بندقية هجومية، ١ رشاش، قاذفة للقنابل اليدوية أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	حسكنيتة، شمال دارفور **	٣ مسدسات ذاتية التعبئة والتحميل، أكثر من ٥٠ بندقية هجومية، ٢٤ رشاشاً، ١٨ مدفع هاون، ٢٤ من الأسلحة المضادة للدبابات أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طلقة ذخيرة، ٦ ناقلات للأفراد والجند مصفحة ١١ مركبة	الفئة الثالثة

* تستند التقديرات إلى الظروف المتعلقة بالهجمات، ومقابلات مع مطلعين أساسيين على بواطن الأمور، وإفتراضات مصاحبة أينما لا يتم الحصول على بيانات محددة. وتم استخدام الأحرف المائلة في الحالات التي تكون فيها التقديرات هي المسؤولة عن تغيير فئة الحادثة.

** حددت بعض المصادر موقع حسكنيتة في جنوب دارفور في عام ٢٠٠٧.

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

الصندوق ٦ **الهجوم على حسكنيتة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧**

كان للهجوم على معسكر قاعدة حسكنيتة صدى كبيراً بسبب جسامة الخسائر في الأرواح والإصابات (١٢قتيل من أفراد قوات حفظ السلام وإصابة ثمانية بجروح)، وحجم المعدات العسكرية التي تم تسريبها، والأهمية الإستراتيجية للهجوم (أول إجتياح لمعسكر قاعدة تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان)، وكثافة أعمال النهب والسلب والتدمير التي تلت ذلك. وزعمت بعض الشهادات التي أدلى بها الشهود أن الهجوم على حسكنيتة كان هجوماً إنتقامياً، بسبب عجز أو عدم رغبة بعثة الإتحاد الأفريقي فى التدخل بحزم لاستعادة السلام بين جيش تحرير السودان/حركة العدل والمساواة وحكومة السودان، وتحديداً بعد أن أدى قصف قرية مجاورة في ٢٩ أيلول/سبتمبر إلى مقتل عدد من المدنيين. وأشار تحقيق لاحق أجراه الإتحاد الأفريقي إلى أن الغرض الفعلي للهجوم هو سد النقص في المخزونات اللوجستية التي إستنفذت في صدامات سابقة جرت مع قوات تابعة لحكومة السودان.

وكان الهجوم دموياً بشكل خاص بالنسبة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان. ففي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، تعرض موقع حسكنيتة الذي إستضاف ١٥٧ فرداً من قوات حفظ السلام، للهجوم، وتم إجتياحه من قبل ما يتراوح بين ٣٠٠ و١٠٠٠ من عناصر قوات حركة العدل والمساواة وقوات جيش تحرير السودان على ظهر مركبات تحمل شارة حركة العدل والمساواة كانوا مسلحين ببنادق عديمة الإرتداد من عيار ١٠٦ ملم، وأسلحة مضادة للدبابات، ومدافع مضادة للطائرات (عيار ١٤،٥ملم)، وبنادق. وبلغ عدد القتلى من بين قوات حفظ السلام النيجيريين في الموقع، المسلحين ببنادق من طراز AK، ١٢ فرداً، وأصيب العديد من الآخرين بجروح في تبادل إطلاق النار الذي تلى ذلك. وقد ساهم تفوق القوة النارية للمهاجمين، وعنصر المفاجأة وتوقيت الهجوم (أثناء موعد الإفطار في رمضان) في منحهم ميزات تاكتيكية في الهجوم.

ترسم السردية المتعلقة بالهجوم صورة للمصاعب التاكتيكية والعملياتية التي واجهت قوات حفظ السلام بمجرد اختراق القاعدة. وعليه، ووفقاً لما رواه أحد شهود العيان، فإنه عند دخولها من البوابات، قامت قوات حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان بتدمير غرفة الإتصالات اللاسلكية ببندقية من عيار ١٠٦ ملم، واستولت على أجهزة الراديو الأخرى المحمولة باليد. وقد أدى هذا التحرك التاكتيكي مشفوعاً بالنقص في معدات الإتصالات في الموقع (لم يكن بالموقع سوى جهاز واحد من هواتف الثريا في حوزة مسؤول عمليات المراقبين العسكريين) أدى بحدة إلى إعاقة قدرة قوات حفظ السلام على تنسيق سبل الدفاع الخاصة بها أو طلب تعزيزات من الضعين، على بعد ٩٣ كلم. ورد عدد من أفراد قوات حفظ السلام على إطلاق النار بالمثل فيما سعى آخرون إلى الاحتماء خارج القاعدة بقوتهم النارية أو بدونها.

وكانت أعمال النهب والتخريب في معسكر قاعدة حسكنيتة ملحوظة وكذلك كميات المعدات العسكرية التي تم تسريبها في ذلك الهجوم. وبعد التغلب على آخر خطوط المقاومة في الموقع، استولى المهاجمون على مال ووقود وعلى ١٦ شاحنة، وأطعمة وعدد غير محدد من الأسلحة الصغيرة والذخائر. وبالرغم من عدم التأكد من العدد الحقيقي للأسلحة ولكميات الذخائر التي أخذت، فإن وجود حاوية منهوبة ارتفاعها ٢٠ قدماً في الموقع يوحي بأن الخسائر في المعدات العسكرية كانت فادحة. وبما أن القاعدة كانت تستضيف ١٥٧ فرداً من القوات المسلحة و ٣٠ أو أكثر من المراقبين العسكريين والموظفين الآخرين في ذلك الوقت، فإن من المحتمل أن تكون الأسلحة التي إستولى عليها المهاجمون قد شملت في معظمها بنادق (من طراز الكلاشينكوف) ومسدسات يدوية (ومعظمها من المسدسات ذاتية التعبئة والتحميل من عيار ٩ ملم)، فضلاً عن الرشاشات التي تستعملها الطواقم في المواقع وكذلك الهاونات والأسلحة المضادة للدبابات. ووفقاً لشهود عيان، فقد ذُكر أن بعض أفراد قوات حفظ السلام فروا من المعسكر بأسلحتهم في حين قام آخرون منهم بدفنها لتجنب تسليم الأسلحة إلى المتمردين. بيد أن عدداً كبيراً من قوات حفظ السلام كانوا غير مسلحين فيما تم نهب وسلب جميع أنواع الأسلحة والذخائر الأخرى الموجودة في مستودع الأسلحة الخاص بالقاعدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع يجعل من حادثة حسكنيتة حادثة تسريب من الفئة الثالثة، وذلك لأنه تم الإستيلاء على أكثر من ١٠٠ قطعة من الأسلحة وما يقدر بحوالي ١٠٠,٠٠٠ طلقة ذخيرة (بافتراض تخصيص ٥٠٠ طلقة ذخيرة لكل جندي، و ٢٠٠ طلقة ذخيرة لكل رشاش، وحوالي ١٠,٠٠٠ طلقة ذخيرة لكل مركبة تثبت فوق سطحها مدافع رشاشة). وبالإضافة إلى ذلك، تم تدمير ناقلة من ناقلات الأفراد والجند المصفحة بعد إضرام النار فيها وجعلها غير صالحة للخدمة. وبعد إنسحاب قوات حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان، استمر القرويون في مواصلة نهب القاعدة والاستيلاء على الأسرّة والأمتعة والمقاعد والمعدات محولين القاعدة إلى موقع غير صالح لإستعمال البعثات المستقبلية.

المصدر: محكمة الجنايات الدولية ICC (٢٠١٤)؛ مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥)؛ الإتحاد الأفريقي (٢٠٠٧، الفقرات ٧ و١٠ و١١).

من التحديات العملياتية والتكتيكية أدت إلى عرقلة قدرتها على التصدي لعمليات التسريب أو منع وقوعها على نحو فعال. وكان أوج ذلك قد تجسد في اجتياح قاعدة حسكنيتة في عام ٢٠٠٧، حين تم التفوق على قوات حفظ السلام من حيث العدد والقوة النارية معاً (انظر الصندوق ٦).

وإلى جانب العتاد والمعدات العسكرية، استهدفت بعض الهجمات الوقود بوجهٍ خاص. وهكذا، ففي ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، تعرضت قوة حماية تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان أثناء مرافقتها بغرض الحماية لقافلة مكونة من ٢٧ شاحنة من شاحنات نقل الوقود تملكها شركة ماثيوز للبترول إلى كمين. وأودى الهجوم بحياة إثنين من أفراد قوة حفظ السلام الرواندية بينما أصيب ثلاثة آخرون بجروح. وفي تلك الحادثة، صادر المهاجمون سبعة أنواع من الأسلحة من قوات حفظ السلام (يحتمل أن تكون بنادق هجومية)، وما يُقدّر بأكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، ومعدات وأجهزة إتصالات. وسيطروا على ١٨ ناقلة من ناقلات الوقود واختطفوا سائقيها في سياق ذلك.

حوادث بارزة في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

واجهت بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أكبر عدد تم تسجيله من الحوادث 'البارزة' للتسريب. وعلى خلاف بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان التي تضمنت كُبرى عمليات التسريب فيها نهب مخزونات البعثة، فإن الحوادث ذات النطاق الواسع في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تضمنت الدوريات وقوافل إعادة الإمداد (انظر الجدول ٤). وإضافة إلى ذلك، سجلت بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور أيضاً الكثير من حوادث التسريب ضيقة النطاق أثناء تسيير الدوريات، فضلاً عن اختطاف السيارات. وفي عام ٢٠١٣، أفادت التقارير أن البعثة كانت تقوم بتسيير حوالي ١٥٠ دورية يومياً (بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ٢٠١٣)، وهو توزيع واسع النطاق لقوات حفظ السلام المسلحة في أراضٍ غير آمنة. وكان يتم إحياناً توقيف تلك الدوريات ومهاجمتها وأحياناً تجريدها من أسلحتها وذخائرها. ومع أن عمليات الإستيلاء على الدوريات تكون في معظم الأحيان صغيرة، حيث يتم تسليم عدد قليل من الأسلحة الشخصية وخزانات ذخيرة إحتياطية، بيد أن الدوريات الكبيرة قد تفقد في بعض الأحيان أسلحة من العيار الثقيل، وأسلحة مضادة للدبابات، والعشرات من الأسلحة النارية.

ولا يشن المتمردون هجمات على بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دائماً بغرض تسريب أسلحة. ففي بعض الحالات، تكون الهجمات إستراتيجية الطابع، أو يُقصد بها الردع، أو تُستخدم كمبرر لمنع قوات حفظ السلام من النفاذ إلى مناطق لا تكون آمنة في موعد لاحق. وجادلت مصادر من داخل بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بقولها:

> في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بعد مضي أسبوع على انتشار البعثة، أطلقت القوات المسلحة السودانية النار على أول قافلة لإعادة الإمداد لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم

المتحدة في دارفور بالقرب من تاين في شمال دارفور،مما أسفر عن إصابة سائق مدني بجروح (Elbasri, 2014).

وبالرغم من أن شهود عيان ذكروا أن المهاجمين هم من القوات التابعة لحكومة السودان، إلا أن بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لم تحدد هويتهم رسمياً على أنهم تابعين لقوات الحكومة (Reeves,2008; Elbasri,2014).

بعض الهجمات التي تُشن على الدوريات تكون متعمدة وتظهر ما يدل على مؤشرات دقة في التخطيط والتنظيم. وهذا هو الإستنتاج الذي توصلت إليه لجنة بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن هجوم تعرضت له إحدى دوريات البعثة في ٨ تموز/يونيو ٢٠٠٨ على مقربة من أم حقيبة في شمال دارفور. وذكرت تقارير أن القافلة المكونة من ١٣ مركبة (بما في ذلك ناقلات الأفراد والجند المصفحة) والتي كانت تقل ٥١ عنصراً من عناصر قوات حفظ السلام الرواندية، كانت قد غادرت شنقل طوبايه باتجاه غوسا جمات وكان من المتوقع أن تقوم برحلة العودة في اليوم نفسه. وفي طريق العودة، وعلى بعد حوالي ١٢ كلم من غوسا جمات، هوجمت القافلة من قبل حوالي ٣٠٠ شخص كانوا في ٤٠ مركبة. وكان المهاجمون مدججين بالسلاح، ويحملون 'رشاشات ثقيلة، ومدافع مزدوجة السبطانة (الفوهة) مضادة للطائرات، وبنادق عديمة الإرتداد وقذائف الآر بي جي ومدافع الهاون' (مجلس الأمن، 2008c). وتمخضت المعركة التي إستغرقت نحو ساعتين عن مقتل ٧ من أفراد بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإصابة ٢٢ فرداً بجروح. كما إستولى المهاجمون على ٧ من مركبات بعثة العملية المختلطة (مركبة واحدة من نوع لاند كروزر، و ٣ مركبات قتالية مدرعة من نوع بافالو، و ٣ شاحنات صغيرة، مع العلم أن شاحنتين من الأخيرة كانتا مجهزتين بالمدافع الرشاشة الثقيلة) وبمعدات مرافقة قبل مغادرة المكان. وحسب تقديرات دراسة المسح، فإن المهاجمين تمكنوا أيضاً من الإستيلاء على ما لا يقل عن ١٠ بنادق هجومية، وعلى رشاش أو رشاشين، وما يزيد على ٥٠٠ طلقة ذخيرة.

وفي واحدة من أشرس الحوادث الدموية المتعلقة بقوات حفظ السلام لبعثة العملية المختلطة، تعرضت قافلة مكونة من ٦٣ من أفراد قوات حفظ السلام التنزانية أثناء تسييرها الروتيني لدوريات للهجوم، من قبل مجموعة مجهولة الهوية وذلك في ١٣ تموز/ يونيو ٢٠١٣ على مقربة من خور أبيشي في جنوب دارفور. ونتج عن الهجوم مقتل سبعة أفراد فيما أصيب ١٧ فرداً آخرين بجروح. ومع أن الدورية أنقذت عن طريق التعزيزات الوافدة من مواقع الفرق في خور أبيشي وميناواشي، فإن المهاجمين استولوا على كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي تحملها قوات حفظ السلام (مركز أنباء الأمم المتحدة UN News Centre, 2013a). وتوخياً لمزيد من الدقة، فإن المهاجمون استولوا على ٢٤ بندقية هجومية من طراز AK، و ٤رشاشات، ونوع واحد من الأسلحة المضادة للدبابات، وأكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة ، وما يزيد على ١٥٠ من القذائف الصاروخية عيار ٤٠ ملم. وتبعاً لذلك، طلب العسكريون التنزانيون، الذين

الجدول ٤ **حوادث التسريب البارزة في بعثة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، ٢٠١٤-٢٠٠٨**

التاريخ	الموقع	المعدات العسكرية المفقودة (الأحرف المائلة = تقديرات) *	التصنيف
٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	الأضية، غرب كردفان	أكثر من ٦٠٠٠٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الثالثة
٨ تموز/ يونيو ٢٠٠٨	أم حقيبة، شمال دارفور	أكثر من ١٠ بنادق هجومية، ١-٢ من الرشاشات، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، ٧مركبات	الفئة الأولى
٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠	ناما، وسط دارفور	أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠	الشريف، جنوب دارفور	٧ بنادق هجومية، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، مركبتان إشتان	الفئة الأولى
٥ آذار/مارس ٢٠١٠	كوارا، جنوب دارفور	٥٥ بندقية هجومية، ٨ رشاشات، ٤ قاذفات صاروخية RPG، أكثر من ١٤٠٠٠ طلقة ذخيرة، ١٣ صاروخاً، ٦ مركبات	الفئة الثالثة
٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢	م غ **(قرب صالية)، شرق دارفور	٢٣ بندقية هجومية، رشاشان إثنان، أكثر من ٢٥٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الثانية
٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢	الشعيرية، شرق دارفور	٨ بنادق هجومية، رشاش واحد، أكثر من ١٠٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الأولى
١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣	خور أبيشي، جنوب دارفور	٢٤ بندقية هجومية، ٤ رشاشات، راجمة صواريخ واحدة، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، أكثر من ١٥٠ سلسلة من قذائف RPG مركبة واحدة	الفئة الأولى
١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣	الضعين، شرق دارفور	٧ بنادق هجومية، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، ناقلة واحدة مصفحة للأفراد والجند، تم أخذ ٢ من أصل ٦ مركبات	الفئة الأولى
٨ شباط/فبراير ٢٠١٤	سيندي، شمال دارفور	٣٧ بندقية هجومية، ٤ رشاشات، أكثر من ٣٥٠٠ طلقة ذخيرة، ٣ مركبات	الفئة الثانية
١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤	كورما، شمال دارفور	٧ بنادق هجومية، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، مركبة واحدة	الفئة الأولى

* تستند التقديرات إلى ظروف الهجمات، وإلى مقابلات مع مطلعين أساسيين على بواطن الأمور، وما صاحب ذلك من إفتراضات في حال عدم الحصول على بيانات محددة. وتُستخدم الأحرف المائلة في الحالة التي تكون فيها التقديرات مسؤولة عن تغيير فئة الحادثة.

** يشير المختصر 'م غ' إلى موقع غير معروف أو حقائق غير معروفة أو متنازع عليها.

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

كانوا يزودون بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بـ ٨٧٥ فرداً من قوات حفظ السلام حينذاك، السماح بقوات السلام التابعة لهم باستخدام الأسلحة الثقيلة (ناقلات الأفراد والجند المصفحة، والمدفعيات والمروحيات) من أجل الدفاع عن أنفسهم بشكل أفضل وتلبية المعايير التي تنص عليها بعثتهم (Sabahi Online, 2013).

وسجلت البعثة حادثتين موثقتين واسعتي النطاق (الفئة الثالثة) لتسريب الأسلحة خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢، وفقاً لمجموعة البيانات العملية الخاصة بنا. وكانت الأولى تتعلق بقافلة لإعادة الإمداد تابعة لشركة الشحن ريبا للنقل (سودان المحدودة) (انظر الصندوق ٧)، فيما كانت الأخرى لدورية كبيرة –تابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مكونة من ٦٣ فرداً معظمهم من قوات حفظ السلام النيجيرية تعرضت لكمين نُصب لها في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ في كوارا قرب جبل مرّة في جنوب دارفور. وأفرج عن قوات حفظ السلام بعد ٢٤ ساعة، دون أن تُعاد لهم المعدات والأسلحة النارية والمركبات (سودان تريبيون،٢٠١٠). وفي هذه الحادثة فقدت بعثة العملية المختلطة ٥٥ بندقية من طراز AK، و٨ رشاشات عامة الأغراض، و٤ قاذفات آر بي جي، و١٣ قنبلة صاروخية RPG، وما يزيد على ١٤٠٠٠ طلقة ذخيرة ، و ٦ مركبات (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥). ونفذ الهجوم مسلحون زعموا أنهم ينتمون لجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد (UNAMID, 2014، صفحة ١١).

الصندوق ٧ **حادثة شركة الشحن ريبا للنقل، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨**

وقعت أكبر حادثة تسريب سجلتها قاعدة بياناتنا العملية في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨. فقد تمت مهاجمة شحنة ذخيرة عيار 42×5,8 ملم وعيار ٩ ملم (وتورد بعض التقارير الذخيرة من عيار ١٢،٧ ملم) من شركة الشحن رابيا ترانس سودان ريبا للنقل وهي في طريقها من الأبيض إلى نيالا. وأفادت التقارير أن إثني عشر طناً ونصف الطن من ذخيرة المعدات المملوكة للوحدات الصينية كانت متجهة نحو قوات حفظ السلام في بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تمت سرقتها: أكثر من ٤٠٠ صندوق تحتوي على خراطيش بنادق عيار 42×5,8 ملم، وطلقات إشارات ضوئية من عيار ٢٦ ملم، وخراطيش مسدسات عيار ٩ ملم. وتم الإستيلاء في هذا الهجوم على ما يزيد في المجموع عن ٦٠٠٠٠ طلقة ذخيرة. وتوحي البيانات الواردة من المقابلات التي أجريب مع مطلعين أساسيين ، بأن ما يلزم من العناصر الأمنية وإجراءات التحقق لم تكن مستخدمة في هذه الحالة مما لعب دوراً كبيراً في ازدياد خطر حدوث عملية التسريب. وكذلك، وخلافاً لما يجري في الهجمات الأخرى التي يكون غرضها الرئيسي هو تسريب معدات عسكرية وإعادة ملئ المخزونات من قبل الجماعات المسلحة، لم يكن المختطفون في حالة شركة الشحن ريبا للنقل، يعرفون ما تحتويه الحاويات إلى أن اوقفت القافلة وتعرضت للتفتيش، وعندئذ إكتشفوا الذخائر.

ويكتسب نطاق حادثة شركة الشحن ريبا للنقل أهمية ليس فقط من حيث المفهوم المطلق، وإنما لقيمته في دعم عمليات مجموعة متمردة متوسطة الحجم. وبالتالي، فإن طلقات الذخيرة الـ ٦٠٠٠٠٠ التي تم الإستيلاء عليها أثناء عملية النقل البري هذه قد تكفي لتغطية استخدام أكثر من ٨٠٠ جندي كحد أدنى (إذا ما طبقنا قاعدة الأمم المتحدة في حساب المتطلبات من الذخيرة البالغة ٧٢٠ طلقة ذخيرة للشخص الواحد لبندقية/بندقية صغيرة لمدة ١٢ شهراً من الخدمة).

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥)؛ UN(٢٠٠٢، صفحة ١٧).

تشمل الأسلحة الأكثر شيوعاً بين تلك التي يتم الإستيلاء عليها الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك البنادق من نوع كلاشينكوف والذخيرة ذات الصلة، كما أنه يتم أيضاً الإستيلاء على الصواريخ حسبما يرد في التقارير، بالإضافة إلى الرشاشات الأكبر حجماً. وفي ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢، قام مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة وحدة نيجيرية تابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، قوامها ٣١ جندياً من الكتيبة النيجيرية ٣١، و ٩ ضباط من شرطة الأمم المتحدة، ومراقب عسكري واحد، فقتلوا أحد أفراد قوات حفظ السلام وتسببوا بإصابة ٣ أفراد آخرين. كما إستولوا على شاحنة أسلحة واحدة مركب فوقها رشاش عام الأغراض، و ٨ بنادق هجومية (من طراز كلاشينكوف)، وأكثر من ١٠٠٠ طلقة ذخيرة، فضلاً عن معدات أخرى (أزياء رسمية موحدة، وأجهزة إتصالات وبعض المال).

كما تم تسجيل حوادث تسريب صغيرة النطاق دون عتبات الفئة الأولى (أي الخسائر التي تقل عن عشرة قطع من الأسلحة أو ٥٠٠ طلقة ذخيرة). وبالتالي، وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، تم خطف شخصين أردنيين من أفراد وحدة شرطة مشكلة. وإستولى المختطفون على مجموعة من البنادق الهجومية من طراز M16 و ١٢٠ طلقة ذخيرة من عيار 5,56×45 ملم. وفي ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تعرضت أيضاً دورية نيجيرية لهجوم وفقدت أربع رشاشات من طراز AK و ٢١٠ طلقة ذخيرة من عيار 7,62×39 ملم.

لا تحظى كل الحوادث البارزة بالإهتمام أو الانتباه الذي تستحقه في التغطية الصحفية. فعلى سبيل المثال، لم يرد في وسائل الإعلام ذكر عملية نزع سلاح الدورية العسكرية التابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي جرت في شباط/فبراير ٢٠١٤، مع العلم من أنها وردت في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. ويعمل هذا الإفتقار للترويج الاعلامي على التعتيم على ظروف وملابسات الهجوم. فلقد ذكر تقرير الأمين العام أن مهاجمين مجهولي الهوية أقدموا على نزع سلاح دورية عسكرية لوجستية تابعة لبعثة العملية المختلطة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ في سيندي شمال دارفور؛ وتم من جراء ذلك تسريب سبع وثلاثين قطعة سلاح صغيرة، وأربعة رشاشات خفيفة، وكميات غير محددة من الذخيرة ومعدات القتال المُشكّلة، وثلاث مركبات (مجلس الأمن، 2014e، الفقرة ٢٤). وبالمثل، ففي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، تعرضت وحدة نيجيرية لكمين أثناء تجوال دورياتها في شرق دارفور على الطريق الممتد من الضعين إلى نيالا بالقرب من صليح (سودان تريبيون، ٢٠١٢). وقُتل في المعركة أحد أفراد قوات حفظ السلام فيما أصيب آخر بجروح. وأعلن ناطق رسمي بإسم القوات المسلحة السودانية أن المهاجمين إستولوا على "٣٧ بندقية، ورشاشين من نوع دوشكا وأربع مركبات" (سودان تريبيون، ٢٠١٢). وأظهرت بيانات لمخبر أساسي، أنه تم أثناء الهجوم الإستيلاء على ٢٣ بندقية هجومية من طراز كلاشينكوف، ورشاشين للاغراض العامة، و ٤٠ خزاناً لأسلحة من طراز AK، وحوالي ١٢٠٠ طلقة ذخيرة من عيار ٧،٦٢ ملم، وأكثر من ١٤٠٠ طلقة ذخيرة من عيار 7,62×51 ملم (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

وفي مواضع أخرى، تورد مصادر إعلامية بعض الروايات الوحيدة المتاحة للجمهور المتعلقة بالتسريب. ومثال على ذلك، مصادرة مركبات تابعة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في

دارفور في الضعين بشرق دارفور. ففي ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣، تعرضت قافلة تابعة لبعثة العملية المختلطة مكونة من ست مركبات مزدوجة الكابينة وإحدى ناقلات الأفراد والجند المصفحة، لهجوم من قبل جمهرة من الناس في سوق محلي. وأفادت التقارير أن المجموعة المحتشدة إستولت على أسلحة قوات حفظ السلام، وعلى ناقلة مصفحة للأفراد والجند، ومركبتين مزدوجتي الكابينة. وفي وقت لاحق أكد متحدث رسمي بإسم بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوع الهجوم، دون أن يتطرق بالذكر إلى الخسائر المسجلة؛ وأكد المتحدث بأن أفراداً من قوات حفظ السلام قد أصيبوا أثناء الهجوم (Radio Dabanga, 2013).

في بعض الحالات تقوم تقارير وسائل الإعلام بتوثيق هجوم يقع على قوات حفظ السلام يتم فيه الاستيلاء على الإمدادات، دون التطرق بالذكر إلى ما إذا كانت أسلحة قد أُخذت أيضاً في سياق ذلك. وهذه هي حالة الحادثة التي وقعت في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حين تعرضت للهجوم قافلة تابعة لبعثة العملية المختلطة مؤلفة من ٨ ناقلات وقود مدنية، وشاحنتين تحملان علامات الأمم المتحدة، وشاحنة تحمل علامة بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان، و ١٠ ناقلات بيضاء مصفحة للأفراد والجند لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان تابعة لقوات الحماية العسكرية الخاصة ببعثة العملية المختلطة للإتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور وذلك في الطريق من أم بارو وتاين شمال دارفور. ولقد أصيب السائق المدني السوداني بجروح خطيرة، ودُمرت شاحنة لنقل الوقود، ولحقت الأضرار بناقلة مصفحة للأفراد والجند. وكانت القافلة البرية في مهمة لإعادة الإمداد لمواقع فرق بعثة العملية المختلطة بين أم بارو وتاين وكولبوس. وأوردت التقارير أن المهاجمين إستولوا على عدد من المركبات وبعض الإمدادات. ولم يتم التطرق إلى ما إذا كانت قوات حفظ السلام قد تعرضت لنزع سلاحها أو ما إذا كانت الإمدادات تحتوي على ذخيرة. وبالمثل، وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، نصب مسلحون مجهولو الهوية كميناً لـ٧٠ فرداً من أفراد بعثة العملية المختلطة على مقربة من مينواشي، جنوب دارفور، بما في ذلك قوة حماية قوامها ٥٣ عنصراً من عناصر قوات السلام، وإثنين من المراقبين العسكريين، و ١٣ من ضباط الشرطة. ولقي أحد أفراد قوات حفظ السلام النيجيرية مصرعه. ولم تتوافر معلومات إضافية عن الظروف التي أحاطت بالهجوم أو الأسلحة التي كانت تحملها قوات حفظ السلام.

ووقعت هجمات أخرى على قوات حفظ السلام التابعة لبعثة العملية المختلطة في مستهل عام ٢٠١٠. ففي ٩ كانون الثاني/يناير تم تطويق دورية لبعثة العملية المختلطة متجهة إلى قرية ناما في منطقة جبل مرّة من قبل قوات جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، والتي أفادت التقارير بأنها صادرت معدات تلك الدورية. أما أنواع المعدات وكذلك أعدادها فلم تزل غير معروفة. وفي ١٦ شباط/فبراير تعرضت قافلة شرطة تابعة لبعثة العملية المختلطة لكمين قرب مخيم الشريف للنازحين في جنوب دارفور. وذكرت التقارير أن سبعة أفراد باكستانيين من قوات حفظ السلام قد أصيبوا بجروح في القتال، وتم الإستيلاء على مركبات وأموال وهواتف جوالة. ولا توجد معلومات تتعلق باحتمال مصادرة أسلحة أو ذخائر، لكن، وبحسب تقديرات دراسة المسح، فقد تم الاستيلاء على سبع بنادق هجومية وما يزيد على ٥٠٠ طلقة ذخيرة في هذا الكمين.

الجدول ٥ **حوادث تسريب بارزة في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان** UNMISS، ٢٠١٣-٢٠١٤

التاريخ	الموقع	المعدات العسكرية المفقودة (الأحرف المائلة = تقديرات)*	التصنيف
٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣	جوموروك، ولاية جونقلي	٧ بنادق هجومية، أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة، ٣ مركبات	الفئة الأولى
١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	أكوبو، ولاية جونقلي	أكثر من ٤٠ بندقية هجومية، أكثر من ١٠ رشاشات، أكثر من ٢٢٠٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الثالثة
٥ آذار/مارس ٢٠١٣	رمبيك، ولاية البحيرات	١٩ بندقية هجومية، ١٧ راجمة صواريخ، ١٩ رشاشاً أكثر من ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة	الفئة الثالثة

* تستند التقديرات إلى ظروف الهجمات، ومقابلات مع مطلعين أساسيين على بواطن الأمور، وما صاحب ذلك من إفتراضات في حال عدم الحصول على بيانات محددة. وتُستخدم الأحرف المائلة في الحالة التي تكون فيها التقديرات مسؤولة عن تغيير فئة الحادثة.

المصدر: مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

الحوادث البارزة في البعثات التي تقودها الأمم المتحدة

تعرضت البعثات التي تقودها الأمم المتحدة في السودان وجنوب السودان أيضاً لفقدان أسلحة وذخائر، مع أنه ربما لم يكن بنفس المستوى الذي تعرضت له عمليات حفظ السلام العاملة بصورة حصرية في دارفور حسب ما ورد أعلاه. وقد كشفت الأمم المتحدة عن عدد قليل نسبياً من الهجمات التي شُنت على قوات حفظ السلام الخاصة بها في بعثة الأمم المتحدة في السودان وقوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وقد يُعزى ذلك جزئياً إلى قلة الاهتمام الإعلامي الذي أبدته وسائل الإعلام وغياب تحقيقات هيئة فرض الحظر. ولم تسفر أي من التقارير المتعلقة بأصحاب الخوذات الزرقاء في بعثة الأمم المتحدة في السودان أو قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي عن وقوع حوادث تسريب بارزة (انظر الجدول ٥). ولكن، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان تعرضت بشكل متكرر وبحدة أكبر لهجمات في عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ ، مما أسفر عن خسارة كميات كبيرة من الأسلحة الصغيرة والذخائر في حالتين على الأقل. وتعتبر حادثة إجتياح وسلب قاعدة أكوبو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ذات حجم يؤهلها لتكون حادثة بارزة بشكل خاص (انظر الصندوق ٨).

وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، أسفر أيضاً هجوم دموي تعرضت له قافلة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان عن تسريب أسلحة وذخائر. وفي ٩ نيسان/أبريل تعرضت قوات حفظ السلام الهندية المصاحبة بغرض الحماية لقافلة مدنية لكمين نصبه حوالي ٢٠٠ مهاجم بالقرب من جوموروك في ولاية جونقلي. ونتج عن القتال الذي دار مقتل تسعة أفراد من قوات حفظ السلام وسبعة مدنيين،

الصندوق ٨ **الهجوم على مقاطعة أكوبو، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣**

وفقاً لمصادر الأمم المتحدة، فإنه في فترة ما بعد ظهيرة يوم ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، إقتحم حوالي ٢٠٠٠ شخص قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في مقاطعة أكوبو في جونقلي. وُصف المهاجمون بأنهم من المسلحين الشباب المنتمين إلى قبيلة النوير. وكانت فصيلة مشاة هندية متمركزة في القاعدة، إلى جانب عدد قليل من شرطة الأمم المتحدة. (تفيد التقارير بأن ما يتراوح بين ٣٦ و٤٣ من الأفراد العسكريين الهنود كانوا في الموقع، إضافة إلى ٦ عناصر من شرطة الأمم المتحدة، وإثنين من موظفي الخدمة المدنية الدولية لدى الأمم المتحدة.) كما كان في القاعدة ستة وثلاثون شخصاً من قبيلة الدينكا إلتمسوا اللجوء إلى هناك عقب إندلاع الأزمة السياسية في وقت سابق من ذلك الأسبوع. وإستهدف شباب قبيلة النوير أفراد من قبيلة الدينكا الذين كانوا في القاعدة وقتلوا معظمهم. كما لقي شخصان هنديان من أفراد قوات حفظ السلام مصرعهما أثناء الهجوم.

وأفادت مصادر الأمم المتحدة بأن قوات حفظ السلام في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان إلى جانب الجيش الشعبي لتحرير السودان، إستعادوا السيطرة على الموقع بعد مضي ساعتين على الهجوم. (واستشهدت المجموعة الدولية المعنية بالأزمات (ICG) بما نسبته لمسؤولي الحكومة المحلية الذين وصفوا بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بأنها "عادت إلى أكوبو فقط من أجل "جمع الجثث" و"إقفال البوابات"، بيد أن مسؤولاً سابقاً لدى الأمم المتحدة أوضح بأن بروتوكولات الأمم المتحدة المتعلقة بالسلامة والأمن تنص على ضرورة قيام البعثة على سبيل الأولوية، بإجلاء موظفيها وموجوداتها ومواردها من الموقع). وخسرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان من جراء الهجوم، أكثر من ٢٠٠٠٠ طلقة ذخيرة أسلحة صغيرة. وفي ظل الظروف المحيطة بالمغادرة السريعة، إفترضت دراسة المسح بأن المهاجمين استولوا أيضاً على أكثر من ٤٠ بندقية هجومية وما يزيد على ١٠ رشاشات.

المصدر: مجموعة الازمات الدوليّة (ICG)(٢٠١٤، الصفحات ٢٥-٢٧):(2013) UNIC (2013); Prohit؛ مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة (٢٠١٥).

وأصيب عدد أكبر بجروح (مركز أنباء الأمم المتحدة UN News Centre. 2013b). ووفقاً لبيانات واردة من المطلعين الأساسيين بالأمور، تم الإستيلاء على ٧ بنادق هجومية من نوع INSAS، وعلى أكثر من ٥٠٠ طلقة ذخيرة من عيار 5,56×45 ملم، فيما تم تحطيم ٣ مركبات تحطيماً كاملاً (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

ومثلما لا تسفر كل الهجمات على قوات حفظ السلام عن خسائر في المعدات فإن جميع الخسائر لا تصير خسائر دائمة. ففي بعض الحالات تستطيع البعثات أحياناً أن تستعيد ما إستولي عليه من أسلحة أو ذخائر أو مركبات. وتمثلت أبرز الحالات في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في الحادثة التي وقعت في رمبيك، بولاية البحيرات في ٥ آذار/مارس ٢٠١٤. فلقد أوقفت قوات جنوب السودان قافلة مؤلفة من ١١ شاحنة تجارية، كانت ثلاث منها تنقل أسلحة نارية وذخائر تحت بطاقات تعريفية مضللة إلى الوحدة الغانية في ولاية الوحدة. وبحسب البحث المتعلق بالتحقيق في تسليح النزاعات، فإن الشحنة إحتوت على

> ١٩ بندقية هجومية من طراز Colt M1A2؛ و ١٧قاذفة من نمط RPG-7؛ و ١٩ من الرشاشات العامة الغرض من طراز MG3؛ و ٤ صناديق وكيس واحد من طلقات الذخائر السائبة (المنفرطة) عيار 5,56×45 ملم يصل مجموعها إلى حوالي ٦٨٠٠ طلقة ذخيرة (البحث المتعلق بتسليح النزاعات، ٢٠١٤، صفحة ٥).

وبعد مواجهة سياسية مطولة، أعيدت تلك الأسلحة إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وأشار مسؤول سابق لدى الأمم المتحدة ملمٌ بالحادثة، إلى أن الحادثة تمثل إنتهاكاً لإتفاق مرتبة القوات، وأنه يتعين القول أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد قام 'باحتجاز' الأسلحة. وأضاف قائلاً إن هذا النوع من الحوادث جرى في أماكن أخرى في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وفي عمليات حفظ سلام أخرى تابعة للأمم المتحدة، وكذلك في السودان (مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة،٢٠١٥).

القسم الثالث: ملاحظات ومجالات تستدعي المزيد من البحث والمشاركة

ملاحظات

كما لوحظ في مستهل هذه الورقة، فإن التركيز على فقدان الأسلحة والذخائر من عمليات حفظ السلام يُقصد منه إلقاء الضوء على جانب بياني من نقص في مجال البحوث التي تتناول جانباً من جوانب عمليات التسريب، وتوفير معلومات وتحليلات ذات صلة بالسياسات. فالهدف المأمول يتمثل في تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام والإسهام في حماية الأفراد، رجالاً ونساءً، من الذين أوكلت إليهم مهام حماية الآخرين. ولا تهدف هذه الدراسة إلى خلق جو من الإثارة حيال الموضوع. (وبالطبع، فإن الإفتراضات التي وردت في النص بشأن الخسائر المتكبدة أثناء الهجمات على قوات حفظ السلام – في حال عدم توافر المعلومات الكاملة – قد تم توضيحها وتم حساب التقديرات فيها بشكل محافظ). كما لا يُقصد بها أن توحي بأن التحديات كبيرة وأكثر أهمية من تناول الطرق الأخرى التي تحصل بموجبها الجماعات المسلحة على العتاد والمعدات العسكرية. فبالرغم من عدم إمكانية إجراء تقديرات دقيقة لحجم 'الشريحة' المكونة من الأسلحة والذخائر غير المشروعة التي حازت عليها الجماعات المسلحة، فإن هذا البحث يفترض بالفعل أن تلك التي تم الحصول عليها من قوات حفظ السلام بوجه عام، لا تمثل سوى 'شريحة' صغيرة نسبياً. ومع ذلك تؤكد هذه الدراسة أن الخسائر في المعدات العسكرية ليست بخسائر نادرة الوقوع وليست خسائر ضئيلة، وإن من الممكن الإرتقاء بمستوى حفظ السجلات ووضع التقارير والمراقبة.

الخسائر في العتاد والمعدات العسكرية ليست نادر وقوعها وليست ضئيلة

منذ عام ٢٠٠٤، حين تم نشر قوات حفظ السلام لأول مرة في السودان بأسلحتها وذخائرها، وقع ما لايقل عن ٢٢ حادثة بارزة لتسريب أسلحة. ويمثل هذا الرقم بشكل تقريبي وقوع حادثة كل ستة أشهر في المتوسط. وتعرّف الورقة مصطلح 'بارزة' بأنها تلك الحوادث التي تفقد فيها قوات حفظ السلام عشرة أو أكثر من قطع الأسلحة النارية أو ٥٠٠ أو أكثر طلقة ذخيرة. واستحدثت الورقة وفقاً لذلك ثلاث فئات هي: الفئة الأولى (١٠-٤٩ من الأسلحة النارية، أو ٥٠٠-٢٤٩٩ طلقة ذخيرة)؛ والفئة الثانية (٥٠-٩٩ من الأسلحة النارية أو ٢٥٠٠-٤٩٩٩ طلقة ذخيرة)؛ والفئة الثالثة (١٠٠ أو أكثر من الأسلحة النارية أو ٥٠٠٠ أو أكثر طلقة ذخيرة).

ولقد تم تصنيف قرابة النصف من الحوادث البارزة المسجلة والبالغ عددها ٢٢، بوصفها حوادث

من الفئة الأولى أو الفئة الثانية. وأسفرت واحدة من تلك الحوادث وحدها عن فقدان أكثر من نصف مليون طلقة ذخيرة. ولحسن الحظ، فإن غالبية طلقات الذخيرة التي تم الاستيلاء عليها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ - عيار 5,8×42 ملم – هي من الأسلحة النارية الصينية الصنع التي لا يتم تداولها بشكل واسع مع الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية ولا شك أن فقدان طلقات ذخيرة من عيار 7,62×39 ملم المستخدمة في البنادق الهجومية من طراز الكلاشينكوف واسعة الإنتشار بين الجماعات السودانية المسلحة ، ينطوي على مشاكل أكثر تعقيداً. وهناك أربع حوادث أخرى قد تكون متعلقة بفقدان ١٠٠٠٠ خرطوشة أو أكثر- ومن المؤكد أن الواحدة منها تزيد على 'ستة أرقام'. وتشمل الأسلحة النارية المُصادرة مئات من المسدسات والبنادق الهجومية وقاذفات RPG والهاونات والرشاشات.

لم يُسترد سوى قدر يسير من هذه المعدات القاتلة. ومن الإستثناءات البارزة، إستيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان على معدات (أكثر من ٥٠ من الأسلحة النارية و ٦٠٠٠ طلقة ذخيرة) من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان في آذار/مارس ٢٠١٤ وإعادتها في وقت لاحق. ولاحظ مسؤول سابق لدى الأمم المتحدة وجود أمثلة إضافية على المعدات القاتلة التي يتم إحتجازها ثم الإفراج عنها بهذه الطريقة في كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دون الكشف عن حجم المعدات قيد البحث. (ولم يتم تسجيل أي من تلك الحوادث في مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة).

الخسائر المسجلة في الدراسة تقلل إلى حد كبير من الحجم والنطاق الحقيقيين

من الواضح أن تقديرات عدد الحوادث البارزة وكمية المعدات المفقودة المسجلة في هذه الدراسة تقلل إلى حد كبير من الحجم والنطاق الحقيقيين لأنشطة التسريب من عمليات حفظ السلام في السودان وجنوب السودان. فقد تنطوي الطريقة التي يتم بها الافصاح عن معلومات معينة على مشاكل تضاهي أحياناً ما تنطوي عليه الرغبة في عدم الافصاح بها. فعمليات حفظ السجلات غير المكتملة والميل نحو عدم تقاسم المعلومات أو إعلان التفاصيل على الجمهور، تسفر عن تجاهل الكثير من الحوادث البارزة وعدم أخذها في الحسبان (انظر أدناه).

وعلاوة على ذلك، تُضاف إلى المشكلة، الحوادث 'غير البارزة' ضيقة النطاق التي لم يغطيها هذا التقرير. بيد أن هذه الدراسة تلقي الضوء على فترة عشرة أسابيع أسفرت الهجمات الأربع التي شُنت أثناءها على قوات بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، عن فقدان ما لا يقل عن ٤ بنادق هجومية، ومدفع رشاش خفيف، و ٣٨٠ طلقة ذخيرة – فضلاً عن مركبتين، والأهم من ذلك كله أنها أدت الى مصرع إثنين من أفراد قوات حفظ السلام. وجرت العادة أن تقوم قوات حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بتسيير العشرات، إن لم نقل المئات من الدوريات

يومياً، ما يفضي إلى تسيير عدة الآف دورية سنوياً. (فعلى سبيل المثال، خلال الشهرين من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وفيما كانت القوات العسكرية وقوات الشرطة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور منتشرة بنسبة تقل عن ٦٠٪ من كامل قدرتها، قامت البعثة بتسيير أكثر من ٨٠٠٠ دورية – أكثر من خمس دوريات في كل ساعة في المتوسط (مجلس الأمن، ٢٠٠٩، الفقرات ٢ و٣ و٢٢).[٦٩] وتسير جميع تلك الدوريات تقريباً دون وقوع حوادث. لكن لو إفترضنا أن العُشر من نسبة قدرها ١٪ تسفر عن إشتباك مع جماعة مسلحة، وإذا ما أفضت واحدة في العشرة من تلك إلى فقدان معدات مملوكة للوحدات، فإن ذلك يعني أن هذا التقرير لم يتطرق إلى مئات الحوادث التي تضمنت خسائر ذات أحجام مختلفة. وحتى وإن لم تكن كل حادثة من تلك الحوادث 'بارزة'، فإنها ستشكل، مجتمعةً، خسارة كبيرة ومهمة في العتاد والمعدات العسكرية، بما في ذلك الأسلحة والذخائر. ومن هنا يُعتبر الفهم الأعمق للظروف المحيطة بالهجمات على الدوريات أمراً مفيداً.

عمليات إعداد التقارير وحفظ السجلات غير المكتملة

يؤدي الميل إلى السرد الذي يسوده طابع الخطابة، وعدم توخي الدقة، إلى التعتيم على فوائد إعداد التقارير. فكلمة 'كمين' تُستخدم في الغالب كمصطلح شامل مما يجعل معناه يفقد أي نوع من أنواع الدقة. فعلى سبيل المثال، وكما تبين في سياق هذا التقرير، فإن هذا المصطلح أستخدم ليصف حالة تم فيها اعتُراض طريق قوات حفظ السلام وطلب منهم تسليم أسلحتهم من قبل خصم ضعيف مزود بأسلحة خفيفة؛ وفي موضع آخر، وصف المصطلح حالة تقوم بالهجوم فيها قوة كبيرة مؤلفة من رجال مدججين بالسلاح يمتطون الخيول ومعهم مركبات مزودة بمدافع رشاشة – وأحياناً يتمتعون بميزة التواجد على أرض مرتفعة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستخدم كلمة 'مركبات' للتقليل إلى أدنى حد أو التقليص من أهمية أو وجود معدات عسكرية تم فقدانها، مع أن الكثير من المركبات التجارية غير المصفحة تعمل كمركبات مصاحبة للقوات أو 'كشاحنات تقنية' وتكون مزودة بالمدافع الرشاشة المتوسطة أو الثقيلة.

وتشكل العمليات غير المكتملة لتقديم التقارير وحفظ السجلات عاملاً مساهماً آخراً في هذا الصدد. فثمة نفور ملحوظ، يمكن تفهمه، من عدم الترويج للأخبار السيئة. كما أن الاتصال والتواصل يكون صعباً أحياناً حين تسند إلى قوات حفظ السلام مهمة رفع التقارير بلغة خلاف اللغة الأم مما يقلل من التوسع وتحديد الفوارق الدقيقة. وكما أشير إليه في التقرير، فإن النقص في أجهزة الكمبيوتر (الحواسيب) ومعدات الإتصالات في بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان لم يساعد في جعل الإتحاد الأفريقي على بينة تامة من حوادث التسريب.

مراقبة الأسلحة المستردة 'منطقة رمادية مبهمة'

يُعتبر حفظ السجلات ومراقبة الأسلحة التي استردتها قوات حفظ السلام أمراً ينطوي على مشاكل معقدة. وعادة ما يكون تسجيل المعدات العسكرية المستردة، أثناء الممارسات الرسمية التي تكلف بها هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR)، صارماً ودقيقاً إلى حد ما (حتى وإن لم يكن على قدر كبير من الكفاءة من حيث تتبع الأسلحة). ومع ذلك ثمة شروط قليلة نسبياً تُفرض على حفظ السجلات أو على مراقبة الأسلحة والذخائر المُستعادة خارج نطاق هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) – من خلال، مثلاً، عمليات التفتيش والتطويق، والإشتباك مع قوات معادية، أو الكشف عن مخازن سرية. وتتم إعادة بعض من هذه المعدات العسكرية إلى الجماعة المسلحة التي أخذت منها؛ كما يُعاد توزيع البعض منها على سلطات محلية؛ وقد يتم تدمير بعضها بينما قد يُخزن البعض في مكان آمن. ولكل منها حالته الخاصة. (ويبدو أن نهج التراخي وحرية التصرف هذا لا يقتصر على البعثات التي غطتها هذه الدراسة). ففي هذا الخصوص، يُعتبر قيام مجلس الأمن مؤخراً بإعادة تأكيد الولاية التي تضطلع بها قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي بشأن تدمير الأسلحة والذخائر التي صادرتها تطوراً هاماً.

الحساسيات السياسية تؤثر في (عدم) إعداد التقارير

تفسر الحساسيات والحسابات السياسية إلى حد كبير سبب تحفظ ذوي الدراية والوعي حيال الكشف عن الخسائر التي تم تكبدها في منطقة البعثة. وتجدر الإشارة إلى أن عدد البلدان الراغبة في المساهمة بقوات عسكرية أو قوات شرطة لعملية حفظ السلام التابعة للإتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة يُعتبر عدداً محدوداً. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لم تساهم أكثر من ٧٠ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتوفير أفراد من ذوي الخوذات الزرقاء، مع العلم بأن الطلب كان يتجاوز العرض إلى حد بعيد. وفي أغلب الأحيان تشعر تلك البلدان المساهمة بالقوات العسكرية أو بقوات الشرطة أنها غير قادرة على توفير مشاة على مستوى قوة كتيبة (أو أكثر) أو وحدات متخصصة. ويساهم هذا بشكل كبير في شرح سبب إحجام مسؤولي الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي بشكل كبير عن تناول حوادث التسريب بالنقاش. فهم يتخوفون مما سوف يحدث لو قام بلد كبير مساهم بالقوات العسكرية أو بقوات الشرطة بإبداء الإستياء إزاء إيراد اسمه فقرر الإنسحاب من البعثة. من الذي سيحل مكان ذلك البلد؟ لا شك أن السؤال مفهوم، لكن الشعور بالقلق إزاء ذلك قد يكون مبالغاً فيه (انظر الجزء التالي).

مجالات تستدعي المزيد من البحث والمشاركة

إن قضايا أكثر من القضايا العشر المتصلة بالسياسات والتي يجري بحثها أدناه تستحق أن تحظى

بالاهتمام. والمقصود بهذه القائمة أن تكون مجرد مؤشر وليست قائمة شاملة. فأعداد قوات الشرطة والقوات العسكرية المنتشرة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي تُعتبر أعداداً قياسية غير مسبوقة. ولقد أذنت سبع منظمات إقليمية أفريقية ناشطة أخرى بقيام عمليات حفظ السلام خلال السنوات العشرين الماضية – أقربها عهداً هي لجنة حوض بحيرة تشاد[٧٠] (LCBC) – ويمكنها الإستفادة من تجارب وممارسات الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي. ومقابل مليارات الدولارات التي تُستثمر في إيفاد تلك العمليات إلى الميدان، فإن التكاليف المتعلقة بتحديد ممارسات أفضل – والإستفادة منها– تبدو متواضعة ومجدية وملائمة.

الإنتشار النسبي لأنواع عمليات التسريب

أثبتت هذه الدراسة أن عمليات الاستيلاء على الأسلحة والذخائر تحدث أثناء تسيير الدوريات (قصيرة وطويلة المسار على حد سواء) وفي سياق جهود (إعادة) الإمداد وفي مواقع ثابتة. ومن المستحيل في ظل النقص القائم في المعلومات المحيط بحوادث التسريب، معرفة نوع النشاط أو المواقع التي تشكل الهدف الأكثر جاذبية أو يمثل السبب للقدر الأكبر من الخسائر. ومن المفيد إزاء ذلك، إجراء فحص وتدقيق أكثر نضجاً لهذه القضية مع وجود إستعداد أكبر للمساهمة في توفير البيانات.

الوحدات والبلدان المساهمة بالقوات العسكرية التي تواجه خطر فقدان العتاد والمعدات

لم تركز هذه الورقة على أنواع الوحدات التي تعرضت للهجوم. هل كانت وحدات 'عضوية' أو 'مركبة' (أي هل قامت الوحدة بأنشطة التدريب والعمل مجتمعة (عضوية) أم أنها وحدة تم تجميعها بإستخدام أجزاء مختلفة من القوات المسلحة لذلك البلد فقط من أجل مهمة أو بعثة معينة (مركبة))؟ هل يوجد نوع واحد من الوحدات المشكلة يكون أكثر ميلاً لعدم التقيد بقواعد الاشتباك وإجراءات التشغيل الموحدة وبالتالي التعرض لفقدان المعدات المملوكة للوحدات بشكل أسرع من أنواع الوحدات الأخرى؟ هل تقوم بلدان معينة بتعليل النسبة المئوية غير المتناسبة للخسائر التي تقع؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل يُمكن تفسير ذلك على أن يمثل رغبة هذه البلدان للمشاركة في بعثات أو في قطاعات وبعثات ذات مستويات أكبر من إنعدام الأمن؟

تغيير الخوذات من خضراء إلى زرقاء

هل يمكن التساؤل، على نحو مماثل، عما إذا كانت القوات التي تضع على رؤوس افرادها 'خوذات زرقاء' من قوات التحالفات التي يرأسها الإتحاد الأفريقي أو تحالفات خاصة من الجهات الراغبة، أكثر عرضة لفقدان المعدات أو عرضة لأن يكون أداءها أدنى مستوى من أداء تلك القوات الجديدة التي يتم

اختيارها للمشاركة في بعثة جديدة؟ إن تبديل الهوية والتسمية يحدث مراراً وتكراراً. هل يستدعي الأمر إعادة النظر في هذه السياسات؟

حجم المعدات العسكرية غير القاتلة المفقودة ونطاقها وتأثيرها

كما أشير في سياق هذه الدراسة، فإن فقد المعدات غير القاتلة كالمركبات وأجهزة الإتصالات، والأزياء الرسمية الموحدة، يمكن أن يكون له تأثيرات ضارة كبيرة في قدرة بعثة حفظ السلام على تصريف شؤونها. ويتضمن ذلك القضايا المتعلقة بحماية القوات، فضلاً عن حماية المدنيين، وتوصيل العون الإنساني. ويُعتبر إجراء بحوث تتعلق بحجم مثل هذه الخسائر وتأثيراتها وطرق الحد من وقوعها قضايا تتطلب الأخذ بعين الاعتبار.

الضوابط والتوازنات الرقابية الواعدة لمواجهة الإنتشار

على مدى أكثر من ستين عاماً من تنفيذ عمليات حفظ السلام، ظلت الأمم المتحدة تقوم بتجميع الكثير من الضوابط والتوازنات الرقابية لمواصلة تتبع المعدات المملوكة للوحدات التي تُجلب إلى مناطق البعثات – فضلاً عن تتبع الخسائر في المعدات المملوكة للوحدات التي تقع في سياق العمليات. أي من تلك الضوابط والتوازنات هي الأفضل أداءً؟ وأي منها لا يعمل بالشكل الأفضل؟ ماذا يمكن إستحداثه وتنفيذه من تدابير كفيلة بالتصدي للشواغل القائمة؟ كيف تقوم المنظمات الأخرى مثل الإتحاد الأفريقي، بتوضيح وتعليل الأمور المتعلقة بالأسلحة والذخائر ومراقبتها في ميدان العمليات؟ ما هي الأعمال التي تقوم بها البلدان المساهمة بالقوات العسكرية وقوات الشرطة التي تعتبر من أفضل الممارسات والتي يجدر تبنيها وتمثلها بمعزل عن آليات الرقابة المفروضة عليها؟

دراسات حالة إضافية

أعرب العديد من المتحاورين الذين تم الإتصال بهم في سياق هذه الدراسة عن وجهة نظر مفادها أن الخسائر التي وقعت أثناء عمليات حفظ السلام في دارفور كانت متوقعة إلى حد ما، وذلك من جراء فشل إتفاقيات السلام المبرمة المختلفة، وإنتشار الجماعات المسلحة، والعراقيل التي تضعها الحكومة المضيفة في وجه قدرة البعثات المختلفة على العمل بفعالية. وعند محاولة تحديد حجم ونطاق الخسائر التي وقعت أثناء عمليات حفظ السلام، سيكون من المفيد معرفة المزيد عن حالات كهذه في بعثات أخرى. وبناء على ذلك يبدو أن إجراء المزيد من دراسات الحالة أمراً له ما يبرره.

تطوير قاعدة بيانات عالمية

ولأسباب مماثلة، يجدر تجميع معلومات مفتوحة المصادر بشكل منهجي في إطار قاعدة بيانات عالمية

لحوادث تسريب الأسلحة. وقد تتضمن قاعدة البيانات معلومات تحتوي على الجُناة، وما إذا كان قد تم فيما بعد إسترداد المعدات العسكرية التي فُقدت (المكان والجهة التي استردت المعدات وفي أي سياق وفي أي حالة)، ونوع الوحدة حسب ما لوحظ أعلاه. وينبغي أن تشمل قاعدة البيانات العالمية منهجيةً تسمح بتقدير حجم الخسائر التي وقعت حين يكون هناك افتقار لمعلومات معينة.

إدارة المخزونات وأمن التخزين

غالباً ما تصل الأسلحة والذخائر الخاصة بالوحدات التي يتم إحضارها إلى البعثة، وهي في حالة سيئة؛ وحين تُخزن بطريقة غير سليمة قد يتردى وضعها مع مرور الزمن بعد مدة قصيرة نتيجة تعرضها للحرارة أو الرطوبة. كما أن العتاد والمعدات العسكرية التي تُسترد أثناء البعثة قد لا يتم تخزينها باتباع أفضل الممارسات وإنما بأقل من ذلك بكثير. ويجري حالياً التصدي للممارسات الخطرة بطريقة خاصة. وقد يكون الوقت مناسباً الآن لإجراء مراجعة للتدابير والأنشطة الراهنة.

تطوير وعي قوات حفظ السلام وتدريبها وإطلاعها على المعلومات المستخلصة

يجب أن تشكل مخاطر عملية الإنتشار والشواغل المتعلقة بإدارة المخزونات جزءاً من عملية التدريب السابقة لنشر أفراد قوات الشرطة والقوات العسكرية العاملين في عمليات حفظ السلام. فهؤلاء الأفراد، رجالاً ونساءً، سوف يستفيدون من التقييم على المستويين العالمي والإقليمي لتدابير مراقبة الأسلحة (حسب الإقتضاء) ومن أفضل الممارسات (مثل كيفية تسجيل الأسلحة المستردة أثناء البعثة والحفاظ على أمنها وسلامتها). ومن المستصوب متابعة أنشطة التدريب بعد عملية الإنتشار. ويتعين على عمليات المراجعة اللاحقة للعمل أن تتضمن أسئلة تتعلق بالأسلحة والذخائر المستردة والمفقودة. ويمكن أن تُستخدم هذه المعلومات من أجل إستحداث وتطوير قاعدة البيانات العالمية المذكورة أعلاه.

التقليل من الحساسية لدى مسؤولي الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومات وإشراكهم

لا يبدي الكثير من صناع السياسات وواضعي البرامج رغبة في مناقشة قضية التسريب إعتقاداً منهم أن مسألة الخسائر في الأرواح والمعدات تتسم بحساسية بالغة. فهم يخشون أن يؤدي طرح هذه المواضيع وتناولها إلى أن تقدم البلدان على سحب القوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة لها من البعثة أو منعها من المساهمة في المقام الأول. ويعتبر آخرون وقوع الخسائر أمراً محتماً لا مفر منه، أو يرون أن تحسين الأداء أمر غير مرجح أو غير ضروري، وتعمل وجهتا النظر كلتاهما على إحباط الجهود الرامية إلى استحداث سياسات وبرامج أفضل للتصدي لمواطن القصور وتحسين الممارسات الحالية. ومع ذلك فهذه الآراء ليست جامدة بل قابلة للتغير. فيمكن القيام بإجراء تقدير أكثر نضجاً للعوامل الكثيرة

المؤثرة التي تسهم في دفع الحكومات للمساهمة بذوي الخوذات الزرقاء أو الخضراء- ولطبيعة التحدي الماثل – أن يشجع صناع القرار والمانحين والبلدان المساهمة بالقوات العسكرية على الأخذ بالمبادئ التوجيهية الراسخة او المحسنة والتقيّد بأفضل الممارسات. وتصبح البلدان بلداناً مساهمة بالقوات العسكرية وبقوات الشرطة لأسباب عديدة بما في ذلك إعتبارات أخلاقية وأخرى تتعلق بالمصالح و شؤون الشركات والشؤون المالية والسياسية وجداول الأعمال (انظر مثلاً Bellamy & Williams, 2013).[٧١] ولا شك أن إجراء سلسلة من جلسات الإحاطة والتنوير والمناقشات في مقر الإتحاد الأفريقي ومقر الأمم المتحدة وكذلك في عواصم حكومات بلدان هامة مساهمة بقوات الشرطة والقوات العسكرية والأموال، سوف يسهم في التصدي لفقدان العتاد والمعدات العسكرية من عمليات حفظ السلام وبالتالي يعمل على رفع القضية إلى مرتبة أعلى على جدول الأعمال الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن سبل تيسير الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة مثل إقامة ورش العمل التي يديرها المخططون والقادة السابقون لعمليات حفظ السلام، أن يساعد واضعي السياسات في استحداث ممارسات أفضل وتنفيذ تلك الممارسات.

الحواشي

١. غالباً ما يسمى أولئك العاملون في البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي 'بذوي الخوذات الخضراء'. ولأن الأمم المتحدة تدير وتدفع المستحقات المالية للبعثات المشتركة بين الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فإن العاملين في هذه العملية يعتبرون من بين ذوي الخوذات الزرقاء العاملين تحت مظلة الأمم المتحدة.

٢. يرتبط 'حفظ السلام' في الغالب بالبعثات التي تنفذها الأمم المتحدة، مع العلم بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يحتوي على أي مصطلح أو نص جلي لمشاريع كهذه. ولقد توصل الخبراء والممارسون في السنوات الأخيرة إلى العديد من المصطلحات لتلائم مختلف أنواع عمليات الإنتشار في مسعى من جانبهم للتمييز بين البعثات التي تختلف من حيث القوة والتركيب وقواعد الاشتباك. وفي هذه الورقة، تستخدم دراسة المسح 'عمليات حفظ السلام' لتشمل جميع أشكال المشاركات متعددة الأطراف التي تضم نشر أفراد شرطة أو أفراد قوات عسكرية بالزي الرسمي الموحد، سواء كانوا مسلحين أو لم يكونوا، مع حجب المشاركات العسكرية التي تسعى إلى الإطاحة بالحكومات. ومن بين هذه العمليات على سبيل المثال لا الحصر، 'عمليات حفظ السلام'، و 'عمليات دعم السلام'، و'عمليات إنفاذ السلام'، و 'عمليات تحقيق الإستقرار'. وعند الإشارة إلى بعثات الأمم المتحدة فقط، يستخدم أيضاً مصطلح 'حفظ السلام' في بعض الأحيان.

٣. تفيد تقارير الأمم المتحدة بأنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، لقي ٢٥٠ شخصاً مصرعهم من القوات العسكرية وقوات الشرطة والمراقبين العسكريين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في السودان ، وبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وقوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ، وأكثر من ٧٠ من العاملين المدنيين أيضاً (UN DPKO, 2015a).

٤. لدى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA خمسة مجالات تركيز: '١' مقتنيات الأسلحة (الكيانات التابعة للدولة وغير التابعة لها)؛ '٢' تدفقات الأسلحة (عبر حدود الدولة أو داخلها)؛ '٣' جماعات مسلحة (مثلاً، مناطق العمليات، والقيادة وأنظمة الرقابة والتحكم)؛ '٤' الطلب على الأسلحة (بما في ذلك التصورات المتعلقة بالأمن والجهات الفاعلة الأمنية)؛ و '٥' تأثيرات إستخدام الأسلحة ومدى توفرها (بشكل مباشر وغير مباشر).

٥. على سبيل المثال، في أول سنتين من فترة عمل بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، كانت البعثة تفقد في المتوسط مركبة واحدة كل أسبوع (وكان خطف مركبات وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومركبات المنظمات غير الحكومية أكثر شيوعاً) (de Waal ,2009).

٦. إعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٥، نشر مشروع المسح ٢٣ تقريراً موجزاً للتقييم الأساسي للأمن البشري HSBA و ٣٦ ورقة عمل للتقييم الأساسي للأمن البشري. وتتوافر جميعها باللغتين العربية والإنكليزية، فيما تتاح باللغة الفرنسية أيضاً تلك التي تركز على جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٠، أصدر التقييم الأساسي للأمن البشري أيضاً تقارير 'حقائق وأرقام' تحتوي على معلومات وتحليلات حول موضوعات مختلفة، تظهر على الانترنت على موقع HSBA: http://www.smallarmssurveysudan.org.

٧. وعليه، لا يوجد جزء يتعلق بالنزاعات في شرق السودان (في ولايات القضارف وكسلا والبحر الأحمر بصورة رئيسية) التي مما دفع مؤتمر البجا والأسود الحرة للرشايدة للوقوف ضد القوات الحكومية (انظر مثلاً Young, 2007a; 2007b). ولقد أبرم إتفاق سلام شرق السودان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، دون أن تقابله عملية حفظ للسلام لتدعم تنفيذه. وكان تنفيذ الإتفاق سيئاً ولم يُفض إلى تنمية بشرية أو يحقق مكاسب أمنية في المنطقة (مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

٨. صنفت الخرطوم ولاية غرب كردفان ضمن شمال وجنوب كردفان في عام ٢٠٠٥، وغيرت الحدود بين شمال وغرب دارفور في عام ٢٠٠٨، وأنشأت كل من وسط دارفور وشرق دارفور من أجزاء كانت تتبع لجنوب وغرب دارفور في عام ٢٠١٢، وقسمت جنوب كردفان إلى ولايتين، وأعادت إنشاء غرب كردفان في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠٠٥، قامت 'حكومة جنوب السودان' التي أوجدتها إتفاقية السلام الشامل كهيئة إدارية مؤقتة، بإعادة تسمية ولاية بحر الجبل بولاية وسط الإستوائية.

٩. ذكر Flint & de Waal (٢٠٠٥، صفحة ٩٩) أن ما لا يقل عن ٧٥ فرداً من القوات السودانية المسلحة قد قتلوا في الهجوم وأن ٣٢ جندياً قد تم أسرهم. بلغت خسائر المتمردين تسعة أشخاص.

١٠. وفقا لما أورده Powers (2004)، فإن مصطلح 'Jaan' بالعربية يعني 'evil' بالإنكليزية و كلمة 'جواد' و 'جنجويد' تعني 'الفرسان الأشرار'. وللحصول على شرح أكمل وأدق للمصطلح وجذوره، انظر Flint (٢٠٠٩، الصفحتان ١١ و٥٢). أما المجموعات التي سلحتها الخرطوم لدعم القوات المسلحة السودانية في التصدي للمتمردين فلقد تألفت في معظمها من مجموعات عرقية من المحاميد والمهاجرية والزابلات (انظر مثلاً Flint، ٢٠٠٩، الصفحتان ١٧–١٨).

١١. ميناوي، الذي يمثل جيش تحرير السودان، فصيل ميني ميناوي، وقع على إتفاق سلام دارفور ، وتولى منصباً حكومياً كرئيس للسلطة الإقليمية الإنتقالية لدارفور وككبير مساعدي الرئيس، لكنه إنسحب من إتفاق سلام دارفور في عام ٢٠١٠ واستقال من منصبه في الحكومة وعاد الى حركة المتمردين. أما عبد الواحد وفصيله في جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فلم يوقع على الإتفاق على الإطلاق.

١٢. امتدت الحرب الأهلية السودانية الأولى من عام ١٩٥٥ (قبل قيام الكيان الرسمي للدولة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦) وحتى عام ١٩٧٢. أما الحرب الأهلية السودانية الثانية فامتدت من عام ١٩٨٣ وحتى عام ٢٠٠٥.

١٣. قرنق، قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان أثناء الحرب الأهلية السودانية الثانية وحتى إبرام إتفاق السلام الشامل، لقي مصرعه في حادث تحطم طائرة مروحية في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وكان النائب الأول للرئيس في ذلك الوقت. وكانت رؤيته تتمثل في إيجاد سودان إتحادي يحوز فيه جنوب السودان على قدر أكبر من الإستقلالية بدلاً من الحصول على الإستقلال التام. وبعد مقتله خلفه سلفا كير حيث تولى زمام الأمور من بعده ، فأصبح استقلال الجنوب هو هدف الحركة الشعبية لتحرير السودان.

١٤. تم التصويت لصالح قيام دولة في جنوب السودان بالإجماع تقريباً؛ وصوت ضد هذا الخيار أقل من ٢ ٪ من الذين أدلوا بأصواتهم. وأصبحت جمهورية جنوب السودان الدولة العضو ال١٩٣ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال أسبوع من الإحتفال باستقلالها.

١٥. أعلنت منطقة أبيي، بموجب إتفاقية السلام الشامل، منطقة إدارية خاصة، مُنح سكانها جنسية كل من شمال بحر الغزال وغرب كردفان خلال الفترة الانتقالية التي تقرر أن يتم بعدها ترسيم الحدود وإجراء إستفتاء شعبي. وهذا الإقليم، حسب ما قرره الحكم الصادر في عام ٢٠٠٩، تبلغ مساحته قرابة ١٠٠٠٠ كلم مربع (أي حوالي ٤٠٠٠ ميل مربع) – أي أصغر بنحو ٢٠٪ من ولاية كونكتكت الأمريكية (ثالث أصغر ولاية في الولايات الأمريكية المتحدة) أو دولة الجبل الأسود.

١٦. قاض كان عضواً في هيئة التحكيم أبدى رأياً معارضاً أشار فيه إلى أن الحكم حوّل أفراد قبيلة المسيرية إلى 'مواطنين من الدرجة الثانية في أرضهم وقد يخلق ظروفاً تحرمهم من الحصول على الماء' (Economist, 2009).

١٧. للحصول على تقييم موجز ومتعمق حول التحديات التي تواجه هيئة التنفيذ رفيعة المستوى التابعة للإتحاد الأفريقي AUHIP والمجتمع الدولي، انظر المقابلة العميقة التي أجريت مع دوغلاس جونسون Douglas Johnson، العضو السابق في لجنة ترسيم حدود أبيي ABC ، في الشبكة الإقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN (2006).

١٨. أنيانيا (إسم لنوع من السموم التي تصنع في جنوب السودان (Rone, 2003، صفحة ٢٠) وأحياناً يكتب 'أنيا-نيا') يطلق على مجموعة مكونة في معظمها من محاربين ينتمون إلى قبيلة النوير الذين قاتلوا الحكومة في الحرب الأهلية السودانية الأولى. ولم تكن عملية إستئناف النزاع وإحياء الأنيانيا كبيراً أو واسع الإنتشار بما فيه الكفاية لتكون مؤهلة لأن تشكل عودة إلى الحرب الأهلية. لكن، تلك الخصائص إنطبقت على الجيش الشعبي لتحرير السودان الأكبر والأوسع إنتشاراً من الناحية الجغرافية والأكثر تنوعاً الذي اشتبك مع الحكومة في أعمال عدوانية ابتداءً من عام ١٩٨٣.

١٩. أبرم إتفاق السودان للسلام بين الحكومة في الخرطوم وجبهة الإنقاذ الديموقراطية المتحدة وقوامها خمسة أعضاء: حركة إستقلال جنوب السودان SSIM، ومجموعة المستقلين في جنوب السودان SSIG، وقوة الدفاع عن ولاية الإستوائية EDF ، و'الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLM/A' (أضيفت إقتباسات)، وإتحاد الأحزاب السودانية. وكانت الكيانات الخمسة من الموقعين على الإتفاق إضافة إلى مجموعة بور (الممثلة بأروك ثون أروك كونغور، رئيس المجموعة). ووقع كيروبينو كوانين بول عن الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان لكنه لم يمثل قرنق في ذلك الوقت. ولقد عمل مع الجيش الشعبي لتحرير السودان من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧، حين حكم عليه قرنق بالسجن لتآمره على الإطاحة به. والتحق بول من جديد بالجيش الشعبي لتحرير السودان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، بعد حوالي ثمانية أشهر من إبرام إتفاق السودان للسلام. ومن ثم انسحب من الجيش الشعبي لتحرير السودان في وقت لاحق من تلك السنة وتوفي في السنة التالية (انظر Rone, 2003، الصفحتان ١٥ و١٢٩).

٢٠. قدمت الخرطوم الدعم، بما في ذلك السلاح، للعديد من الميليشيات القبلية التي نشأت جزئياً لتحمي نفسها من الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومن بينها باري، وديدينغا، وفرتيت، واللاتوكا، ومورلي، ومنداري وتوبوسا – والبعض من قبيلة الدينكا أيضاً (انظر Young, 2006، صفحة ١٣).

٢١. وانسحب مشار، مثلاً، من قوات الدفاع عن جنوب السودان SSDF في عام ٢٠٠٠ وشكل الجبهة الشعبية لتحرير السودان قبل إلتحاقه من جديد بالحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢٢. الإسم الكامل لإعلان جوبا هو: إعلان جوبا للوحدة والتكامل بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع عن جنوب السودان.

٢٣. إسماعيل كوني (من قبيلة مورلي) على سبيل المثال، أصبح مستشاراً للرئيس كير بشأن السلام والمصالحة انظر (Vuni, 2007). وكان كوني قائداً لقوة دفاع بيبور.

٢٤. ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة، ففي السنة التي بدأت فيها الأزمة، بلغ عدد النازحين في البلاد ١،٥ مليون نسمة من سكان جنوب السودان، وذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؛ وطلب نحو ٥٠٠٠٠٠ شخصاً اللجوء إلى بلدان مجاورة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID, 2015).

٢٥. حسب تقديرات مجموعة الأزمات الدولية أن ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ شخص لقوا حتفهم، وهو رقم يعتقد بعض المحللين أنه رقم متحفظ. ووفقاً لجهات إنسانية فاعلة تنشط في السودان، تم تجنيد الأطفال بالإكراه للقتال بالآلاف، وأن بلدات بكاملها تعرضت للنهب والحرق (Smith, 2014).

٢٦. تم نقل السلطة من بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبدأت بعثة العملية المختلطة عملياتها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٧. إن إتفاق وقف إطلاق النار كان قد أعلن في وقت سابق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وحقق نجاحاً نسبياً، لم يسفر عن تنفيذ أي عملية من عمليات حفظ السلام.

٢٨. يأتي ال ٧٢ الآخرون من الأطراف السودانية في الإتفاق (٣٦)، وفريق تشاد للوساطة (١٨)، والمجتمع الدولي (كما مثل من قبل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة:١٨) (الإتحاد الأفريقي، ٢٠٠٥، صفحة ١٣، الفقرة ٨).

٢٩. أشار الإتحاد الأفريقي في البدء إلى الجنرال فيستوس أوكوكنكوو، كرئيس للجنة وقف إطلاق النار وكبير المراقبين العسكريين. لكنه أصبح قائد القوة مع وصول قوات المشاة للإتحاد الأفريقي. وعُرف جميع الرؤساء العسكريين اللاحقين للبعثة بقادة للقوات.

٣٠. سمى الرئيس هذه المرحلة بـ'المرحلة ٣'، وتضي المرحلتان الإثنتان الأخريتان بأهداف الإنتشار التي حددها مجلس السلام والأمن PSC في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (التي يشار إليها في هذه الدراسة باسم بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان) ومن ثم تلبي الأهداف قصيرة الأجل لمجلس السلام والأمن المحددة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (المشار إليها ببعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة). ولوقام الإتحاد الأفريقي مجدداً بتعزيز بعثته، ويشير البعض إلى هذه البعثة المزمعة 'ببعثة الإتحاد الأفريقي الثالثة في السودان AMIS III'.

٣١. لا يوجد سبب واحد أو جهة فاعلة واحدة لشرح المراعاة التي يبديها مجلس الأمن للخرطوم. فاختيار كلمات القرار والانعدام التام للصلة، يشكلان جزءاً من نمط راسخ منذ مدة طويلة يتبعه أعضاء مجلس الأمن في عدم مطالبة السودان بالكثير والإعتماد على الإتحاد الأفريقي، على الرغم من العيوب ومواطن الضعف الثابتة له. وكانت هيئات داخل منظومة الأمم المتحدة تبدي بالمثل ضعفاً وإرادة مسلوبة حين يتعلق الأمر بمواجهة الخرطوم (Weschler, 2010). للحصول على المزيد من المعلومات الأساسية، يرجى النظر في Bah (٢٠١٠، الصفحتان ١٠–١١) و Weber (٢٠١٠، الصفحتان ١٥–١٦).

٣٢. تشكل هذا الدعم من 'حزمة دعم خفيفة' و 'حزمة دعم ثقيلة' تضمنت المعدات والأفراد وتركزت على أربعة مجالات للمساعدة: '١' المساعدة اللوجستية المادية؛ '٢' مساعدة الموظفين والأفراد العسكريين؛ '٣' تقديم المشورة إلى الشرطة المدنية؛ و'٤' توفير الخبرة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، والتنسيق في المجال الإنساني، والمعلومات العامة، ودعم عمليات السلام (انظر مجلس الأمن، 2007a، الفقرات ٤٠–٥١).

٣٣. يرى العديد من المعلقين أن الصين أثرت بوجه خاص تقاعس مجلس الأمن فيما يتعلق بقضية تسلم عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة للأمور من الإتحاد الأفريقي في دارفور. ووصف أحد المراقبين لدى الأمم المتحدة إنشاء بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بوصفها 'تسوية ...تم التوسط فيها بمساعدة من الصين، التي تخوفت من أن العنف المتواصل في دارفور سيؤدي إلى إضعاف مكانتها على المسرح العالمي عشية بدء الألعاب الأولمبية في بيجين في صيف عام ٢٠٠٨' (Lynch, 2014).

٣٤. في آب/أغسطس ٢٠١٤، قام مجلس الأمن بتقليص عدد الأفراد العسكريين إلى ١٥٨٤٥ فرداً (وهو خفض بمقدار ١٩٪ من خططه الأولية التي كانت تهدف الى قوة قوامها ١٩٥٥٥)؛ وخفض عدد أفراد الشرطة إل ٣٤٠٣ (تقليص بمقدار ٤٧٪ من العدد المخطط له والبالغ ٦٤٣٢) (انظر مجلس الأمن، 2014a، الفقرة ٨). وجاء هذا القرار بعد قرار سابق (في تموز/يوليه ٢٠١٢) بشأن 'إعادة تشكيل' (أي 'خفض') عدد ذوي الخوذات الزرقاء في البعثة خلال ١٢–١٨ شهراً إلى ما لا يزيد على ١٦٢٠٠ من الأفراد العسكريين و ٤٦٩٠ من أفراد الشرطة (انظر مجلس الأمن، ٢٠١٢، الفقرة ٢).

٣٥. في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥، إجتمع فريق عمل مشترك (مؤلف من ١٦ مسؤولاً من حكومة السودان و ٢١ مسؤولاً من الإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة) من أجل بدء التحضيرات لاستراتيجية مشتركة لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بشأن وقف العمليات (UNAMID, 2015).

٣٦. قامت بلدان عديدة ولمدة طويلة بدعم التوصل إلى تسوية للنزاع عن طريق التفاوض. ومع ذلك، لعب الدعم السياسي والمالي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية دوراً هاماً في دفع الأمور إلى الأمام. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، عين جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك السيناتور الأمريكي السابق جون ('جاك') دانفورث كمبعوث خاص له للسلام في السودان. وكان دانفورث الجمهوري المنتمي إلى ميتسوري والذي خدم لثلاث ولايات في مجلس الشيوخ الأمريكي، قد عمل لاحقاً لفترة وجيزة كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة. وبعد مضي سبعة عشر شهراً على تعيينه كمبعوث خاص، تم التوقيع على بروتوكول ماتشاكوس وإرساء ثلاث عمليات لحفظ السلام بالاستعانة بمساعدة مالية كبيرة من الولايات المتحدة. فقد قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥،٥ مليون دولار أمريكي من الميزانية الإجمالية للجنة العسكرية المشتركة البالغة قيمتها ٤٤،٧

مليون دولار أمريكي. وساهمت كل من هولندا والنرويج والمملكة المتحدة مجتمعة، بما يقل بقليل عن ثلث التكاليف الإجمالية، فيما قدمت بلجيكا والدانمرك وألمانيا والسويد وسويسرا النسبة المتبقية والبالغة قرابة ١٠٪ (انظر Ibscher & Szili, n.d. لا يوجد تاريخ، الصفحات ٧٦ و ٩٠ و ٩١).

٣٧. هذه الأرقام لا تتضمن نحو ١٥٠ من الأفراد الإضافيين ومعظمهم سودانيين، مسؤولين عن تجهيز الوجبات، وأماكن الإقامة، والرعاية الصحية والدعم اللوجستي للبعثة (انظر Souverijn-Eisenberg, 2005، صفحة ٤).

٣٨. وجاء هؤلاء الموظفون الدوليون البالغ عددهم ٤٠ من ١٠ بلدان: ٧ من بين ٩ من البلدان المانحة (كلها باستثناء بلجيكا وألمانيا) ولم تقدم ٣ بلدان (فرنسا وإيطاليا وجنوب أفريقيا) أموالاً إلى البعثة (انظر Ibscher & Szili, n.d. لا يوجد تاريخ، الصفحات ٧٦ و ٩٠–٩٤).

٣٩. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أقرّ رئيس موظفي البعثة بأن البعثة لم تبدأ عملها 'لجميع المقاصد والأغراض'، إلا في أيلول/سبتمبر. وأدت الخلافات بين الأطراف بشأن تفويض البعثة وتركيبتها إلى حد كبير إلى حدوث تأخير وإلى صغر حجم البعثة الأولية (انظر الشبكة الاقليمية المتكاملة للمعلومات IRIN, 2003).

٤٠. كما يوجد لدى بعثة الأمم المتحدة في السودان قاعدة لوجستية في شمال كردفان ومكتب إتصال وتنسيق في شمال دارفور (وكذلك في العاصمة الإثيوبية، حيث يوجد المقر الرئيسي للإتحاد الأفريقي).

٤١. للاطلاع على نص الإتفاق بين حكومة السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان بشأن الترتيبات المؤقتة للإدارة والأمن في منطقة أبيي، انظر مجلس الأمن (2011a).

٤٢. وبالرغم مما فرضته الخرطوم من بعض العراقيل اللوجستية والتقييدات الإدارية (مجلس الأمن، 2011b، الفقرة ١٩)، صار هناك مقر رئيسي لقوة متقدمة فاعلة قبل نهاية تموز/يوليه وإنضم إلى البعثة أكثر من ٤٠٠ فرد من ذوي الخوذات الزرقاء (مجلس الأمن، 2011b، الفقرة ١٥). وبعد شهر واحد، تضاعف قوام البعثة بمقدار ثلاث مرات (UN DPKO, 2011a). وبحلول نهاية العام، بلغ قوام القوة نحو ٩٠٪ من قوامها المعتمد والمأذون به (UN DPKO, 2011b).

٤٣. قدمت سويسرا عدداً صغيراً من المراقبين العسكريين إلى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بدءاً من عام ١٩٩٠ (القوات المسلحة السويسرية، n.d لا يوجد تاريخ)، وذلك قبل ١٢ عاماً من تحولها رسمياً إلى عضو في الهيئة العالمية. (ومع ذلك، كانت بيرن في ذلك الوقت عضواً في معظم وكالات وهيئات الأمم المتحدة). وضم الإتحاد الأفريقي مواطنين من بلدان الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة للعمل في لجنة وقف إطلاق النار بأعداد قليلة كجزء من بعثة الإتحاد الأفريقي في السودان AMIS.

٤٤. قدمت شركة المحيط الهادئ للمعماريين والمهندسين (PAE) الدعم للبعثات التي تولت قيادتها الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS.

٤٥. يشكل الضباط الموظفون في المقر الرئيسي أيضاً 'وحدة مشكّلة' حتى وإن ساهم أحد البلدان بمسؤول عسكري واحد لهذه الهيئة.

٤٦. وفي مسعى من جانبها لتحسين وصف تركيبة بعثاتها، قامت إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة UN DPKO بصياغة الإسم المختصر 'الخبراء العسكريون الموفدون في بعثة من الأمم المتحدة UNMEM' ليشمل أفراداً سبق أن تم تضمينهم كجزء من 'القوات' (والفئة الأخرى هي فئة المراقبون العسكريون MilObs). مصطلح الخبراء العسكريون الموفدون في بعثة من الأمم المتحدة (UNMEMs) يشير إلى المراقبين العسكريين إضافة إلى مستشارين عسكرين وضباط إتصال عسكريين. ويختلف جميع الخبراء العسكريين الموفدين في بعثة لدى الأمم المتحدة عن القوات العسكرية في أنهم غير مسلحين. وتجدر الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من الخبراء العسكريين الموفدين في بعثة من الأمم المتحدة UNMEMs هم من المراقبين العسكريين. وتستخدم هذه الورقة التسمية الشائعة 'المراقبون العسكريون' وليس التسمية حديثة العهد المتمثلة في 'الخبراء العسكريين الموفدين في بعثة من الأمم المتحدة UNMEMs'.

٤٧. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ عدد ذوي الخوذات الزرقاء ١٠٤٠٦٢ قدموا من ١٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويعملون في ١٦ عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ تصنيفهم كالآتي: ٨٩ ٨٤٦ من القوات، و١٧٧٤ خبيراً عسكرياً، و١٢ ٤٤٢ من أفراد الشرطة (UN DPKO, 2014b).

٤٨. الدول الأعضاء الست في الإتحاد الأفريقي المساهمة بالقوات العسكرية وبقوات الشرطة في بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM هي بوروندي وجيبوتي وإثيوبيا وكينيا وسيراليون وأوغندا. للحصول على تقييم للبعثة، مصحوباً بمعلومات حول تغير قوام القوة وتركيبتها، انظر Burton & Williams (2014).

٤٩. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدم ٢٣ بلداً ١٠ من ذوي الخوذات الزرقاء، أو أقل من ذلك، وما يبلغ ٨٢ ما بين أفراد عسكريين وأفراد من الشرطة. أما البلدان ال ٥٠ التي تحتل المرتبة السفلى من بين البلدان المساهمة بالقوات العسكرية والبلدان المساهمة بقوات الشرطة فقد بلغت مساهمتها ما مجموعه ١١٤٩ من الأفراد النظاميين بزي رسمي موحد (UN DPKO, n.d. لا يوجد تاريخ).

٥٠. في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، قدمت ٢٢ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ما يتراوح بين فرد واحد وتسعة أفراد من الموظفين النظاميين ذوي الزي الرسمي إلى بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، وقوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان

UNMISS وهي: ألبانيا والأرجنتين وبوليفيا والبوسنة والهرسك وكندا والسلفادور وغواتيمالا وغينيا وإيران وليسوتو ومدغشقر ومالي ومولدوفا ونيوزيلندا وبالاو وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبيرو وبولندا وسويسرا والمملكة المتحدة وفييت نام (فيتنام) (UN DPKO, 2014a).

٥١. طلبت إحدى البلدان المساهمة بقوات عسكرية للأمم المتحدة من مواطنيها العاملين كمراقبين عسكريين في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الإنتشار في منطقة البعثة مزودين بأسلحة نارية (مراسلة خطية مع أحد مسؤولي الأمم المتحدة، ٦ آذار/مارس ٢٠١٥).

٥٢. كان في حوزة شرطة الأمم المتحدة العاملة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر 'بعثات تنفيذية'، بمعنى أن بعثة الأمم المتحدة تتولى المسؤولية الأساسية لإنفاذ القانون وتعزيز الأمن (كما كان الحال عليه في بعثاتها في تيمور- ليشتي وكوسوفو)، أسلحة نارية في منطقة البعثة. وقد تطلب البلدان المساهمة بقوات الشرطة أن تقوم قوات الشرطة التابعة لها خارج وحدات الشرطة المشكلة بالانتشار مزودة بأسلحة نارية. بيد أن الأمم المتحدة وإتفاق مكانة القوات المبرم بين الأمم المتحدة والدولة المضيفة لترسيخ الحقوق والإمتيازات الخاصة بالقوات العسكرية وقوات الشرطة وتعيين حدودها، من النادر للغاية أن يلبيان طلبات كهذه (مقابلات مع مطلعين أساسيين ملمين بالأمور، مجموعة بيانات دراسة المسح لتسريب الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٥).

٥٣. لا تقوم الأمم المتحدة بدفع نفقات مالية مقابل المعدات التي قد تحضرها البلدان المساهمة بالقوات العسكرية أو قوات الشرطة إلى البعثة خارج نطاق بيان متطلبات الوحدة.

٥٤. يتم في بعض الأحيان تسجيل الأسلحة المتلقاة بطريقة غير سليمة (Bevan, 2009، الصفحات ١٢٢-١٢٦).

٥٥. بعض الأسلحة التي تستعيدها أحياناً قوات حفظ السلام (أو جهات فاعلة أخرى في منظومة الأمم المتحدة) داخل (أو خارج) نطاق عمليات حفظ السلام تأخذها ثانية الجماعات المسلحة في وقت لاحق (مثلاً، انظر Berman with Lomabard, 2008، الصفحات ١٠٧-١٣٣).

٥٦. قامت البلدان المساهمة بالقوات العسكرية لبعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال بتجهيز ميليشيات في قطاعاتها وكتائب الجيش الوطني الصومالي بعتاد ومعدات عسكرية مستردة من حركة الشباب الصومالية (مقابلات مع المؤلف، مقديشو، شباط/فبراير ٢٠١٣).

٥٧. وفقاً لتقارير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن أبيي، فإن قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي تقوم بشكل روتيني بمصادرة الأسلحة النارية والذخائر ذات الصلة من أفراد أو جماعات صغيرة مسلحة غير مصرح لها في منطقة أبيي. فعلى سبيل المثال، خلال الفترة الواقعة بين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، إستولت قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي على ثلاثة قطع من الأسلحة النارية والذخائر (انظر مجلس الأمن، 2014b، الفقرة ٥). وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، أكد مجلس الأمن أنه يجوز لقوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي مصادرة الأسلحة وتدميرها في منطقة أبيي حسب ما يجيزه القرار ١٩٩٠ (مجلس الأمن، 2015b، الفقرة ١٢). وفي السابق كان تدمير الأسلحة المصادرة في سياق عمل قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي يتم بشكل مستتر (انظر مثلاً مجلس الأمن، 2011f، الفقرتان ٢(أ) و٣). وهذا يمهد الطريق للبعثة كي تقوم بتدمير الأسلحة بدلاً من إعادة توزيعها.

٥٨. مقابلة مع المؤلف، المكان محجوب، آذار/مارس ٢٠١٤.

٥٩. ظلت الكثير من الوحدات المشكلة العاملة في بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة التي إنضمت إلى بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ظلت إلى حد كبير دون مستوى متطلبات الأمم المتحدة من حيث العتاد والمعدات العسكرية. وبعد سنتين وشهرين من تنفيذ عمليات بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أبلغ الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي مون، مجلس الأمن بأن أربع وحدات لبلدان (كانت تابعة لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان سابقاً) 'تعاني من نقص في المعدات الرئيسية اللازمة بنسبة تتراوح بين ٦١ و ١٠٠ ٪ وأنها غير مكتفية ذاتياً في غالبية الفئات المطلوبة' (مجلس الأمن، ٢٠١٠، الفقرة ٨).

٦٠. للحصول على خلفية للمعلومات الأساسية عن حظر الأسلحة الذي فرضته الأمم المتحدة على السودان والتقيد الدولي بهذا التدبير الرقابي انظر، على سبيل المثال، Lewis (2009) (التي تتضمن أيضاً وصفاً وتقييماً لفرض الحظر على الأسلحة الذي وضعه الإتحاد الأوروبي).

٦١. للحصول على معلومات عن الإنتاج المحلي في السودان وعمليات النقل من ولاية إلى ولاية إلى الخرطوم، انظر على سبيل المثال مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA (2014); Leff & LeBrun (٢٠١٤، الصفحات ٢٢-٢٤).

٦٢. للحصول على مزيد من المعلومات عن المستويات الإستراتيجية والعملياتية والتنفيذية والتاكتيكية في عمليات حفظ السلام، انظر إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة UN DPKO وإدارة الدعم الميداني DFS (٢٠٠٨).

٦٣. إلى جانب بعثة الإتحاد الأفريقي في بوروندي، يحتمل أن تكون أمانة الإتحاد الأفريقي قد استفادت من التجارب المكتسبة من العديد من عمليات حفظ السلام التي تم القيام بها في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (OAU)، المنظمة السلف للإتحاد الأفريقي.

وقد أجرت منظمة الوحدة الأفريقية حوالي ست عمليات في التسعينيات لكنها كانت صغيرة وقصيرة الأجل (انظر Berman & Sams، ٢٠٠٠، الصفحات ٤٥-٧٤). وقد كانت بعثة الإتحاد الأفريقي في بروندي، التي كان لديها أكثر من ٣٠٠٠ من أفراد القوات، على قدر أكبر من الطموح من جوانب عدة، لكن الأمم المتحدة تسلمت زمام الأمور من الإتحاد الأفريقي بعد أكثر من سنة في مجال العمليات. وعلاوة على ذلك، تضمنت بعثة الإتحاد الأفريقي في بروندي عملية نشر القوات من ثلاثة بلدان باتجاه منطقة بعثة تبلغ مساحتها نصف في المائة من مساحة دارفور، مع وجود شبكة طرق وبنى تحتية أخرى جيدة نسبياً.

٦٤. بموجب المادة ٨ (٢)(ب)'٣' و (ه)'٣' من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تعتبر الهجومات التي تشن على قوات حفظ السلام وما لديهم من موجودات وأصول، جرائم حرب (اللجنة الدولية للصليب الأحمر ICRC, n.d. لا يوجد تاريخ).

٦٥. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن الأعمال الوحشية والعدوانية أودت بحياة أكثر من شخص من بين كل أربعة من الضحايا والتي عانت منها القوات العسكرية وقوات الشرطة العاملة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. (ومن بين الأسباب الأخرى الأمراض والحوادث). وعموماً، يمكن القول إن أكثر من ٣٣٠٠ من ذوي الخوذات الزرقاء والموظفين الآخرين قد قضوا نحبهم في عمليات حفظ السلام (UN DPKO, 2015c).

٦٦. سجلت تقارير إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة UN DPKO (2015d) مقتل أكثر من ٣٣٠ فرداً من موظفي الأمم المتحدة في كل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وذلك حتى ٣٠ نيسان/ابريل ٢٠١٥. ويمثل هذا العدد نحو عُشر عدد الضحايا الإجمالي الذين سقطوا في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٨.

٦٧. مراسلات خطية مع Jan-Eric Wilhelmsen، ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٦٨. في إحدى الحالات، على سبيل المثال، أثارت الظروف المحيطة بحادثة تسليم وحيازة المعدات العسكرية شكوكاً وتساؤلات. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، غادرت وحدة عسكرية مصرية موقع الفريق التابع لها في كاودا دون إذن من الأمم المتحدة. وظلت السرية التي كانت أصلاً جزءاً من بعثة الأمم المتحدة في السودان، تمثل جزءاً من مرحلة التصفية لتلك البعثة. (ولم تنضم الكثير من الوحدات التي كانت جزءاً من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان). وتعين على الأمم المتحدة أن تنسحب بطريقة مسؤولة وممنهجة وتقدم شروحات تتعلق بالموظفين والمعدات المملوكة للوحدات وموجودات وأصول الأمم المتحدة التي غالباً ما تكون في ظروف عسيرة. وتظل الأسئلة قائمة فيما يتعلق بالتأمين المناسب للموقع وما إذا تركت معدات في ظل الطبيعة الخاصة للإنسحاب.

٦٩. وفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن البعثة قامت بتسيير ٨٦٩٤ دورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث قام العنصر العسكري بتسيير ٣٥٥٢ دورية منها (١٣٢٥ دورية لبناء الثقة، و ١٧٤٨ دورية قرى، و ٤٧٩ دورية مصاحبة بغرض الحماية)، في حين أن عنصر الشرطة كان مسؤولاً عن ٤١٤٢ دورية (٣٨٠٦ منها داخل مخيمات النازحين و ١٣٣٦ دورية خارج مخيمات النازحين)؛ انظر مجلس الأمن (٢٠٠٩، الفقرة ٢٢). وهذا متوسط يفوق تسيير ١٤٠ دورية يومياً بقليل.

٧٠. إلى جانب لجنة حوض بحيرة تشاد LCBC، فإن البعثات والمنظمات الست الأخرى هي الجماعة الإقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء ، والجماعة الإقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية للتنمية (الايقاد)، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. (وثمة منظمة ثامنة هي حلف عدم العدوان والدفاع، أوفدت أيضاً عملية لحفظ السلام، لكن لم يعد لها وجود). وللحصول على معلومات أساسية عن العديد من تلك البعثات فضلاً عن تلك التي نفذتها تحالفات مخصصة من الجهات الراغبة، انظر Berman & Sams (2000). وفي آذار/مارس ٢٠١٤، أذنت لجنة حوض بحيرة تشاد بفرقة عمل عسكرية كي تتصدى للتهديد الوارد من منظمة بوكو حرام (Kindzeka, 2014). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أذن مجلس الأمن والسلام للإتحاد الأفريقي بمهمة للجنة حوض بحيرة تشاد من أجل هذه الغاية. وفي الشهر التالي، تعهد أربعة أعضاء من لجنة حوض بحيرة تشاد إضافة إلى بنين بتقديم أكثر من ٨٠٠٠ من الأفراد العسكريين والمدنيين وأفراد الشرطة إلى هذه القوة، التي ما تزال الميزانية والتمويل المرصود لها قيد البحث (انظر الإتحاد الأفريقي، ٢٠١٥).

٧١. انظر أيضاً تأمين الظروف لمشروع حفظ السلام للمعهد الدولي للسلام، وكلية إليوت بجامعة جورج واشنطن، ومركز آسيا الباسفيكي لمسؤولية الحماية بجامعة كوينزلاند. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، قدم الموقع الشبكي للمشروع (www.providing forpeacekeeping.org) ملفات موجزة عن مساهمات ٥٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقوات عسكرية أو قوات شرطة في عمليات حفظ السلام (وأشار الموقع إلى خطط من أجل تضمين لمحات عامة إضافية عن دول).

الملاحق

ملحق (أ): البلدان المساهمة بالقوات TCC والبلدان المساهمة بقوات الشرطة PCC في عمليات السلام في السودان وجنوب السودان

	البلدان المساهمة بالقوات العسكرية/البلدان المساهمة بقوات الشرطة TCC/PCC	البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي				البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة		البعثات التابعة للأمم المتحدة					
		بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان AMIS I		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان AMIS II		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E		بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID		بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS		قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA		بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS	
الدول الأفريقية	١- الجزائر	□			□										
	٢- بنين				□		□		◊	□		■			■
	٣- بوتسوانا			□	◊	◊	□		◊	□	◊				
	٤- بوركينا فاسو			□	◊	◊	□	■	♦	□		■			□
	٥- بروندي			□			□	■	♦			■			
	٦- الكاميرون			□	◊	◊	□	□	♦						
	٧- تشاد			□			□								
	٨- جمهورية الكونغو	□		□			□								
	٩- ساحل العاج								◊						
	١٠- جيبوتي								♦						
	١١- مصر	□		□	◊	◊	□	■	♦	□	◊	□			■
	١٢- إثيوبيا							■	♦		◊	■	♦	■	♦
	١٣- غابون	□		□			□	□		□					
	١٤- غامبيا			□	◊	◊	□	■	♦	□	◊				♦
	١٥- غانا	□		□	◊	◊	□	■	♦	□	◊	■	♦	■	♦
	١٦- غينيا									□		■		■	
	١٧- كينيا	□		□	◊		□	■	◊	□	◊			■	♦
	١٨- ليسوتو			□		◊	□	■							
	١٩- ليبيا			□			□	□							
	٢٠- مدغشقر			□	◊	◊	□		♦						
	٢١- ملاوي			□			□	□	♦	□		■			
	٢٢- مالي			□	◊	◊	□	■	◊	□	◊	■			■
	٢٣- موريتانيا			□	◊	◊	□		◊						
	٢٤- موريشيوس					◊									
	٢٥- موزمبيق	□		□			□			□		□			

البلدان المساهمة بالقوات العسكرية/البلدان المساهمة بقوات الشرطة TCC/PCC		البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي						البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة		البعثات التابعة للأمم المتحدة					
		بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان AMIS I		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان AMIS II		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E		بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID		بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS		قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA		بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS	
الدول الأفريقية	٢٦- ناميبيا	□			□		□	■	♦	□	◊	■	♦	■	♦
	٢٧- النيجر			◊		◊			◊	□					
	٢٨- نيجيريا	□		□	◊	□	◊	■	♦	□	◊	■	♦	■	♦
	٢٩- رواندا	□		□	◊	□	◊	■	♦	□	◊	■	♦	■	♦
	٣٠- السنغال	□		□	◊	□	◊	■	♦	□				■	♦
	٣١- سيراليون							■	♦	□		□		□	♦
	٣٢- جنوب أفريقيا	□		□	◊	□	◊	■	◊	□					♦
	٣٣- السودان	□		□		□									
	٣٤- تنزانيا							■	♦	□	◊	■	♦	■	
	٣٥- توغو			□		□	◊	■	♦					■	
	٣٦- تونس								♦						
	٣٧- أوغندا			□	◊	□	◊	□	◊	□	◊			■	♦
	٣٨- زامبيا			□	◊	□	◊	■	♦	□	◊	■		■	♦
	٣٩- زيمبابوي							■	♦	□	◊	♦			♦
دول غير أفريقية	١- ألبانيا														♦
	٢- الأرجنتين										◊				♦
	٣- أستراليا							□		□	◊			■	◊
	٤- النمسا			؟	؟	؟	؟			□					
	٥- بنغلاديش							■	♦	□	◊			■	♦
	٦- بيلاروس													□	
	٧- بلجيكا			؟	؟	؟	؟			□					
	٨- بوليفيا							■		□		□		□	
	٩- البوسنة والهرسك										◊				♦
	١٠- البرازيل									□	◊	■		■	♦
	١١- كمبوديا							■		□		■		■	
	١٢- كندا			□	◊	□	◊	□	◊	□	◊			■	◊
	١٣- الصين							■		□	◊			■	♦
	١٤- كرواتيا									□					
	١٥- قبرص			؟	؟	□	؟								
	١٦- الدنمارك			؟	؟	□	؟		◊	□				■	

البلدان المساهمة بالقوات العسكرية/البلدان المساهمة بقوات الشرطة TCC/PCC		البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي						البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة		البعثات التابعة للأمم المتحدة					
		بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان AMIS I		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان AMIS II		بعثة الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E		بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID		بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS		قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA		بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS	
دول غير أفريقية	١٧- إكوادور							■		□		■		□	
	١٨- السلفادور								◊	□	◊	■		◊	
	١٩- فيجي								♦	□	◊			■	♦
	٢٠- فنلندا			؟	؟	؟	؟		◊	□	◊				◊
	٢١- فرنسا	□		□	؟	□	؟	□	◊	□					
	٢٢- ألمانيا			؟	؟	؟	؟	■	♦	□	◊			■	♦
	٢٣- اليونان									□					
	٢٤- غواتيمالا							□		□		■		■	
	٢٥- هنغاريا			□	؟	□	؟								
	٢٦- الهند									□	◊	■		■	♦
	٢٧- أندونيسيا							■	♦	□	◊	■		■	♦
	٢٨- إيران							■		□					
	٢٩- إيرلندا			؟	؟	؟	؟								
	٣٠- إيطاليا			؟	؟	□	؟	□		□				□	
	٣١- جامايكا								♦		◊				◊
	٣٢- اليابان									□				■	
	٣٣- الأردن							■	♦	□	◊			■	
	٣٤- كازاخستان								◊						
	٣٥- قيرغيستان							■	♦	□	◊	■		■	♦
	٣٦- ماليزيا							■	◊	□	◊	■		□	◊
	٣٧- ملدوفا									□				■	
	٣٨- منغوليا							■		□		■		■	
	٣٩- نيبال							■	♦	□	◊	■		■	♦
	٤٠- هولندا			□		□	◊	□		□	◊			■	♦
	٤١- نيوزيلندا									□	◊			■	
	٤٢- النرويج								◊	□	◊			■	♦
	٤٣- باكستان							■	♦	□	◊			□	
	٤٤- بالاو							■	◊						
	٤٥- بابوا غينيا الجديدة													■	
	٤٦- باراغواي									□		□		■	

	البلدان المساهمة بالقوات العسكرية/البلدان المساهمة بقوات الشرطة TCC/PCC	البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي				البعثات التابعة للإتحاد الأفريقي- الأمم المتحدة		البعثات التابعة للأمم المتحدة					
		بعثة الإتحاد الأفريقي الأولى في السودان AMIS I		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية في السودان AMIS II		بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E		بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID		بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS		قوات حفظ السلام الأمنية المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA	بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS
دول غير أفريقية	٤٧- بيرو							■		□		■	■
	٤٨- الفلبين							◊		□	◊		□	◊
	٤٩- بولندا									□			■	
	٥٠- البرتغال			؟	؟	؟	؟							
	٥١- رومانيا									□			■	♦
	٥٢- الإتحاد الروسي									□	◊	■	■	♦
	٥٣- ساموا							♦			◊			♦
	٥٤- وريا الجنوبية								■	□			■	
	٥٥- إسبانيا			؟		؟	□							
	٥٦- سريلانكا									□	◊	□	■	♦
	٥٧- السويد			؟	؟	؟	□	◊	□	□	◊		■	♦
	٥٨- سويسرا									□			■	♦
	٥٩- طاجيكستان							◊						
	٦٠- تايلاند							■			□			◊
	٦١- تيمور-ليشتي												□	
	٦٢- تركيا							♦	□	□	◊			♦
	٦٣- أوكرانيا									□	◊	■	■	♦
	٦٤- المملكة المتحدة			؟	؟	؟	□	◊	□	□	◊		■	♦
	٦٥- الولايات المتحدة	؟		□	؟	؟	□				◊		■	♦
	٦٦- أورغواي									□	◊	□		
	٦٧- فانواتو							◊			◊			
	٦٨- فيتنام												■	
	٦٩- اليمن							♦	■	□	◊	■	■	

المفتاح: □= بلد سابق مساهم بالقوات العسكرية؛ ◊= بلد سابق مساهم بقوات الشرطة؛ ■ = بلد ناشط مساهم بالقوات العسكرية ؛ ♦ = بلد ناشط مساهم بقوات الشرطة؛ ؟= بلد يقدم القوات العسكرية/أو قوات الشرطة إلى بعثة أو أكثر من بعثات الإتحاد الأفريقي.

المصدر: Berman (2015b)

ملحق (ب): قائمة جزئية بالهجمات التي شُنت على ذوي الخوذات الزرقاء وذوي الخوذات الخضراء في السودان وفي جنوب السودان، والإستيلاء على عتاد ومعدات عسكرية

يعرض الملحق بيانات حول الحوادث التي تم توثيقها في مجموعة بيانات دراسة المسح الخاصة بتسريب الأسلحة الصغيرة (انظر الصندوق ٣). وتوضع الحوادث في الملحق مصنفة حسب الترتيب الزمني، وتُعرض معلومات حول الحوادث والسياقات والمعدات العسكرية التي فُقدت (أو التي لم تفقد) أثناء الهجمات على أفراد القوات العسكرية وأفراد قوات الشرطة التابعة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتشتمل الحوادث على التاريخ والبعثة والموقع. أما السياق فيشمل وصفاً للحادثة والإصابات والخسائر التي تعرض لها ذوو الخوذات الزرقاء والخوذات الخضراء. وتتضمن مجموعة البيانات خمسة أنواع من الحوادث: '١' هجمات على قوافل؛ '٢' هجمات على مواقع ثابتة؛ '٣' هجمات على دوريات؛ '٤' خطف سيارات؛ و '٥' عمليات نهب وسلب. وجزء فرعي ثالث يرد تحت عمود 'السياق' يحمل اسم 'ملاحظات'، يقدم معلومات أساسية إضافية مثل عدد أفراد قوات حفظ السلام الذين تعرضوا للهجوم، وحجم القوة المُهاجِمة، وما تم تكبده من إصابات وخسائر أخرى. ويشتمل عمود 'معدات عسكرية' على معلومات عن اسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة والذخائر التابعة لها. وثمة جزء فرعي منفصل عنوانه 'ملاحظات' يتطرق بالذكر إلى عتاد ومعدات عسكرية فُقدت ومعدات أخرى تمت إستعادتها. أما حوادث التسريب التي تُعتبر 'بارزة' فتم وضع علامة عليها والتمييز بين مستويات ضخامتها والتمييز بين تلك التي تم التحقق من معلوماتها او التي لم يتم التحقق من معلوماتها. وتستخدم الأحرف المائلة حين تمثل المعلومات المقدمة مواقع تقريبية أو تستند إلى إفتراضات.

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • أنجابو، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة أحد أفراد قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • بندقية هجومية واحدة **الذخائر** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة	الفئة الأولى ■
• ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • عشما، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ١٨ مهاجماً	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات العسكرية	
• ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • شنقل طوباية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • غير معروفة	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات العسكرية	
• ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • خورملي، شمال السودان	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فردين من أفراد قوات حفظ السلام (من رواندا)	ملاحظات: إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات العسكرية	
• ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • منواشي، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من حوالي ٤٠ من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٥ من أفراد قوات حفظ السلام (جميعهم من نيجيريا) إصابة ٤ أفراد **ملاحظات:** مقتل متعهدين مدنيين إثنين أيضاً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٨ بنادق هجومية رشاش واحد **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** ٣ بنادق ورشاش واحد تمت إستعادتها من القوة المهاجمة	الفئة الأولى □
• ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • تاين، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من حوالي ١٨ من جنود المشاة السنغاليين + ١٣ مراقباً عسكرياً و ٥ من أفراد الشرطة المدنية)؛ أعقب ذلك إختطاف ٢٠ شخصاً من قوات الإنقاذ (من نفس الوحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • مسدس واحد ذاتي التعبئة والتحميل، ٣٨ بندقية هجومية ١٠ رشاشات ٥ أسلحة مضادة للدبابات **الذخائر:** • أكثر من ٧٠٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ٦ مركبات وإستعادة ٣ منها	الفئة الثالثة ■
• ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • قريضة، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (معسكر للإتحاد الأفريقي) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ١٢٠ مهاجماً	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات العسكرية	
• ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • كولبوس، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة السنغاليين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٥ من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** ٢٠-٣٠ مهاجماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • مسدس واحد ذاتي التعبئة والتحميل، ٩ بنادق هجومية رشاش واحد **الذخائر:** • أكثر من ٢٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	الفئة الثانية □

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • جيرجيرا ، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٣٠ من جنود المشاة السنغاليين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد واحد (من نفس الوحدة) وإصابة ١٠ من أفراد قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات العسكرية	
• ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • ماستيري، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (معسكر للإتحاد الأفريقي) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أسلحة أو ذخائر	
• ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • ماستيري، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (قوة الحماية النيجيرية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة فرد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٦- ١٢ من المهاجمين	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أسلحة أو ذخائر	
• ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • ماستيري، غرب دارفو	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (معسكر لبعثة الإتحاد الأفريقي في السودان AMIS) **الإصابات والخسائر التي نكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٥ أفراد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٥٠-٦٠ مهاجماً	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أسلحة أو ذخائر	
• ٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • عبد الشكور، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مؤلفة من ٣٧ فرداً من قوات حفظ السلام؛ البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ٤٥ مهاجماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • مسدس واحد ذاتي التحميل والتعبئة، ٣٨ بندقية هجومية، ٩ رشاشات، أسلحة مضادة للدبابات **الذخائر:** • أكثر من ٦٠٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ٤ مركبات (بما في ذلك شاحنتين لنقل الوقود)	الفئة الثالثة ■
• ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • فم الزراف، أعالي النيل	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من فريق مشترك من المراقبين يتألف من ٣ مراقبين عسكريين ومراقبين إثنين وطنيين)، ومترجم فوري، و٦ جنود؛ البلدان المساهمة بالقوات غير معروفة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • جرح إثنين من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** جرح أحد المراقبين السودانيين أيضاً	**ملاحظات:** إحتمال عدم الاستيلاء على أيّة أسلحة	
• ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • لوابيت، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (من المشاة الروانديين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل إثنين من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٧ بنادق هجومية **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** تدمير ناقلة أفراد وجند مصفحة الاضرار بمركبتين ، الإستيلاء على ١٨ (من أصل ٢٧) من شاحنات نقل الوقود	الفئة الأولى

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • اختطاف (ضابط نيجيري واحد من قوات حفظ السلام، وربما إثنين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات	
• ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • أوباري، وسط ولاية الإستوائية	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (قوة لنزع الألغام تحت حماية قوات حفظ السلام الهندية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات السلام (هندي)، • إصابة إثنين	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات	
• ١ شباط/فبراير ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • كُتُم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (لشرطة الأمم المتحدة؛ البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (النيجر)	• ملاحظات: إحتمال وقوع خسائر في العتاد والمعدات	
• ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • قريضة ،جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٤ من المراقبين العسكريين النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فردين من أفراد قوات حفظ السلام وإصابة واحد (كلهم من نيجيريا)	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • لا شيء (دورية غير مسلحة) **الذخائر:** • لا شيء (دورية غير مسلحة) **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • أم بارو، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من مشاة سنغاليين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٥ أفراد من قوات حفظ السلام (من الوحدة نفسها) **ملاحظات:** مقتل ٣ مهاجمين واستعادة أسلحتهم	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • بندقية هجومية واحدة، رشاش واحد، قاذفة قنبلة يدوية **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	الفئة الأولى ■
• ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • كوبي، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٣ جنود روانديين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من الوحدة نفسها) • إصابة إثنين	**معدات عسكرية أخرى:** • مركبة واحدة **ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (مجمع للإتحاد الأفريقي) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من غانا) • ملاحظات: خطف سيارات	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة قوات حفظ السلام المصريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد واحد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ • بعثة الإتحاد الأفريقي الثانية المحسنة في السودان AMIS II-E • حسكنيتة، شمال دارفور (يُقال أحياناً أنها في جنوب دارفور)	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (قاعدة عسكرية تضم سرية مشاة من نيجيريا ومراقبين عسكريين من عدة بلدان مساهمة بالقوات) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ١٠من أفراد قوات حفظ السلام (٧ من نيجيريا، واحد من بوتسوانا، وواحد من مالي وآخر من السنغال)، إصابة ١٢ فرداً من قوات حفظ السلام (إثنان من المصابين فارقا الحياة لاحقاً). **ملاحظات:** ٣٠٠ – ١٠٠٠من المهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • ٣ مسدسات ذاتية التعبئة والتحميل، أكثر من ٥٠ بندقية هجومية، ٢٤ رشاشاً، ١٨ من الهاونات، ٢٤ أسلحة مضادة للدبابات **الذخائر:** • أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ١٧ مركبة: ترك الكثيرون من قوات حفظ السلام مواقعهم بأسلحتهم النارية الشخصية. تفترض الحسابات أن الحاويات المسلوبة كانت تخزن ٥٠٠ خرطوشة لكل جندي في سرية المشاة إضافة إلى ٢٠٠٠ خرطوشة لكل رشاش زائد ١٠ الف خرطوش للمدافع الرشاشة الموضوعة على المركبات	الفئة الثالثة ■
• ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • تاين، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مكونة من ٨٧ من المشاة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** تدمير شاحنة لنقل الوقود وناقلة أفراد وجند مصفحة، وإصابة سائق سوداني بجروح	**ملاحظات:** أصيبت ناقلة أفراد وجند مصفحة بأضرار، وتم تدمير شاحنة واحدة لنقل الوقود	■
• ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • زمزم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية • (مستشار شرطة واحد؛ البلد المساهم بقوات الشرطة غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٤ مهاجمين	**ملاحظات:** سرقة مركبتين، استعادة مركبة واحدة	
• ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الأضية، غرب كردفان	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (إعادة إمداد للمهندسين الصينيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** قافلة تابعة لشركة الشحن ريبا للنقل	**الذخائر:** • أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** غالبية الذخائر (المجموع ١٢ طناً) عيار ٥،٨ ملم حسب ما افيد، وهناك تقارير متناقضة حول العيار ٩ و ١٢،٧ ملم بكميات أقل.	الفئة الثالثة ■
• ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٤ مشاة نيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ٥٠– ٦٠ مهاجماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • ٣ بنادق هجومية **الذخائر:** • ١٨٠ خرطوشة	
• ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (مستشار شرطة أوغندي واحد) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** عثر على الضحية مقتولاً في مركبته	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • زمزم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مؤلفة من ٢١ من مستشاري شرطة الأمم المتحدة، و ١٢ من القوات، و٥ مترجمين، والبلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • أم حقيبة، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (٥١ من المشاة الروانديين، ١٠ من شرطة الأمم المتحدة، إثنين من المراقبين العسكريين، وإثنين من المساعدين اللغويين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٧ أفراد من قوات حفظ السلام (من رواندا، وأوغندا وغانا)، إصابة ٢٢ فرداً من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٣٠٠ مهاجم	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • أكثر من ١٠ بنادق هجومية، ١-٢ من الرشاشات، **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ٧ مركبات، تم إلحاق الضرر بالعديد من المركبات أو تدميرها	الفئة الأولى ■
• ١٦ تموز/يوليو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • فور برنقا، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٨ تموز/يوليو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (٤ من أفراد قوات حفظ السلام؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لاشيء **ملاحظات:** حوالي ١٠٠٠ من المهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ١-٤ من البنادق الهجومية **الذخائر:** • ٩٠ - أكثر من ٣٠٠ خرطوشة	
• ٢١تموز/يوليو ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (ضابط واحد من ضباط الأمن في الأمم المتحدة؛ البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • دورتي، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (شرطة الأمم المتجدة : البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (سائق مدني) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (موظفان من وحدة الهندسة في بعثة العملية المختلطة UNAMID) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكوّنة من ٧٠ من أفراد قوات حفظ السلام) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (نيجيري)	**ملاحظات:** إحتمال فقدان المعدات العسكرية	
• ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كُتُم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكوّنة من ٩ من أفراد قوات حفظ السلام لجنوب أفريقيا) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة فرد	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • رشاش واحد **الذخائر:** • ٢٠٠ خرطوشة	
• ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • المعسكر الأكبر (سوبر كامب)، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من ٣ أفراد من قوات حفظ السلام) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (سنغالي) **ملاحظات:** خطف سيارات	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • بندقية هجومية واحدة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة، تمت إستعادتها من قبل شرطة حكومة السودان	
• ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكوّنة من ٦ من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف سيارات، ١٠ مهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • ٣ بنادق هجومية **الذخائر:** • ١٨٠ خرطوشة **ملاحظات:** تمت إستعادة مركبة واحدة سرقت	
• ٩ آذار/مارس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٤ من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ١٧آذار/مارس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٦ من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** ٨ مهاجمين	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (ضابط نيجيري واحد) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إستعادة مركبة واحدة تمت سرقتها	
• ٣٠أيار/مايو ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارات (مكان إقامة أحد أفراد قوات حفظ السلام) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ٣ مهاجمين	**ملاحظات:** إستعادة مركبة واحدة تمت سرقتها	
• ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجبل ، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • غير معروفة	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة أحد أفراد قوات حفظ السلام: البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** مهاجمان ثنان	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ١٠آب/أغسطس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الضعين، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على دورية؛ البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ١٠آب/أغسطس ٢٠٠٩ بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مورني، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على دورية؛ البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • فاتا بورنو، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على دورية؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كبكابية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على دورية؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على قافلة (مؤلفة من ١٣ من أفراد القوات، ٤ أفراد من الشرطة العسكرية، ٥ موظفين، و ٢ من الأفراد غير المنتمين إلى بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ البلدان المساهمة بالقوات تضم نيجيريا وكينيا) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (نيجيري) إصابة فردين من القوات **ملاحظات:** ٦-٨ مهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • بندقية هجومية **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كتم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • (هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • زالنجي، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (وحدة شرطة مشكلة نيجيرية تابعة لشرطة الأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • سرف عمرة، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مكوّنة من ٢٠ من قوات حفظ السلام الرواندية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (روانديين) إصابة إثنين من القوات	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات	
• ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • شنغل طوباية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة الروانديين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فردين من قوات حفظ السلام؛ إصابة فرد واحد (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إستعادة مركبة واحدة كانت قد سرقت	
• ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • ناما، وسط دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • أسلحة غير معروفة **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة	الفئة الأولى □
• ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مهبط المطار شاوا، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • بندقية هجومية واحدة	
• ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الشريف، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مكونة من ١٨ فرداً من قوات الشرطة الباكستانية التابعة للأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٧ من أفراد قوات حفظ السلام (من تفس الوحدة)	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • ٧ بنادق هجومية **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سُرقت مركبتان	الفئة الأولى □
• ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كوارا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (من وحدة مختلطة: ٥٦ فرداً من قوات حفظ السلام النيجيرية؛٤ مستشاري شرطة من رواندا، الكاميرون، أوغندا وبنين؛ ومراقبان عسكريان من نيجيريا وتنزانيا؛ مساعد لغوي سوداني) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة:** • ٥٥ بندقية هجومية، و ٨ رشاشات، و ٤ أسلحة مضادة للدبابات • أكثر من ١٤ ٠٠٠ خرطوشة **الذخائر:** • ١٣ قنبلة صاروخية **ملاحظات:** سرقة ٦ مركبات، والإفراج عن ٣ ناقلات للأفراد والجند المصفحة	الفئة الثالثة ■

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (٤ أفراد من قوات شرطة جنوب أفريقيا التابعة للأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف أفراد غير مسلحين من قوات حفظ السلام؛ والإفراج عنهم جميعا بعد ١٦ يوما	**ملاحظات:** سرقة مركبتين	
• ٧ أيار/مايو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كاتيلا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مكونة من ٢٠ من المشاة المصريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فردين من قوات حفظ السلام (جميعهم مصريين) إصابة ٣ من أفراد قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٢٠ مهاجما	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر	
• ٢٢أيار/مايو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٣ حزيران/يونيو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • دورتي، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ١٠ ضباط شرطة غير مسلحين: البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** سرقة مركبتين	
• ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢١ حزيران/يونيو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيرتيتي، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (موقع لفريق رواندي) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (روانديين) إصابة فرد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** أكثر من ٢٠ من المهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة ثقيلة:** • عدد الأسلحة غير معروف **الذخائر:** • كميات الذخائر غير معروفة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كولبوس، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • غير معروفة، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (طيار مروحية روسي) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف؛ إرغام الطيار على الهبوط في منطقة غير معينة؛ أفرج عنه بعد ٣ أيام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات
• ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • فوربرنقا، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم عل دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٧ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية
• ٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم عل دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من أفراد قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية
• ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (أردنيان من مستشاري الشرطة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف، ٣ مهاجمين؛ الإفراج عن الأفراد المختطفين بعد ٣ أيام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية
• ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • غير معروفة	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (وحدة جنوب أفريقية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقية هجومية واحدة
• ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كتم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة
• ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • فاتا بورنو، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من شرطة الأمم المتحدة؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ٣ مهاجمين	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة
• ٢٢ آذار/مارس ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مستيري، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية • (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فردين من أفراد قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية
• ٢٧ آذار/مارس ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • زمزم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (وحدة شرطة مشكلة أندونيسية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف سيارات	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة
• ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كتم ، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلدان المساهمة بالقوات العسكرية تضم سيراليون) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد واحد من قوات حفظ السلام (من سيراليون) إصابة فردين من قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٣ بنادق هجومية **الذخائر:** • أكثر من ٢٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١٠ أيار/مايو ٢٠١١ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • غولي، منطقة أبيي	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من قوات حفظ السلام الزامبية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٤ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٩ أيار/مايو ٢٠١١ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • دوكورا، منطقة أبيي	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مكونة من ٢٠٠ من القوات، بما في ذلك الوحدة المشتركة المتكاملة للقوات المسلحة السودانية SAF؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر	
• ١ حزيران/ يونيو ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف سيارات، ١٥ مهاجماً	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة فقط	
• ٥ حزيران/ يونيو ٢٠١١ • بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS • كادوقلي، جنوب كردفان	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (لوحدة مصرية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • عدد غير معروف من الأسلحة **الذخائر:** • كم غير معروف من الذخائر	
• ١١ حزيران/ يونيو ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (٣ أفراد من قوات حفظ السلام؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات العسكرية غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد واحد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** خطف سيارات، ٣ مهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقية هجومية **الذخائر:** • ٣٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٥ آب/أغسطس ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • دوما، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٥ من قوات حفظ السلام من سيراليون) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات السلام (من نفس الوحدة) • إصابة فرد من قوات السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقية هجومية **الذخائر:** • ٣٠ خرطوشة	
• ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • زمزم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ١٢ من قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة غير المسلحة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (٢ من رواندا، و١ من السنغال)، إصابة ٦ أفراد من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من الوحدة التابعة لسيراليون) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة ٢ من أفراد قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • صليح، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من الوحدة النيجيرية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة ٣ من أفراد قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٢٣ بندقية هجومية عدد ٢ رشاش **الذخائر:** • أكثر من ٢٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ٤ مركبات	الفئة الثانية ■
• ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كُتم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارة (فرد من أفراد قوات حفظ السلام؛ البلد المساهم بالقوات العسكرية غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد واحد من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • شغيغ توفا، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • إحتجاز دورية (مكونة من ٥٥ شخصاً، بما في ذلك ٥٠ فرداً من قوات حفظ السلام، وأغلبهم من السنغال، و ٣ مستشاري شرطة، و إثنين من المترجمين الفوريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	□
• ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • شعيرية، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (لوحدة نيجيرية، بما في ذلك ٣١ جندياً، ٩ من شرطة الأمم المتحدة، ومراقب عسكري واحد) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٨ بنادق هجومية؛ رشاش واحد **الذخائر:** • أكثر من ١٠٠٠ خرطوش **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	الفئة الأولى ■
• ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مورني، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من وحدات الشرطة المشكلة؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من توغو) إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة ٨ من قوات حفظ السلام؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ١٥ مهاجماً	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر؛ المعدات المسروقة إحتوت على الأزياء الرسمية الموحدة، بطاقات الهوية الشخصية لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، أجهزة إتصالات ونحو ذلك ..)	
• ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • أوتاش، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (من وحدات الشرطة المشكلة من بنغلاديش) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام، وإصابة فرد آخر (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢٠آب/أغسطس ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كبكابية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية • (أردنيان من شرطة الأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** خطف موظفين؛ الإفراج عنهم بعد ١٣٦ يوماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقية هجومية واحدة **الذخائر:** • ١٢٠ خرطوشة	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢٦آب/أغسطس ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مستيري، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • تعرض دورية لحادث (قوات حفظ السلام التنزانية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) **ملاحظات:** غرق أفراد قوات حفظ السلام حين علقت ناقلة الأفراد والجند المصفحة الخاصة بهم في نهر فائض.	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقيتان هجوميتان **الذخائر:** • أكثر من ٣٠٠ خرطوشة	
• ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • غير معروفة	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية • (وحدة نيجيرية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • غير معروفة	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٤ بنادق هجومية **الذخائر:** • ٢١٠ خرطوش	
• ١١أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة شخص كاميروني وآخر نيجيري من شرطة الأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فرد من أفراد قوات حفظ السلام (نيجيري) **ملاحظات:** ٤ مهاجمين	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر؛ المعدات المسروقة إحتوت على بطاقات الهوية الشخصية لبعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID، وأجهزة إتصالات وأمتعة ومتعلقات شخصية وما إلى ذلك ..)	
• ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الجنينة، غرب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من ٣٠ من المشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٤ أفراد من قوات حفظ السلام، وإصابة ٨ أفراد (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • هشابة الشمالية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من حوالي ١٢٠ من المشاة الجنوب أفريقيين؛ ١١٠ عساكر من RSA BATT 10 ، إثنين من المراقبين العسكريين، ٢ من عناصر الشرطة، ١٨ عضواً من مقر البعثة، عضوان من إدارة الأمم المتحدة المعنية بالسلامة والأمن، ٤ من المساعدين اللغويين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (جنوب أفريقي) • ٣ أفراد تعرضوا لإصابات	**الملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر	
• ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • قوبا، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (بعثة تحقق متعددة الجنسيات؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات السلام (جنوب أفريقي) • ٤ أفراد تعرضوا لإصابات	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢٦تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة إثنين من قوات حفظ السلام من سيراليون) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ٦ مهاجمين	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر؛ من بين المواد المسروقة أزياء رسمية موحدة، وأموال، وأجهزة إتصالات وغيرها	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • خطف سيارة (١ بوركينابي (من بوركينا فاسو) من شرطة الأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لاشيء **ملاحظات:** مهاجمان إثنان	**ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ٢٠آذار/مارس ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • عد الفرسان، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (للمشاة المصريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** ١٣ مهاجماً	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر؛ المعتدون سرقوا منظاراً للرؤية الليلية.	
• ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • سلب ونهب (مكان إقامة شخص أردني من شرطة الأمم المتحدة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لاشيء **ملاحظات:** ٧ مهاجمين	**ملاحظات:** لم يتم أخذ أية أسلحة أو ذخائر؛ المعدات المسروقة اشتملت على أزياء رسمية موحدة، وأموال، وأجهزة إتصالات وغيرها.	
• ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ • بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS • قومروك، جونقلي	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (٣٢ من المشاة الهنود) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٥ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) • إصابة ٩ أفراد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** حوالي ٢٠٠ مهاجم؛ كما قُتل ٧من الموظفين المدنيين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٧ بنادق هجومية **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة • ٣ مركبات تم تخريبها بصورة نهائية بحيث لا مجال لترميمها	الفئة الأولى ■
• ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • مهاجرية، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (للمشاة النيجيريين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة فردين من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٤ أيار/مايو ٢٠١٣ • قوات حفظ السلام الامنيّة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA • أبيي، منطقة أبيي	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (مصاحبة مسلحة لشخصية هامة من قبيلة دينكا: البلد (البلدان) المساهم بقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)، إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** حوالي ٢٠٠ من المهاجمين المسلحين	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٤ حزيران/ يونيو ٢٠١٣ • قوات حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA • كادوقلي، جنوب كردفان	**وصف الحادثة:** • هجوم علي موقع ثابت (قوات حفظ السلام المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي UNISFA، والمقر المؤقت لآلية الرصد والتحقق الخاصة بالحدود المشتركة) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام (إثيوبي) إصابة فردين من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ١٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • خور أبيشي، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (من قوة مشتركة مؤلفة من ٦٣ فرداً من قوات حفظ السلام، غالبيتهم تنزانيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٧ من قوات حفظ السلام (تنزانيين) إصابة ١٧ فرداً من قوات حفظ السلام	**أسلحة صغيرة/اسلحة خفيفة** • ٢٤ بندقية هجومية، ٤ رشاشات، نوع واحد من الأسلحة المضادة للدبابات **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة أكثر من ١٥٠ قذيفة صاروخية **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	الفئة الأولى ■
• ٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مروحية تقل سودانياً وطاقماً مكوناً من إثنين من أوكرانيا) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** أرغمت المروحية M18 على الهبوط الإضطراري؛ تم إعتقال الطاقم ثم أفرج عنه فيما بعد	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الضعين، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٧ بنادق هجومية من طراز AK **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة (في ٢٥ مستودعاً/خزانة) **ملاحظات:** سرقة ناقلة واحدة للأفراد والجند مصفحة، و٢ من أصل ٦ مركبات ذات قمرة مزدوجة؛ استردت الشرطة السودانية ملكية ناقلة الأفراد والجند المصفحة	الفئة الأولى □
• ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • الفاشر، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من مراقبين عسكريين؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات العسكرية غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من أفراد قوات حفظ السلام (من زامبيا)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • االجنينة، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من قوات حفظ السلام السنغاليين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة فرد من قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كبكباية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (من قوات حفظ السلام الرواندين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد واحد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ • بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS • أكوبو، جونقلي	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (قاعدة ل ٤٣ من قوات حفظ السلام الهنود) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٢ من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة) إصابة فرد واحد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** حوالي ٢٠٠٠ من المهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • أكثر من ٤٠ من البنادق الهجومية، • أكثر من ١٠ رشاشات **الذخائر:** • ٢٢٠٠٠ خرطوشة	الفئة الثالثة ■

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • قريضة، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (لوحدة متعددة الجنسيات) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٢ من أفراد قوات حفظ السلام (أحدهما أردني والآخر سنغالي)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • سندي، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (خدمات لوجستية عسكرية؛ البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٣٧ بندقية هجومية ٤ رشاشات **الذخائر:** • أكثر من ٣٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة ٣ مركبات	الفئة ثانية ■
• ٥ آذار/مارس ٢٠١٤ • بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS • روميبيك، ولاية البحيرات	**وصف الحادثة:** • إحتجاز قافلة (تنقل المعدات العسكرية للمشاة الفانيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ١٩ بندقية هجومية ١٧ قاذفات RPG ١٩ رشاشاً **الذخائر:** • أكثر من ٦٠٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٤، استرجع الجيش الشعبي لتحرير السودان عتاد ومعدات عسكرية ومحتويات أخرى	الفئة الثالثة ■
• ٩ آذار/مارس ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • نيالا، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مكونة من فرد نيجيري واحد من قوات حفظ السلام) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا شيء **ملاحظات:** أعمال خطف؛الإفراج عن من خُطف من قوات حفظ السلام بعد ٥٤ يوماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • بندقية هجومية واحدة **الذخائر:** • ٩٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	
• ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٤ • بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS • بور، جونقلي	**وصف الحادثة:** • هجوم على موقع ثابت (قاعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان UNMIS) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة إثنين (هنود) من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٣٠ – ٤٠ مهاجماً	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ • بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان UNMISS • تونجا، أعالي النيل	**وصف الحادثة:** • هجوم على قافلة (قارب "بارجة" يحمل ٥٦ فرداً من قوات حفظ السلام) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة فردين من أفراد قوات حفظ السلام	**ملاحظات:** لم يتم فقدان معدات عسكرية	
• ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كبكابية، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (لوحدة رواندية) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل فرد من قوات حفظ السلام، وإصابة ٣ أفراد (جميعهم من نفس الوحدة) **ملاحظات:** ٦٠ مهاجماً	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كورما، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة الاثيوبيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • ٧ بنادق هجومية **الذخائر:** • أكثر من ٥٠٠ خرطوشة **ملاحظات:** سرقة مركبة واحدة	الفئة الأولى ■

الحادثة • التاريخ • البعثة • الموقع (الأحرف المائلة = على مقربة من/موقع تقريبي)	السياق	العتاد والمعدات المفقودة ■ = حادثة لافتة أو بارزة ، مثبتة □ = حادثة لافتة أو بارزة غير مؤكدة الأحرف المائلة= إفتراضات /تقديرات	
• ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • كُتُم، شمال دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من مشاة جنوب – أفريقيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • مقتل ٣ من أفراد قوات حفظ السلام (من نفس الوحدة)	**ملاحظات:** إحتمال وقوع خسائر في المعدات العسكرية	
• ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • وادي كورنو، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة التنزانيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام **ملاحظات:** ٢٠ مهاجماً	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • • نوع واحد من الأسلحة **ملاحظات:** سرقة ٢ من المركبات	
• ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • لبدو، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (من المشاة الباكستانيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • لا توجد	**ملاحظات:** لم يتم أخذ شيء	
• ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • غرابشي، جنوب دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (البلد (البلدان) المساهم بالقوات غير معروف) الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام: • لا شيء **ملاحظات:** ١٠ مهاجمين	**أسلحة صغيرة/أسلحة خفيفة** • عدد غير معروف من الأسلحة **ملاحظات:** سرقة ٢ من المركبات	
• ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ • بعثة العملية المختلطة للإتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور UNAMID • أم زيفا، شرق دارفور	**وصف الحادثة:** • هجوم على دورية (مشاة باكستانيين) **الإصابات والخسائر التي تكبدتها قوات حفظ السلام:** • إصابة ٣ أفراد من قوات حفظ السلام (جميعهم من الباكستان)	**ملاحظات:** حاول المعتدون سرقة ٢ من المركبات، لكنهم ترجعوا عن ذلك بسبب إطلاق النار .	

ملحق (ج): خرائط مرجعية إضافية
(تظهر التغيرات في الحدود)

المراجع

Abdulrahman, Rania. 2013. 'Force Commander on Darfur's Blue Helmets.' Voices of Darfur. January. <http://unamid.unmissions.org/LinkClick.aspx?fileticket=k4u5-5hyaDg%3D&tabid=12059&language=en-US>

Addendum (Addendum to the Memorandum of Understanding on Cessation of Hostilities Between the Government of Sudan (GOS) and the Sudan People's Liberation Movement/Army (SPLM/A)). 2003. 4 February. <http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SD_030204_Addendum%20to%20the%20MoU%20on%20Cessation%20of%20Hostilities%20Between%20the%20GOS%20and%20The%20SPLM%20A.pdf>

Agwai, Martin Luther. 2010. Conflict Management: Darfur as a Case Study. Civil-Military Working Papers Series No. I/2010. Queanbeyan: Asia Pacific Civil Military Centre of Excellence.

Amnesty International. 2004. 'Sudan, Darfur: Rape as a Weapon of War—Sexual Violence and Its Consequences.' 18 July. <http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR54/076/2004>

—. 2007. Obstruction and Delay: Peacekeepers Needed in Darfur Now. 22 October. London: Amnesty International. <http://www.amnesty.org/fr/library/asset/AFR54/006/2007/en/63c8fba3-d360-11dd-a329-2f46302a8cc6/afr540062007en.pdf>

Anderson, Scott. 2004. 'How Did Darfur Happen?' New York Times. 17 October.

AU (African Union). 2004. 'Communiqué of the Seventeenth Meeting of the Peace and Security Council.' PSC/PR/Comm.(XVII) of 20 October.

—. 2005. Report of the Chairperson of the Commission on the Situation in the Darfur Region of Sudan. Addis Ababa: AU. 26 April. <http://www.issafrica.org/uploads/28REP.PDF>

—. 2007. Investigation Report on the Attack on the MSG Haskanita on 29/30 Sept 07 by Armed Faction to the Darfur Conflict. Al Fasher: AU. 9 October. <http://www.africa-confidential.com/uploads/documents/AU_Haskanita_report.pdf>

—. 2015. 'Africa: Experts Meeting on the Elaboration of Operational Documents for the Multinational Joint Task Force of the Member States of the Lake Chad Basin Commission and Benin against the Boko Haram Terrorist Group.' AU Press Release. 7 February.

Bah, Sarjoh A. 2010. 'The African Union in Darfur: Understanding the Afro-Arab Response to the Crisis.' The Gap between Narratives and Practices. Darfur: Responses from the Arab World. Madrid: FRIDE. March.

BBC (British Broadcasting Corporation). 2011. 'South Sudan Rebel George Athor "killed".' 20 December. <http://www.bbc.com/news/world-africa-16273758>

Bellamy, Alex and Paul D. Williams. 2013. Providing Peacekeepers: The Politics, Challenges, and Future of United Nations Peacekeeping Contributions. Oxford: Oxford University Press.

Berman, Eric G. 2015a. Peace Operations in South Sudan and Sudan. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey. August.

Berman, Eric G. 2015b. TCCs and PCCs to Peace Operations in Sudan and South Sudan. Unpublished background paper. Geneva: Small Arms Survey.

— with Louisa N. Lombard. 2008. The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox. Geneva: Small Arms Survey.

— and Mihaela Racovita. 2013. Diversion of Weapons within Peace Operations: Understanding the Phenomenon. GCSP Policy Paper 2013/8. Geneva: Geneva Centre for Security Policy. 9 December.
— and Katie E. Sams. 2000. Peacekeeping in Africa: Capabilities and Culpabilities. Geneva: UNIDIR.
Besenyo, Janos. 2007. 'First Military Operation between European Union and African Union: The European Advisors' Role in Darfur (AMIS).' Academic and Applied Research in Military Science, Vol. 6, No. 4, pp. 771–84.
Bevan, James. 2008.'Conventional Ammunition Diversion.' In Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide. Geneva: Small Arms Survey, BICC, FAS, GRIP, and SEESAC.
—. 2009. Revealing Provenance: Weapons Tracing during and after Conflict. Geneva: Small Arms Survey.
Birikorang, Emma. 2009. Towards Attaining Peace in Darfur: Challenges to a Successful AU/UN Hybrid Mission in Darfur. KAIPTC Occasional Paper No. 25. Accra: KAIPTC. October.
Boshoff, Henri. 2003. Burundi: The African Union's First Mission. African Security Analysis Programme Situation Report. Pretoria: Institute for Security Studies. 10 June.
Bourne, Mike and Ilhan Berkol. 2004. 'Deadly Diversions: Illicit Transfers of Ammunition for Small Arms and Light Weapons.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2004: Rights at Risk. Oxford: Oxford University Press.
Boutellis, Arthur and Adam C. Smith. 2014. Engineering Peace: The Critical Role of Engineers in UN Peacekeeping. New York: International Peace Institute. January.
Buoy, Gordon. 2012. 'The Color of Ethnic Domination in South Sudan.' Sudan Tribune. 18 March. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article41947>
Burton, Bronwyn E. and Paul D. Williams. 2014. 'Counterinsurgency in Somalia: Lessons Learned from the African Union Mission in Somalia, 2007–2013.' JSOU Report, Vol. 14, No. 5. September.
Conflict Armament Research. 2014. Independent Report: UNMISS Weapons Intercepted on 4 March 2014. CAR-OC-14-10. Confidential Report.
Craze, Joshua. 2011. Creating Facts on the Ground: Conflict Dynamics in Abyei. HSBA Working Paper No. 26. Geneva: Small Arms Survey. June.
Economist. 2008. 'Peacekeepers into the Fray.' 13 March. <http://www.economist.com/node/10853987>
—. 2009. 'Line Drawn: A Border Dispute in Southern Sudan Is Resolved.' 23 July. <http://www.economist.com/node/14070450>
Elbasri, Aicha. 2014. 'List of Incidents Covered up by UNAMID & DPKO Requiring Independent & Public Inquiry.' <http://scd.rfi.fr/sites/filesrfi/DOC%202%20-%20List%20of%20incidents%20covered-up%20by%20UNAMID%20%20DPKO_%2018%20July%202014.pdf>
El-Rufai, Nasir Ahmad. 2012. 'Failing State, Fading Peacekeepers.' THISDAY Live. 16 March.
Feldman, Robert. 2008. 'Problems Plaguing the African Union Peacekeeping Forces.' Defense and Security Analysis, Vol. 24, No. 3, pp. 267–79. <http://fmso.leavenworth.army.mil/documents/Problems-plaguing-the-AU-Forces.pdf>
Fenton, Wendy and Sean Loughna. 2013. The Search for Common Ground: Civil–military Coordination and the Protection of Civilians in South Sudan. HPG Working Paper. London: Overseas Development Institute. December. <http://www.refworld.org/pdfid/534690f34.pdf>
Flint, Julie. 2009. Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur. HSBA Working Paper No. 17. Geneva: Small Arms Survey. June.
— and Alex de Waal. 2005. Darfur: A Short History of a Long War. London: Zed Books.
Gelot, Linnea. 2014. Legitimacy, Peace Operations and Global–regional Security. London: Routledge.
Ghilain, Timothy. 2011. 'Transferts d'armaments vers les missions de paix. Rien a signaler?' Note d'Analyse du GRIP. Bruxelles: GRIP. 15 December.

Goldberg, Mark Leon. 2013. 'Can UN Peacekeepers Prevent Civil War in South Sudan?' UN Dispatch. 23 December.
Gramizzi, Claudio and Jérôme Tubiana. 2013. New War, Old Enemies: Conflict Dynamics in South Kordofan. HSBA Working Paper No. 29. Geneva: Small Arms Survey. March.
Green, Owen and Nic Marsh, eds. 2013. Small Arms, Crime and Conflict. New York: Routledge.
Gujral, Jasmine. 2011. 'UNAMID Military Supplies and Deployment Status.' Publicly available correspondence. 22 October. <http://standcanada.org/UNAMID_Military%20Supplies%20and%20Deployment%20Status_%232%20original.pdf>
Herron, Paul et al. 2010. 'Emerging from Obscurity: The Global Ammunition Trade.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2010: Gangs, Groups, and Guns. Cambridge: Cambridge University Press.
HRW (Human Rights Watch). 2006. Imperatives for Immediate Change: The African Union Mission in Sudan. Human Rights Watch Report Series, Vol. 18, No. 1. January.
—. 2008. 'Q&A: Crisis in Darfur.' 25 April.
HSBA (Human Security Baseline Assessment). 2006. 'Armed Groups in Darfur in the Aftermath of the Juba Declaration.' HSBA Issue Brief No. 2. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB-02-SSDF.pdf>
—. 2012. Reaching for the Gun: Arms Flows and Holdings in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 19. Geneva: Small Arms Survey. April.
—. 2013. Darfur Peace Process Chronology: 2013. Geneva: Small Arms Survey. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/sudan/darfur/peace-process-chronology/HSBA-Darfur-Peace-Process-Chronology-2013.pdf>
—. 2014. Sudan's Military Industry Complex. 3 July. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/facts-figures/sudan/HSBA-MIC-Open-Source-Review-2014.pdf>
Hutton, Laura. 2014. Prolonging the Agony of UNMISS: The Implementation Challenges of a New Mandate during a Civil War. CRU Report, Clingendael Netherlands Institute for International Relations. July. <http://www.clingendael.nl/sites/default/files/Prolonging%20the%20agony%20of%20UNMISS%20-%20Lauren%20Hutton.pdf>
Ibscher, Lisa and Anders Szili. n.d. JMC: Monitoring the Ceasefire in the Nuba Mountains. Stavanger: Kai Hansen.
ICC (International Criminal Court). 2014. 'The Prosecutor v. Abdallah Banda Abakaer Nourain.' Case Information Sheet. ICC-02/05-03/09. The Hague: ICC.
ICG (International Crisis Group). 2014. South Sudan: Jonglei: 'We Have always Been at War'. Africa Report No. 221. Brussels: ICG. 22 December.
ICRC (International Committee of the Red Cross). n.d. 'Customary International Humanitarian Law, Rule 33.' <https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule33>
IGAD (Intergovernmental Authority on Development). 2014a. Agreement on Cessation of Hostilities between the Government of the Republic of South Sudan and the Sudan's People Liberation Movement/Army (in Opposition) (SPLM/A in Opposition). Addis Ababa, 23 January. <http://southsudan.igad.int/attachments/article/250/cessation%20of%20hostilities.pdf>
—. 2014b. 'Implementation Modalities in Support of the Agreement on the Cessation of Hostilities between the Government of the Republic of South Sudan (GRSS) and the Sudan's People Liberation Movement/ Army (in Opposition) (SPLM/A in Opposition).' Addis Ababa, 24 February. <http://southsudan.igad.int/attachments/article/251/Implementation%20Modalities%20for%20CoH.pdf>

—. 2014c. 'Communique of the 25th Extraordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan.' Addis Ababa, 13 March. <https://drive.google.com/file/d/0B5FAwdVtt-gCZF9KTDhaNmY3R0VWVW00WUpSY201VldOUFNv/edit?pli=1>

—. 2014d. 'Communique of the 26th Extraordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan.' Addis Ababa, 12 June. <https://drive.google.com/file/d/0B5FAwdVtt-gCZHhMYXE2WmdBVDNnaG51ejhtekVFbm10Z1Vn/edit?pli=1>

—. 2014e. 'Communique of the 27th Extraordinary Session of the IGAD Assembly of Heads of State and Government on the Situation in South Sudan.' Addis Ababa, 25 August. <https://drive.google.com/file/d/0B5FAwdVtt-gCZF9KTDhaNmY3R0VWVW00WUpSY201VldOUFNv/edit?pli=1>

—. 2014f. 'Re-dedication of and Implementation Modalities for the Cessation of Hostilities Agreement.' 9 November. <http://southsudan.igad.int/attachments/article/272/CoH%20Implementation%20Matrix%20and%20Addendum%20signed%209%20%20November.pdf>

—. 2015. 'Factsheet: IGAD Monitoring & Verification Mechanism.' <http://southsudan.igad.int/attachments/article/229/Factsheet-MVM%20Final%20ENG.pdf>

IPI (International Peace Institute). 2013. Trends in Uniformed Contributions to UN Peacekeeping: A New Dataset, 1991–2012. New York: IPI. June. <http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_trends_un_peacekeeping.pdf>

IRIN (Integrated Regional Information Network). 2003. 'Sudan: Monitoring Team Resuming Work.' 29 October. <http://www.irinnews.org/report/46953/sudan-monitoring-team-resuming-work>

—. 2004. 'Hundreds Killed in Daily Air Raids on Darfur Villages.' 29 January. <http://www.irinnews.org/report/48324/sudan-chad-hundreds-killed-in-daily-air-raids-on-darfur-villages>

—. 2005. 'SUDAN: Violence-hit South Darfur town "no-go area" for UN Staff.' 10 June. <http://www.irinnews.org/printreport.aspx?reportid=54868>

—. 2006. 'Sudan: Interview with Douglas Johnson, Expert on the Abyei Boundary Commission.' 29 May. <http://irinnews.org/printreport.aspx?reportid=59142>

ISS (Institute for Security Studies). 2007. 'ISS Responds to Attack on AMIS Peacekeepers.' ISS Today. <http://www.issafrica.org/iss-today/iss-responds-to-attack-on-amis-peacekeepers>

Jackson, Thomas. 2010. 'From under Their Noses: Rebel Groups'Arms Acquisition and the Importance of Leakages from State Stockpiles.' International Studies Perspectives, Vol. 11, pp. 131–47.

Jibril, Abdelbagi. 2010. Past and Future of UNAMID: Tragic Failure or Glorious Success? HAND Briefing Paper. Kampala: Human Rights and Advocacy Network. July.

Johnson, Douglas H. 2003. The Root Causes of Sudan's Civil Wars (African Issues), Updated to the Peace Agreement. Kampala and Bloomington: International African Institute and Bloomington University Press.

Kevane, Michael. 2004. 'The Work of the Civilian Protection Monitoring Team in Sudan.' Sudan Studies Association Newsletter. 20 August.

Kindzeka, Moki Edwin. 2014. 'Lake Chad Countries Agree on Military Taskforce amid Insecurity.' Voice of America. 18 March. <http://www.voanews.com/content/lake-chad-countries-agree-on-military-task-force-amid-insecurity/1873650.html>

Leff, Jonah and Emile LeBrun. 2014. Following the Thread: Arms and Ammunition Tracing in Sudan and South Sudan. HSBA Working Paper No. 32. Geneva: Small Arms Survey.

Lewis, Mike. 2009. Skirting the Law: Sudan's Post-SPA Arms Flows. HSBA Working Paper No. 18. Geneva: Small Arms Survey.

Luqman, Saka and A. J. Omede. 2012. 'From AMIS to UNAMID: The African Union, the United Nations and the Challenges of Sustainable Peace in Darfur, Sudan.' Canadian Social Science, Vol. 8, No. 1, pp. 60–69.

Lynch, Colum. 2014. 'They Just Stood Watching.' Foreign Policy. 7 April.

Mansaray, Allan Vic. 2009. 'AMIS in Darfur: Africa's Litmus Test in Peacekeeping and Political Mediation.' African Security Review, Vol. 18, No. 1, pp. 35–48.

Murithi, Tim. 2009. 'The African Union's Foray into Peacekeeping: Lessons from the Hybrid Mission in Darfur.' Journal of Peace, Conflict and Development, No. 14, July. <http://www.peacestudiesjournal.org.uk>

Nuba Mountains Ceasefire Agreement. 2002. 19 January. <http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/SD_020119_Nuba%20Mountains%20Cease%20Fire%20Agreement.pdf>

OIOS (Office of Internal Oversight Services). 2010. Logistics Operations in UNAMID. Audit Report. Assignment No. AP2009/634/08. 28 May. <http://usun.state.gov/documents/organization/144952.pdf>

Perrin, Benjamin. 2012. Modern Warfare: Armed Groups, Private Militaries, Humanitarian Organizations. Vancouver: UBC Press.

Pezard, Stephanie. 2005. 'Sustaining the Conflict: Ammunition for Attack.' In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2005: Weapons at War. Oxford: Oxford University Press.

Powers, Samantha. 2004. 'Dying in Darfur.' New Yorker. 30 August. <http://www.newyorker.com/magazine/2004/08/30/dying-in-darfur>

Purohit, Jugal. 2013. 'Revealed: Mob of TWO THOUSAND Attacked Indian Unit in Sudan.' 22 December. <http://www.dailymail.co.uk/indiahome/indianews/article-2528094/Revealed-How-mob-TWO-THOUSAND-attacked-Indian-unit-Sudan.html#ixzz3Tu5TQ4VC>

Radio Dabanga. 2013. 'Unamid Convoy Attacked in Ed Daein, East Darfur—Vehicles "Seized"'. 13 August. <https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/unamid-convoy-attacked-in-ed-daein-east-darfur-vehicles-seized>

Reeves, Eric. 2003. 'The Civilian Protection Monitoring Team in Sudan: A Growing Disgrace.' 17 June. <http://sudanreeves.org/2004/12/17/the-civilian-protection-monitoring-team-in-sudan-a-growing-disgrace-june-17-2003/>

—. 2008. 'Khartoum's Military Forces Deliberately Attack a UNAMID Convoy.' 14 January. <http://sudanreeves.org/2008/01/14/khartoums-military-forces-deliberately-attack-a-unamid-convoy/>

—. 2014. 'The UN Remains Silent on August 26 Shoot-down of UNMISS Helicopter, 8 September 2014.' 8 September. <http://sudanreeves.org/2014/09/08/the-un-remains-silent-on-august-26-shoot-down-of-unmiss-helicopter-8-september-2014/>

ReliefWeb. 2006. 'Sudan: Killing of Two African Union Soldiers in Darfur.' 19 August. <http://reliefweb.int/report/sudan/sudan-killing-two-african-union-soldiers-darfur>

Rone, Jemera. 2003. Sudan, Oil, and Human Rights. New York: Human Rights Watch.

Sabahi Online. 2013. 'Tanzanian Military Seeks Permission to Use Deadly Force in Darfur.' 15 July. <http://sabahionline.com/en_GB/articles/hoa/articles/newsbriefs/2013/07/15/newsbrief-01>

Saferworld. 2010. Biting the Bullet: Preventing Diversion of Small Arms and Light Weapons: Strengthening Border Management under the UN Programme of Action. Report. Bradford: Saferworld. June.

—. 2011. 'South Sudan Monitor.' Juba: Saferworld. August. <http://www.saferworld.org.uk/downloads/pubdocs/SSMAug2011.pdf>

Schroeder, Matt, Helen Close, and Chris Stevenson. 2008. 'Deadly Deception: Arms Transfer Diversion.' In Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience. Cambridge: Cambridge University Press.
Small Arms Survey. 2008. Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience. Cambridge: Cambridge University Press.
—. 2013. Pendulum Swings: The Rise and Fall of Insurgent Militias in South Sudan. HSBA Issue Brief No. 22. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2014. 'Signs of Supply: Weapons Tracing in Sudan and South Sudan.' In Small Arms Survey 2014: Women and Guns. Geneva: Small Arms Survey.
—. 2015. Development Deferred: Eastern Sudan after the ESPA. HSBA Working Paper 36. Geneva: Small Arms Survey. May.
Small Arms Survey Diversion Dataset. 2015. Unpublished dataset held by the Small Arms Survey.
Smith, David. 2014. 'South Sudan: The Death of a Dream.' Guardian. 20 January. <http://www.theguardian.com/world/2014/jan/20/south-sudan-death-of-a-dream>
Souverijn-Einsberg, Paula. 2005. Lessons Learned from the Joint Military Commission: Peacekeeping Best Practices. August. <http://pbpu.unlb.org/pbps/Library/JMC%20Lessons%20Learned%20sum%20_past%20tense_26Aug.pdf>
Sudan Tribune. 2005a. 'AMIS-Press Release on the Deteriorating Security Situation in South Darfur.' 6 June. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article9989>
—. 2005b. 'Always Be Ready, Says AU Acting force Commander.' 30 November. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article12889>
—. 2006. 'Darfur Rebels Attack AU Force, One Killed, 10 Wounded.' 6 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article13435>
—. 2007. 'AU Outnumbered and Outgunned in Darfur—Commander.' 2 October. <http://sudantribune.com/spip.php?article24044>
—. 2010. 'UN to Probe Attack on Peacekeepers in South Darfur.' 26 March. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article34551>
—. 2012. 'Sudan Retrieves Carjacked Vehicles of Darfur Peacekeepers.' 22 January. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article41376>
—. 2013. 'Killing of Abyei's Dinka Ngok Chief, Kuol Deng Kuol.' 5 May. <http://www.sudantribune.com/spip.php?mot2815>
Swiss Armed Forces. n.d. 'Peace Support Worldwide – SWISSINT.' <http://www.vtg.admin.ch/internet/vtg/en/home/themen/einsaetze/peace.html#parsys_28990>
Tanner, Victor and Jérôme Tubiana. 2007. Divided They Fall: The Fragmentation of Darfur's Rebel Groups. HSBA Working Paper No. 6. Geneva: Small Arms Survey. July.
Transparency International. 2013. Corruption and Peacekeeping: Strengthening Peacekeeping and the United Nations. London: Transparency International.
UN (United Nations). 2002. 'Guidelines on Levels of Ammunition for Peacekeeping Operations.' Superseding Chapter 2, 'Ammunition Scaling', of the UN Ammunition and Explosives Regulations Manual 1998. New York: UN Secretariat. September.
UNAMID (African Union/United Nations Hybrid Operation in Darfur). 2008. 'Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on Darfur—UNAMID Deployment.' New York. 31 December. <http://www.un.org/sg/statements/?nid=3640>
—. 2013. 'Force Commander on Darfur's Blue Helmets.' Interview. Stories from Voices of Darfur. <http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?ctl=Details&tabid=12059&mid=15640&ItemID=22158>
—. 2014. 'UNAMID Information Kit.' Communications and Public Information Division. July.

—. 2015. 'Working Group for UNAMID's Exit Strategy Convenes.' Press Release. Khartoum. 17 March. <http://unamid.unmissions.org/Default.aspx?tabid=11027&ctl=Details&mid=14214&ItemID=24574&language=en-US>

UN DPKO (United Nations Department of Peacekeeping Operations). n.d. 'UNMIS Facts and Figures.' <http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/past/unmis/facts.shtml>

—. 2011a. UN Missions' Contributions by Country. Monthly Report. New York: UN DPKO. 31 August.

—. 2011b. UN Missions' Contributions by Country. Monthly Report. New York: UN DPKO. 30 September.

—. 2012. United Nations Infantry Battalion Manual, Vols. I and II. New York: UN DPKO. August.

—. 2014a. Monthly Summary of Contributions (Police, UN Military Experts on Mission and Troops). Monthly Report. New York: UN DPKO. 31 December.

—. 2014b. UN Missions' Contributions by Country. Monthly Report. New York: UN DPKO. 31 December.

—. 2015a. Fatalities by Mission and Appointment Type (up to 31 December 2014). Report. New York: UN DPKO.

—. 2015b. UN Missions' Contributions by Country (up to 31 December 2014). Report. New York: UN DPKO.

—. 2015c. Fatalities by Year, Incident Type, Appointment Type (up to 30 April 2015). Report. New York: UN DPKO.

—. 2015d. Fatalities by Year, Mission and Incident Type (up to 30 April 2015). Report. New York: UN DPKO.

— and DFS (Department of Field Support). 2008. Authority, Command and Control in United Nations Peacekeeping Operations. Ref. 2008.4. February. <http://www.peacekeepingbestpractices.unlb.org/PBPS/Library/Authority,%20Command%20and%20Control%20in%20UN%20PKOs%20FINAL%20SIGNED%2015%20Feb%2008.pdf>

UNICK (UN Information Centre Khartoum). 2013. 'UNMISS Issues Preliminary Account of Akobo Base Attack.' 20 December. <http://khartoum.sites.unicnetwork.org/2013/12/20/unmiss-issues-preliminary-account-of-akobo-base-attack/>

UNMIS (United Nations Mission to Sudan). 2007. 'UNMIS News Bulletin.' Khartoum. 2 April.

UN News Centre. 2013a. 'UNAMID Peacekeepers Killed, Injured in South Darfur Ambush.' UNAMID Press Release, 13 July. <http://khartoum.sites.unicnetwork.org/2013/07/13/press-release-unamid-peacekeepers-killed-injured-in-south-darfur-ambush/#more-285>

—. 2013b. 'South Sudan: UN Officials, Security Council Condemn Deadly Attack on Peacekeepers.' 9 April. <http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=44603#.VP29qKMzKXt>

UN OCHA (Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 'Distribution of Ethnic Groups in Southern Sudan'. 24 December. <http://www1.american.edu/ted/ICE/images5/TR_unocha-ethnic-groups-map.jpg>

UNSC (UN Security Council). 2005a. Resolution 1590 (2005). S/RES/1590 of 24 March. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1590%282005%29>

—. 2005b. Resolution 1591 (2005). S/RES/1591 of 29 March. <http://www.sipri.org/databases/embargoes/un_arms_embargoes/sudan/1591>

—. 2005c. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2005/579 of 12 September. <http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/documents/HSBA-Sec-Gen-2005-579.pdf>

—. 2006a. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2006/160 of 14 March. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2006/160>

—. 2006b. Resolution 1706 (2006). S/RES/1706 of 31 August. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1706%282006%29>

—. 2006c. Second Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) concerning the Sudan. S/2006/250 of 19 April.
—. 2007a. 'Security Council Authorizes Deployment of United Nations–African Union "Hybrid" Peace Operation in Bid to Resolve Darfur Conflict.' Press Release. 31 July.
—. 2007b. Resolution 1769 (2007) of 31 July.
—. 2007c. Report of the Secretary-General on the Sudan. S/2007/462 of 27 July. <http://daccess-ods.un.org/access.nsf/Get?Open&DS=S/2007/462&Lang=E&Area=UNDOC>
—. 2008a. Report of the Secretary-General on the Deployment of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2008/659 of 17 October. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2008/659>
—. 2008b. Report of the Secretary-General on the Deployment of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2008/558 of 18 August. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2008/558>
—. 2008c. Letter Dated 7 November 2008 from the Chairman of the Security Council Committee Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) Addressed to the President of the Security Council. Annex: Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Resolution 1591 (2005) concerning the Sudan. S/2008/647 of 11 November. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF 9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Sudan%20S2008%20647.pdf>
—. 2009. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2009/83 of 10 February. <http://www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=S/2009/83>
—. 2010. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2010/50 of 29 January. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2010/50>
—. 2011a. Letter Dated 23 June 2011 from the Secretary-General Addressed to the President of the Security Council. S/2011/384. Annex: Agreement between the Government of the Republic of the Sudan and the Sudan People's Liberation Movement on Temporary Arrangements for the Administration and Security of the Abyei Area. Addis Ababa, 20 June. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Sudan%20S%202011%20384.pdf>
—. 2011b. Resolution 1990 (2011). S/RES/1990 of 27 June. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1990%282011%29>
—. 2011c. Resolution 2024 (2011). S/RES/2024 of 14 December. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2024%282011%29>
—. 2011d. Resolution 1996 (2011). S/RES/1996 of 8 July. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1996%282011%29>
—. 2011e. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2011/678 of 2 November. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2011/678>
—. 2011f. Report of the Secretary-General on the Situation in Abyei. S/2011/451 of 26 July. <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/429/79/PDF/N1142979.pdf?OpenElement>
—. 2012. Resolution 2063 (2012). S/RES/2063 of 31 July. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2063%282012%29>
—. 2013a. Report of the Secretary-General on the Situation in Abyei. S/2013/450 of 29 July. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2013/450&Lang=E>
—. 2013b. Resolution 2132 (2013). S/RES/2132 of 24 December. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2132%282013%29>

—. 2014a. 'Resolution 2155 (2014), Extends Mandate of Mission in South Sudan, Bolstering Its Strength to Quell Surging Violence.' <http://www.un.org/press/en/2014/sc11414.doc.htm>
—. 2014b. Report of the Secretary-General on the Situation in Abyei. S/2014/862 of 1 December. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2014/862>
—. 2014c. Special Report of the Secretary-General on the Review of the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2014/138 of 25 February. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2014_138.pdf>
—. 2014d. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2014/821 of 18 November. <http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2014_821.pdf>
—. 2014e. Report of the Secretary-General on the African Union–United Nations Hybrid Operation in Darfur. S/2014/279 of 15 April. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2014/279>
—. 2015a. Report of the Secretary-General on South Sudan. S/2015/118 of 17 February. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/2015/118>
—. 2015b. Resolution 2205 (2015). S/RES/2205 of 26 February. <http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2205%20%282015%29>
USAID (United States Agency for International Development). 2015. 'South Sudan Crisis.' Fact Sheet No. 3. 5 January. <http://www.usaid.gov/sites/default/files/documents/1866/south_sudan_cr_fs03_01-05-2015.pdf>
USDOS (United States Department of State). 2003. 'The Civilian Protection Monitoring Team.' Bureau of African Affairs Fact Sheet. 8 August. <http://2001-2009.state.gov/p/af//rls/fs/23132.htm>
Vuni, Isaac. 2007. 'South Sudan President Reshuffles Cabinet Ministers.' 3 July. <http://pachodo.org/latest-news-articles/pachodo-english-articles/338-south-sudan-president-reshuffles-cabinet-ministers>
de Waal, Alex. 2009. 'When Saviors Become Victims: Trends in Attacks against Aid Workers and Peacekeepers.' African Arguments, 10 December. <http://africanarguments.org/2009/12/10/when-saviors-become-victims>
Washington Post. 2007. 'Senegal Threatens to Pull out of A.U. Force.' 2 October. <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/10/01/AR2007100100095.html>
Weber, Annette. 2010. 'Bridging the Gap Between Narrative and Practices: The Role of the Arab League in Darfur.' The Gap between Narratives and Practices. Darfur: Responses from the Arab World. Madrid: FRIDE. March.
Weschler, Joanna. 2010. 'UN Response to the Darfur Crisis.' The Gap between Narratives and Practices. Darfur: Responses from the Arab World. Madrid: FRIDE. March.
Williams, Paul. 2013. 'The African Union Mission in Somalia and Civilian Protection Challenges.' Stability: International Journal of Security and Development, Vol. 2, No. 39, pp. 1–17.
Young, John. 2006. The South Sudan Defence Forces in the Wake of the Juba Declaration. HSBA Working Paper No. 1. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2007a. The Eastern Front and the Struggle against Marginalization. HSBA Working Paper No. 3. Geneva: Small Arms Survey. May.
—. 2007b. Armed Groups along Sudan's Eastern Frontier: An Overview and Analysis. HSBA Working Paper No. 9. Geneva: Small Arms Survey. November.
—. 2012. The Fate of Sudan: The Origins and Consequences of a Flawed Peace Process. London: Zed Books.

نبذة عن المؤلفين

إيريك جي. بيرمان هو المدير الإداري لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة منذ عام ٢٠٠٤. وكان في السابق زميلاً زائراً لمعهد طوماس جي واطسون جونيور للدراسات الدولية في جامعة براون. وبعد تخرجه من جامعة ييل بشهادة ماجستير في العلاقات الدولية، إلتحق بإدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في عام ١٩٩٠ . وتقلد إيريك جي بيرمان في ما بعد مناصب منها مساعد الناطق الرسمي للسلطة الإنتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، والمساعد الخاص للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، و المكلف بالشؤون السياسية لدى لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة (رواندا). ونُشرت له على نطاق واسع كتابات عن قضايا الأمن المتعلقة بالأمم المتحدة وأفريقيا مع التركيز على بعثات حفظ السلام وإنتشار الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك: إدارة الأسلحة في عمليات حفظ السلام: موزمبيق، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR)، ١٩٩٦؛ 'تزايد إعتماد مجلس الأمن على تقاسم الأعباء: التعاضد أو الإلغاء والتباعد ؟'، عمليات حفظ السلام الدولية، المجلد ٤، العدد ١، ربيع عام ١٩٩٨؛ حفظ السلام في أفريقيا: الإمكانات وجوانب الإدانة، جنيف: معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (UNIDIR)، ٢٠٠٠ (مع كاتي ي. سامز)؛ إعادة التسليح في سيراليون: بعد سنة من إتفاق لومي للسلام، السلسلة رقم ١ للأوراق غير المنتظمة لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٠؛ 'توفير المعدات العسكرية الفتاكة: سياسات عمليات حفظ السلام الخاصة بفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة من أجل أفريقيا'، الحوار الأمني، المجلد ٣٤، العدد ٢، ٢٠٠٣؛ مسلحون وبلا هدف: الجماعات المسلحة، والسلاح، والأمن البشري في منطقة الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS، جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٥ (شارك في تحريرها نيكولاس فلوركوين)؛ وجمهورية أفريقيا الوسطى والأسلحة الصغيرة: الفتيل الإقليمي، جنيف: مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠٠٨، (بالتعاون مع لويزا .ن. لومبارد).

ميهاييلا راكوفيتا، هي باحثة منتسبة في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة؛ تناولت بالبحث مختلف جوانب إنتشار الأسلحة الصغيرة وأعمال العنف المسلح، وتقوم بتنسيق الأبحاث لمشروع تقييم العنف المسلح في نيبال، والذي تعمل معه أيضاً كمحررة لسلسلة تقاريره. ولقد نشرت فصولاً في اصدارات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، مثل 'في الحرب والسلام: العنف ضد النساء والفتيات'، الصادر في مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠١٤؛ والنساء و البنادق (شارك في التأليف داريوس دزيوانسكي وإميل لوبرون)، وفي

الاصدارة بعنوان: العبء العالمي للعنف المسلح (الفصل ٣: 'العنف الفتّاك ضد المرأة')، وقامت مطبعة جامعة كامبردج بنشر كليهما. كما شاركت إيريك بيرمان في وضع ورقة سياسات عن تسريب الأسلحة من عمليات حفظ السلام، التي نشرها مركز جنيف للسياسات الأمنية GCSP في عام ٢٠١٣، إلى جانب اصدارات متنوعة حول العنف المسلح في نيبال بما في ذلك تقرير بعنوان 'سعياً لتحقيق أمن دائم: العنف المسلح في نيبال' (بالاشتراك مع ريان موريه وسوديندرا شارما)، و'أعمال محفوفة بالمخاطر: تصورات حول الجريمة والأمن في القطاع العام في نيبال' (بالاشتراك مع بينود شريستا وآشواستاما بوكريل) الذي صدر في عام ٢٠١٣. و ميهاييلا راكوفيتا حائزة على درجة الماجستير في مجال دراسات السلام الدولي من جامعة نوتردام في جنوب بند، ودرجة ماجستير ثانية في مجال العلاقات الدولية من المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية بجنيف، حيث تعتبر مرشحة حالياً لنيل شهادة الدكتوراة.

شكر وعرفان

لم تكن هذه الدراسة لتبصر النور لولا الدعم السخي الذي تلقته من حكومة النرويج، التي قامت بتمويل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري HSBA في السودان وجنوب السودان لسنوات عديدة ولست بالتحديد الفائدة التي تنطوي عليها هذه المبادرة. كما تلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري الدعم من حكومتي الدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية.

أما الحكومات الأخرى التي لا تقوم حالياً بتمويل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، فقد ساهمت في تعزيز إبراز هذه القضية وساعدت في ما نجريه من بحوث. وقدمت ألمانيا والمملكة المتحدة مساعدة مالية إضافية أتاحت لنا فرصة إجراء جلسات إحاطة أو المشاركة في حلقات دراسية. وقد جرت هذه الفعاليات في أديس أبابا وبرلين ونيويورك وواشنطن العاصمة. وقامت كندا برعاية جلستي إحاطة في بعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في جنيف؛ وترأست بلجيكا فعالية جانبية في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك ضمن إطار برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة، الذي تقاسمنا فيه ما توصلنا إليه من نتائج تمهيدية.

ونتج عن قيامنا بتنظيم جلسات إحاطة وحضور إجتماعات مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالمشروع أن توفرت لنا تغذية استرجاعية مفيدة؛ ومكنتنا تلك الجلسات والاجتماعات من تأطير جدول أعمالنا البحثي بشكل أفضل. وتبعاً لذلك، فنحن مدينون لما قدمه لنا كل من عبيد بواما أكوا، وولفغانغ بندسيل، ومايك بيتريك، وسيدريك دي كونينغ، وميكاييل إريكسون، وميريام فوغنوغوش، وإيدي غاتانا، وطوماس غوبل، وإليسا غولبرغ، وهيو غريفيثس، ومحمد حاتم الأتاوي، وروبرت كابيج، وريتشارد لو بارز، وفرانك ميوسين، وإلسا مولهي- روندو، وفنسنت نياكاروندي، ومحمد محمود ولد محمدو، وأشرف سويلم.

وإلى جانب التمويل، والبيانات المتعلقة بالحوادث وإعداد جدول الأعمال، فإننا جنينا الفائدة أيضاً مما منحه الكثيرون لنا من وقت وخبرة عامة. فعلى سبيل المثال، أوضحت الأمم المتحدة أنه ليس في وسعها توفير قدر أكبر من التفاصيل عن الخسائر المتكبدة خلاف تلك المتاحة في مجال الإعلام العام. ومع ذلك، أعرب الكثير من مسؤولي الأمم المتحدة – فضلاً عن مسؤولين واسعي الإطّلاع من الإتحاد الأفريقي وحكومات، وخبراء من الوسط الأكاديمي ووسائل الإعلام – عن رغبتهم في شرح العمليات والتعقيدات القيود، وتوضيح الوضع الذي لا تحدث فيه عملية تسريب، ومراجعة أجزاء من النسخة الخطية أو وضع مقدمات مفيدة. وبناء على ذلك، نود أن نتوجه بالتقدير للمساهمات القيّمة التي قدمها كل من ميشيل أموزو، وهنري آنيدوهو، وسيث آبايا-مينسا، ونورم أتكنز، ومارسيل بالمان، وأنطوني

بانبيري، وسيرج بافود، وجيمس بيفان، ولاري بوتينيك، ودوغ بروكس، وبيتر ديو، وعائشة البصري، ومحمد الملا، وأنطوني إيرازموس، وسكوت فيشر، وإبراهيم جمباري، وميشيل غاويت، وجان-فيليب غانيشيا، ولينيا غيلوت، وأليسون غيفين، وريتشارد غوان، ومارك جوستافسون، وتيجست هايلو، وديلان هندريكسون، ومحمد حجيج، وجوناس هورنر، وهيربرت هوي، وليزا إبشر، وناوكي إيشاكاوا، وجريج جواشيم، وديفد لوكيد، وهيلدي جونسون، ويوجين كاروهنغا، وجيريمي كينغ، ودانييلا كروسلاك، وجونا ليف، وأنيت لايجننار، وكاترينا لينون، ووليم لايتزاو، وولتر لوتز، وكولوم لينش، وغودوين موهونو، وميغ مانثي، وستيوارت ماكفي، وإدموند مولي، وإليزابيت موتومبا، وألكسندرا نوفوسيلوف، وباتريك نيافومبا، وفيستوس أوكونكوو، وهيلين أولافسدوتير، وإيناس عثمان عبدالله محمد، وهستر بانيراس، وكينيث بايومو، وميشيل بوغ، وريتشارد راندز، وإيريك ريفز، وأندريه روكس، وهالفور سيتر، وطارق شريف، وبروس سمارت، وجيمس س. سميث، وكريم سميثر، وجيسون ستيفز، وميريديث ستريت، وتييري تاردي، وفردريك تيسو-داغوت، ونيكولاس فون روبن، وغسيم وين، وجان-إيريك ويلهلمسن، وبول ويليامز وماثيو ويليس.

أما تجميع البيانات وتصنيفها فتطلب قدراً كبيراً من الوقت والجهد. ويعود الفضل في تقديم المساعدة الفعالة والبحثية الجديرة بالتقدير إلى جوليا دياموند، ونيكولاس إيرويس، وهناء هيليغوس، وميرازيز خيدوياتوف، وميشيل بيكارد، ومايكل ستينيت، ومارغريت واغنر، وماكنزي ويسلر، الذين كانوا كلهم طلاباً يعلمون داخليا في المسح وقدموا مساعدة بحثية قيمة حُظيت بالتقدير.

وأخيراً وليس آخراً، نود أن نعرب عن تقديرنا للدعم الممتاز الذي تلقيناه من زملائنا في مشروع مسح الاسلحة الصغيرة، فضلاً عما قدمته الفرق المعنية بالتقييم الأساسي للأمن البشري، وفريق النشر.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

يمثل مشروع الأسلحة الصغيرة مركزاً عالمياً مرموقاً، مهمّته توليد المعارف المحايدة المستندة إلى الأدلة والمعارف السياسية ذات الصلة بجميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح. ويُعتبر المشروع المصدر الدولي الرئيسي للخبرات والمعلومات والتحليل بشأن الأسلحة الصغيرة وقضايا العنف المسلح، ويشكل مصدراً للحكومات وواضعي السياسات والباحثين وغيرهم من أصحاب المصلحة. ويقع مقره في جنيف، سويسرا، في المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية.

ومنذ تأسيس المشروع عام ١٩٩٩، ظل يتلقى الدعم من الوزارة الاتحادية السويسرية للشؤون الخارجية؛ وتأتي المساهمات الحالية أو الحديثة من حكومات أستراليا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزلندا والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلاً عن المساهمات التي يتلقاها من الاتّحاد الأوروبي. ويعرب المشروع عن امتنانه للدعم الماضي الذي تلقّاه من حكومات كندا وأسبانيا والسويد، فضلاً عن الدعم الذي حصل عليه من المؤسسات ومن العديد من الهيئات داخل منظومة الأمم المتحدة.

ويعمل في المشروع موظفون دوليون ذوي خبرة في مجال دراسات الأمن والعلوم السياسية والقانون والاقتصاد ودراسات التنمية وعلم الاجتماع والعلوم الجنائية؛ ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمؤسسات الشريكة والمنظمات غير الحكومية والحكومات في أكثر من ٥٠ دولة.

مشروع مسح الأسلحة الصغيرة
المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية

هاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١+
فاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+
بريد إلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الشبكي: www.smallarmssurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) في السودان وجنوب السودان هو مشروع بحثي ممتد زمنيًا لسنوات عديدة، تحت إدارة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة البحثي المستقل التابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية. وتم تطوير مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في تعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الشريكة غير الحكومية. ومن خلال الإنتاج والنشر النشطين للبحوث الميدانية المناسبة، يدعم هذا المشروع المبادرات الرامية للحد من العنف، بما في ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخطط التحفيزية لعمليات تجميع الأسلحة من المدنيين، إلى جانب إصلاح قطاع الأمن والتدخلات الموجهة لمكافحة تسريب الأسلحة عبر السودان. ويقدم المشروع إرشادات بخصوص السياسات المتبعة لمواجهة إنعدام الأمن.

تُصمم أوراق عمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري لتقدم تحليلات متعمقة للقضايا المتعلقة بالأمن في السودان وعلى طول الشريط الحدودي. كما يُصدر المشروع تقارير موجزة تلقي الضوء على معلومات أساسية بشكل دوري وسلس بحيث يسهل على القارئ فهمها. وتتوفر السلسلتان باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني www.smallarmssurvey.org/sudan.

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري دعماً مالياً مباشراً من وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الشؤون الخارجية الدنماركية ووزارة الخارجية النرويجية إلى جانب المعهد الأمريكي للسلام. وقد حصل المشروع أيضاً على الدعم في السابق من صندوق السلام والأمن العالميين، التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية بكندا، ومن وزارة الخارجية الهولندية، ومن الصندوق المعني بمنع الصراعات الدولية التابع لحكومة المملكة المتحدة فضلاً عن المجموعة الدنماركية المعنية بإزالة الألغام وصندوق المنح الوطنية من أجل الديموقراطية. ويتلقى مشروع مسح الاسلحة الصغيرة دعماً إضافياً من سويسرا، والذي لولاه لما تم الإضطلاع بمشروع التقييم الأساسي للأمن البشري على نحو فعال.

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بيوديت ليما Yodit Lemma، منسق مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري
مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنمية

Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies
Maison de la Paix, Chemin Eugène-Rigot 2E, 1202 Geneva, Switzerland

البريد الإلكتروني: yodit.lemma@smallarmssurvey.org
الموقع الالكتروني: http:// www.smallarmssurveysudan.org

إصدارات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

سلسلة اصدارات

العدد ١، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات، جنوب السودان، منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل

العدد ٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٦
المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣ (الإصدار الثاني)، شباط/فبراير ٢٠٠٧
دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
لا حوار ولا تعهدات: أخطار دبلوماسية الآجال الأخيرة بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد٦، نيسان/ابريل ٢٠٠٧
عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧
الأسلحة والنفط ودارفور: تطوّر العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
الاستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨
تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، آذار/مارس ٢٠٠٨
لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، آيار/مايو ٢٠٠٨
حلفاء ومنشقون: آخر تحديث لدمج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨
الانجراف إلى الحرب مرة أخرى: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد رقم ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
اللاموقف، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، آيار/مايو ٢٠٠٩
تضارب الأولويات: تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

العدد ١٥، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩
العرض والطلب: تدفق الأسلحة وحيازتها في السودان

العدد ١٦، نيسان/ابريل ٢٠١٠
الأعراض والأسباب: انعدام الأمن وشيوع ضعف التنمية في ولاية شرق الاستوائية

العدد ١٧، آيار/مايو ٢٠١١
الإخفاقات والفرص: إعادة النظر في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان

العدد ١٨، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
الاقتتال على الغنائم: حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى

العدد ١٩، نيسان/ابريل ٢٠١٢
السعي إلى السلاح: تدفّق الأسلحة وحيازتها في جنوب السودان

العدد ٢٠، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢
الأعمال تجري كالمعتاد : تدفق الأسلحة إلى دارفور ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢

العدد ٢١، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٢
جاري وعدوي: العنف القبلي في جونقلي

العدد ٢٢، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣
البندول يتأرجح: صعود وسقوط المليشيات المتمردة في جنوب السودان

العدد ٢٣، تموز/يوليو ٢٠١٤
إجراءات إحترازية: تدابير الأمن المحلية في أعالي النيل الكبرى

أوراق العمل الخاصة بالسودان

أوراق العمل
العدد ١، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦
قوات الدفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

العدد ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٧
العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، بقلم ريتشارد جارفيلد

العدد ٣، آيار/مايو ٢٠٠٧
جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش، بقلم جون يونغ

العدد ٤، آيار/مايو ٢٠٠٧
حدود بالاسم فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، بقلم جوشوا ماركس

العدد ٥، آيار/مايو ٢٠٠٧
الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض، بقلم جون يونغ

العدد ٦، تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشرذم المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧، تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وآفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات، بقلم ماريكه شوميروس

العدد ٩، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات، بقلم جون يونغ

العدد ١٠، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي، بقلم ياغو سالمون

العدد ١١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والاستهداف بالأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي، بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢، نيسان/ابريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و(درفرة) تشاد: أساطير وحقائق، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣، حزيران/يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين، بقلم ماريكه شوميروس

العدد ١٤، تموز/يوليو ٢٠٠٨
قياس الخوف وانعدام الأمن: وجهات نظر حول العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية، بقلم كَلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
نزاع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات النازحين في دارفور، بقلم كليا كاهن

العدد ١٦، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لعام ٢٠٠٨، بقلم آدم أوبراين

العدد ١٧، حزيران/يونيو ٢٠٠٩
ما بعد «الجنجويد»: فهم مليشيات دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ١٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩
الالتفاف حول القانون: تدفق الأسلحة إلى السودان في مرحلة ما بعد اتفاقية السلام الشامل، بقلم مايك لويس

العدد ١٩، كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الخطابة والواقع: فشل حل الصراع في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٠، نيسان/ابريل ٢٠١٠
مستقبل غامض: النزاع المسلح في جنوب السودان، بقلم كلير ماكفوي وأميل ليبرن

العدد ٢١، حزيران/يونيو ٢٠١٠
توقعات غير واقعية: التحديات الحالية لإعادة الدمج في جنوب السودان، بقلم جولي برثفيلد

العدد ٢٢، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١٠
الحرب الأخرى: الصراع العربي الداخلي في دارفور، بقلم جولي فلينت

العدد ٢٣، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠
الحاجة إلى المراجعة: مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠، وما بعد ذلك، بقلم ريتشارد راندز

العدد ٢٤، شباط/فبراير ٢٠١١
نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) في السودان: إنجازات متواضعة بعد فوات الأوان؟، بقلم رايان نيكولز

العدد ٢٥، آذار/مارس ٢٠١١
نبذ المتمرّدين: الأبعاد المحلية والإقليمية للتقارب بين تشاد والسودان، بقلم جيروم توبيانا

العدد ٢٦، حزيران/يونيو ٢٠١١
تأسيس حقائق على الأرض: ديناميات الصراع في أبيي، بقلم جوشوا كريز

العدد ٢٧، حزيران/يونيو ٢٠١٢
مهمّة قيد الإنجاز: تطوير قوات الأمن في جنوب السودان حتى شباط/ فبراير ٢٠١٢، بقلم جون أ. سنودن

العدد ٢٨، تموز/يوليو ٢٠١٢
دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد، بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

العدد ٢٩، نيسان/ابريل ٢٠١٣
حربٌ جديدة وأعداء قُدامَى: ديناميات الصّراع في جنوب كُرْدُفان، بقلم كلاوديو غرامیزي وجيروم توبيانا

العدد ٣٠، تموز/يوليو ٢٠١٣
الخطوط الفاصلة: الرعي والصراع على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، بقلم جوشوا كريز

العدد ٣١، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
الطريق المسدود: الصراع في ولاية النيل الأزرق، بقلم كلاوديو غرامیزي

العدد ٣٢، آيار/مايو ٢٠١٤
اقتفاء الأثر: تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان، بقلم جونا ليف وإميل ليبرن

العدد ٣٣، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤
الجبهة الثورية السودانية: تقديم ونظرة موجزة، بقلم أندرو ماك كاتشيون

العدد ٣٤، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤
حدود مختلف حولها: توتر مستمر حول حدود السودان / جنوب السودان، بقلم جوشوا كرايز

العدد ٣٥، آذار/مارس ٢٠١٥
حقيقي لكنه هش: منطقة البيبور الإدارية الكبرى، بقلم كلاوديو توديسكوبي

العدد ٣٦، مايو/ أيار ٢٠١٥
التنمية المؤجلة: شرق السودان بعد إتفاق سلام شرق السودان، من إعداد مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

مطبوعات أخرى لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة

أوراق عرضية غير منتظمة
إصدارات أخرى لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة
إصدارات غير دورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year After the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8, also in Kyrgyz and Russian (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004) 116 Small Arms Survey HSBA Working Paper 28

13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah,June 2005, ISBN 2-8288-0064-4
16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rodgers, Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7
24. Arms in and around Mauritania: National and Regional Security Implications, by Stéphanie Pézard with Anne-Kathrin Glatz, June 2010, ISBN 978-2-940415-35-9 (also available in French)
25. Transparency Counts: Assessing State Reporting on Small Arms Transfers, 2001–08, by Jasna Lazarevic, June 2010, ISBN 978-2-940415-34-2
26. Confronting the Don: The Political Economy of Gang Violence in Jamaica, by Glaister Leslie, November 2010, ISBN 978-2-940415-38-0 Gramizzi and Tubiana Forgotten Darfur 117

27. Safer Stockpiles: Practitioners' Experiences with Physical Security and Stockpile Management (PSSM) Assistance Programmes, edited by Benjamin King, April 2011, ISBN 978-2-940415-54-0
28. Analysis of National Reports: Implementation of the UN Programme of Action on Small Arms and the International Tracing Instrument in 2009–10, by Sarah Parker, May 2011, ISBN 978-2-940415-55-7
29. Blue Skies and Dark Clouds: Kazakhstan and Small Arms, by Nicolas Florquin, Dauren Aben, and Takhmina Karimova, May 2012, ISBN 978-2-9700771-5-2
30. The Programme of Action Implementation Monitor (Phase 1): Assessing Reported Progress, by Sarah Parker with Katherine Green, August 2012, ISBN 978- 2-9700816-2-3
31. Internal Control: Codes of Conducts within Insurgent Armed Groups, by Olivier Bangerter, November 2012, ISBN 978-2-9700816-8-5
32. Behind the Curve: New Technologies, New Control Challenges, edited by Benjamin King and Glenn McDonald, February 2015, ISBN 978-2-940548-08-8

تقارير خاصة

١. Humanitarianism under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons، بقلم روبرت موغاه وإريك بيرمان، بتكليف من الفريق المرجعي بشأن الأسلحة الصغيرة التابع للجنة الدائمة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، تموز/يوليو ٢٠٠١.

٢. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo ، بقلم سبيروس ديميتريو، وروبرت موغاه، وإيان بيدل، بتكليف من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيسان/ابريل ٢٠٠٢

٣. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo، بقلم آنّا خاكي ونيكولاس فلوركوين، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حزيران/يونيو ٢٠٠٣

٤. Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia ، بقلم سوزيت أر. جريللوت، وولف-كريسان بيز، وهانز ريسير، وشيلي أو. ستونيمان، بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شارك في النشر مركز بون الدولي للتحول، ومركز تبادل المعلومات لجنوب شرقي أوروبا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في بلغراد، ومنظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٤، ISBN 2-8288-0056-3

٥. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands ، بقلم فيليب ألبيرس، حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0062-8

٦. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits ، بقلم إريك جي. بيرمان، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0073-3

٧. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi : après la paix, le défi du désarmement civil)، بقلم ستيفاني بيزارد ونيكولاس فلوركوين، شارك في النشر ليغوي إتيكا، في اللغتين الإنجليزية والفرنسية، آب/أغسطس ٢٠٠٧، ISSN 1661-4453 ISBN 2-8288-0080-6

٨. Quoi de neuf sur le front congolais ? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo، روبرت موغاه وريان نيكولس، اشترك في نشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – جمهورية الكنغو، كانون الأول ٢٠٠٧، X-0089-8288-2

٩. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims، بقلم بابلو دريفاس، ولويس إدواردو غويدي، وبين ليسنغ، وأنتونيو رانجيل باندييرا، وماركو دي سوسا ناسيمينتو، وباتريسيا سيلفيرا ريفيرو، دراسة أعدتّها منظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، فيفا ريو، ISER، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، 0-0102-8288-2 ISBN

١٠. Firearms-related Violence in Mozambique، إصدار مشترك لوزارة الداخلية الموزمبيقية، ومنظمة الصحة العالمية– الموزمبيق، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، حزيران/يونيو ٢٠٠٩، 4-14-940415-2-978 ISBN

١١. Small Arms Production in Brazil: Production, Trade, and Holdinsgs، بقلم بابلو دريسفاس، وبنيامين ليسنغ، ومارسيلو دي سوسا ناسيمينتو، وجليو سيزار بورسينا، إصدار مشترك مع فيفو ريو و ISER، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، 3-40-940415-2-978 ISBN

١٢. Timor-Leste Armed Violence Assessment: Final Report، تحرير روبرت موغاه وإيمي ليبرون، تشرين الأول ٢٠١٠، 4-43-940415-2-978 ISBN

١٣. Significant Surpluses: Weapons and Ammunition Stockpiles in South-east Europe، بقلم بيير غوبينيت، إصدار مشترك للنهج الإقليمي في مجال تدمير المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة وإبطال مفعولها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، 1-2-9700771-2-978 ISBN

١٤. Enquête nationale sur les armes légères et de petit calibre en Côte d'Ivoire: les défis du contrôle des armes et de la lutte contre la violence armée avant la crise post-électorale. بقلم سافانا دي تسيير، إصدار مشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية لمكافحة الانتشار والتداول غير المشروعين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ساحل العاج، ومنظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ابريل 2012. 9-6-9700771-2-978 ISBN

١٥. Capabilities and Capacities: A Survey of South-east Europe's Demilitarization Infrastructure. بقلم بيير غوبنيت، إصدار مشترك النهج الإقليمية في مجال تدمير المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة وإبطال مفعولها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، نيسان/ابريل ٢٠١٢، 6-7-9700771-2-978 ISBN

١٦. Availability of Small Arms and Perceptions of Security in Kenya: An Assessment، بقلم ماناسه وبيوندي، وإليود نثيغا، وإليود كابو، وريان موراي، وآنّا ألفازي ديل فرات، إصدار مشترك للتنسيق الوطني الكيني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من وزارة الشؤون الخارجية للدنمارك، حزيران/يونيو ٢٠١٢، 3-8-9700771-2-978 ISBN

١٧. Security Provision and Small Arms in Karamoja: A Survey of Perceptions ، بقلم كيس كينغاما، وفرانك ماهيريزا، وريان موراي، ومافثياس نواك، وليلو ثابا، إصدار مشترك لمجموعة إزالة الألغام الدنماركية ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ISBN 978-9700816-3-0

١٨. Costs and Consequences: Unplanned Explosions and Demilitarization in Southeast Europe، بقلم جاسنا لازاريفيك، إصدار مشترك للنهج الإقليمية في مجال تدمير المخزونات، ومكتب إزالة الأسلحة وإبطال مفعولها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، تشرين الثاني ٢٠١٢، ISBN 978-2-9700816-7-8

١٩. Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region ، بقلم جايمس بيفان وبنيامين كنج، إصدار مشترك للمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى، القرن الإفريقي والولايات الحدّودية، ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة؛ بدعم من مكتب إزالة الأسلحة وإبطال مفعولها التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، نيسان/ابريل ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-1-4

٢٠. In Search of Lasting Security: An Assessment of Armed Violence in Nepal ، بقلم ميهائيل راكوفيتا، وريان موراي، وسادهيندرا شارما، إصدار مشترك لمؤسسة Interdisciplinary Analysts، ومشروع تقييم العنف المسلح في نيبال التابع لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة، بدعم من هيئة المعونة الاسترالية، آيار/مايو ٢٠١٣، ISBN 978-2-9700856-3-8

٢١. Identifying Sources: Small-calibre Ammunition in Côte d'Ivoire، بقلم هولجير أندريس، إصدار مشترك لمشروع مسح الأسلحة الصغيرة والوحدة المتكاملة لرصد الحظر لعمليات الأمم المتحدة في ساحل العاج، حزيران/يونيو ٢٠١٤، ISBN 978-2-940548-02-6

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region.
تحرير نيكولاس فلوركوين وإريك جي. بيرمان، آيار/مايو ٢٠٠٥، ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO. حرّره نيكولاس فلوركوين وإريك بيرمان، شارك في نشره مع GRIP. آذار/مارس ٢٠٠٦، ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer. تحرير ستيفاني بيزارد وهلغير أندريس، شارك في نشره CICS، و GRIP، ومركز تبادل المعلومات لجنوب شرقي أوروبا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفيفا ريو، حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa. حرّره روبرت موغاه، شارك في نشره BICC. نشرته دار زيد للكتب، تموز/يوليو ٢٠٠٦، ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide. تحرير جيمس بيفان، نُشِر بالتعاون مع BICC ، وFAS، وGRIP، ومركز تبادل المعلومات لجنوب شرقي أوروبا لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition. أعدّه جيمس بيفان، حزيران/يونيو ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox.
بقلم إريك جي. بيرمان مع لوسيا ن. لومبارد، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ISBN 2-8288-0103-9

Security and Post-Conflict Reconstruction: Dealing with Fighters in the Aftermath of War. حرّره روبرت موغاه، نشره روتليدج، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-46054-5

L 'insécurité est une autre guerre': Analyse de la violence armée au Burundi'.
بقلم ستيفاني بيزارد وسافاناه دي تسيير، نيسان ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-12-0

Insecurity Is Also a War': An Assessment of Armed Violence in Burundi '.
بقلم ستيفان بيزارد وسافاناه دي تسيير، نشرته أمانة إعلان جنيف، تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٠٩، ISBN 978-2-940415-20-5

The Politics of Destroying Surplus Small Arms: Inconspicuous Disarmament.
حرّره آرون كارب، نشره روتليدج، تموز/يوليو ٢٠٠٩، ISBN 978-0-415-49461-8

Primed and Purposeful: Armed Groups and Human Security Efforts in the Philippines.
بقلم سليمان م. سانتوس، جي آر.، وباز فيردراديس م. سانتوس، شاركت في نشره منظمة SSN غير الحكومية، نيسان/ابريل ٢٠١٠، ISBN 978-2-940415-29-8